

## فهرس الاثنين في ٣٠ آذار ٢٠٢٠

- ٥ مقدمات نشرات الأخبار المسائية ليوم الأحد في ٢٩/٣/٢٠٢٠
- ٥ مقدمة نشرة أخبار "تلفزيون لبنان"
- ٥ مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أن بي أن"
- ٦ مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "المنار"
- ٦ مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أو تي في"
- ٧ مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أم تي في"
- ٨ مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أل بي سي آي"
- ٩ مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "الجديد"
- ١١ ..... المركزية
- ١١ ارتفاع اسعار الخضار والفاكهة بين ٣٠ و ٣٥ %
- ١١ ترشيحي: الطلب أكبر من العرض وقد تنخفض منتصف نيسان
- ١٢ حركة المطار طبيعية عملاً بمقتضيات "التعبئة العامة" وهذا مسار الطائرات القطرية بين الدوحة وبيروت
- ١٣ جمعية المصارف: ملتزمون بتحويل المبالغ المناسبة للطلاب في الخارج
- ١٣ جنبلاط: لإنشاء صناديق تعاضد في القرى.. نحن في أول الطريق
- ١٤ ..... النهار
- ١٤ الثنائي الشيعي يطلق عملية "تطوع" الحكومة
- ١٤ ..... الأولى
- ١٦ المخاض اللبناني يحرك مطلب اللامركزية الإدارية
- ١٦ ..... مجد بو مجاهد
- ١٨ المنزلة التي أرساها نصرالله للنظام اللبناني الجديد... كيف تستثمر الطوائف في مواجهة كورونا؟
- ١٨ ..... ابراهيم حيدر
- ٢٠ معركة "الإمرة" أم الشهيات؟
- ٢٠ ..... نبيل بومنصف
- ٢١ وضع ترامب سياسته الإسرائيلية قبل انتخابه رئيساً
- ٢١ ..... سر كيس نعم
- ٢٢ إيران تتصلب وسط رهانات الانفراج!
- ٢٢ ..... روزانا بومنصف

- ٢٤ لهذه الدواعي أعلن بري "مواجهة" دياب وأشهر الحرب على حكومته؟  
٢٤ ابراهيم بيرم .....
- ٢٦ الأوبئة كما الحروب تصنع الدول والتاريخ الطاعون مهد لنهاية العبودية والكوليرا أثرت على نابوليون  
٢٦ موناليزا فريجة.....
- ٢٩ بري يعيد دياب إلى "بيت الطاعة" والسؤال لمن يعمل رئيس الحكومة؟  
٢٩ سابين عويس .....
- ٣٠ ١٧ تشرين ... لكننا عائدون لا محالة!  
٣٠ عقل العويط.....
- ٣٣ الأخبار.....
- ٣٣ أزمة المغتربين إلى الحل والخلاف على التعيينات المالية مستمر: حزب الله «يرمّم» الحكومة  
٣٣ مجتمع .....
- ٣٤ على الحكومة أن تدفع... فوراً  
٣٤ حسن عليق.....
- ٣٦ «استراحة» ساحة النجمة انتهت: هل يتأقلم النواب مع نظام التشريع عن بُعد؟  
٣٦ ميسم رزق .....
- ٣٨ غزوة نواب عكار: توقيف المعتدى عليهم  
٣٨ رلى إبراهيم .....
- ٤٠ الشرق الأوسط.....
- ٤٠ لبنان: ارتفاع المصابين إلى ٤٣٨ و وفاة شخصين  
٤٠ الإعلان عن تجهيز مزيد من المستشفيات وأماكن الحجر لاستقبالهم .....
- ٤٠ بيروت: «الشرق الأوسط» .....
- ٤١ بدء البحث بإجراءات إجلاء اللبنانيين من الخارج  
٤١ بيروت: كارولين عاكوم.....
- ٤٣ تمسك "حزب الله" بالحكومة اللبنانية... رسالة لحلفائه قبل خصومه  
٤٣ تدخل للتهدة بين بري ودياب .....
- ٤٣ بيروت: محمد شقير .....
- ٤٥ لبنان يقترب من عودة النفايات لتغرق الشوارع  
٤٥ خطر محتمل من نفايات المستشفيات وأقنعة المنازل الملوثة بـ«كورونا».....
- ٤٥ بيروت: حنان حمدان .....
- ٤٧ الشرق.....
- ٤٧ باسيل طالب سوريا بإعادة مواطنيها من لبنان: بروتوكول طبي مالي لتأمين عودة المغتربين
- ٤٨ نعمة: حبذا لو عملوا منذ ٣٠ عاماً بدل التشاطر لشعبية زانفة ومعيبة

- ٤٩ نصر الله دعا «التجار الشرفاء» الى كسر الاحتكار: إعادة اللبنانيين من الخارج مفخرة حقيقية
- ٥٢ البناء.....
- ٥٢ الإصابات تزداد ١٠٠ ألف في اليوم عالمياً... ولبنان رقم ٨٠ بعدد الإصابات بكل مليون
- ٥٢ الحكومة تتجاوز قطوع عودة المغتربين... والثلاثاء ترتيبات الإجلاء الآمن للراغبين
- ٥٢ نصر الله لسؤال المصارف عن مساهمتها... وتحذير من عواقب التجاهل.. والبلد في حرب!
- ٥٢ المحرّر السياسيّ.....
- ٥٦ أيّ لبنان بعد كورونا؟
- ٥٦ د. عصام نعمان.....
- ٥٨ هل انهيار النظام الصحي في الولايات المتحدة بداية لانهيار النظام الصحي العالمي؟
- ٥٨ عمر عبد القادر غندور.....
- ٦١ اللواء.....
- ٦١ جلسة المغتربين غداً: تعقيدات تواجه الخطة .. وعروض من حزب الله للمساعدة
- إنهاء المرحلة الأولى من التعبئة «بإصابات دون المتوقع».. والمصارف تفرج عن أموال الطلاب في الخارج
- ٦١ المانشيت.....
- ٦١ هل يبقى صامتا أم يبق البحصّة؟
- ٦٤ صلاح سلام.....
- ٦٥ روسيا والصين تستخدمان سلاح «كورونا» للنيل من الولايات المتحدة الأميركية
- ٦٦ اللواء - المصدر: "الحرّة".....
- ٦٧ تنظيم المصارف.. للحكومة أم للأحزاب؟
- ٦٧ نون.....
- ٦٩ نداء الوطن.....
- ٦٩ قضية المغتربين تنسف "تفنيصة" الاختصاصيين: تعديل سلوك أو تعديل وزاري
- ٦٩ "٨ آذار" توقظ دياب: إستفّق "هذه حكومتنا"!.....
- ٦٩ الأولى.....
- ٧٠ إنتظرها دياب من الخصوم... فأنت من "ذوي القربى"
- ٧٠ ألان سركيس.....
- ٧٢ نصر الله يستدعي اللبنانيين إلى "بيت الطاعة" من باب "الأبوة الكورونية"!
- ٧٢ علي الأمين.....
- ٧٤ المصارف تنتصر وتكافأ بتقييد للرساميل على "ذوقها"
- ٧٤ فشل الإصلاح معلّق "برقية" ال... لا "كاييتال كونترول".....
- ٧٤ خالد أبو شقرا.....
- ٧٦ الحريري يستعجل العفو العام... وعون يدرس العفو الخاص

- ٧٦ ..... غادة حلاوي
- ٧٩ ..... الديار
- ٧٩ ..... وزارة العدل الاميركية تعترف بأن بروفيسور من هارفرد نقل «كورونا» بشكل غير آمن في الصين
- ٧٩ ..... لبنان يحتاج الى سيولة وقرارات صعبة والحكومة ستعلن ان مؤسسة دولية فرضت ذلك كي تهرب من النقرة الشعبية
- ٢٠ و ١٥ الى TVA الـ ورفع شروط ورفع الـ TVA الى ٢٠ و ١٥
- ٧٩ ..... بالمئة
- ٧٩ ..... مسؤول تحرير رئيسي
- ٨٤ ..... حزب الله مطمئن للوضع الحكومي : الحريري لن يعود على حسان أبيض
- ٨٤ ..... بولا مراد
- ٨٥ ..... هذا ما حصل بين بري ودياب في لقائهما الأخير...
- ٨٥ ..... رئيس المجلس كان يعرف أن البعض سيأخذ مواقفه التصعيدية الى «زوايا سياسية»
- ٨٥ ..... محمد علوش
- ٨٨ ..... الجمهورية
- ٨٨ ..... مجلس وزراء «كوروني- إغترابي» يقر غدا خطة لإعادة المغتربين
- ٨٨ ..... الماتشيت
- ٩٢ ..... أزمة وباء... أم إفلاس سلطة؟
- ٩٢ ..... نبيل هيثم
- ٩٤ ..... حكومة "الحركة بلا بركة"
- ٩٤ ..... شارل جبور
- ٩٦ ..... الإمارات: إردوغان أخطر من إيران
- ٩٦ ..... جوني منير
- ٩٨ ..... خطة مساعدة المتأثرين بأزمة كورونا:
- ٩٨ ..... مئات آلاف العائلات تحتاج الدعم
- ٩٨ ..... عماد مرمل
- ١٠٣ ..... هل بات لبنان مستعداً لاستقبال مغتريبه... ووفق أية آليات؟!
- ١٠٣ ..... سمر فضول
- ١٠٥ ..... بعد عرض الأوضاع لحاملي «اليوروبوند»: أرقام تخلط الحسابات!
- ١٠٥ ..... د. سهام رزق الله
- ١٠٨ ..... هل سنضطر الى بيع احتياطي الذهب؟
- ١٠٨ ..... انطوان فرح
- ١١٠ ..... قراءة في الكابيتال كونترول... تعسف وانحياز
- ١١٠ ..... عماد محمد رمال

## مقدمات نشرات الأخبار المسائية ليوم الأحد في ٢٩/٣/٢٠٢٠

### مقدمة نشرة أخبار "تلفزيون لبنان"

أي عالم سيولد بعد الانتصار على كورونا؟، وكيف سيرمم النظام الاقتصادي قطاعاته بعد التغلب على الوباء؟. سباق العلم الذي يعيشه الطب في إنتاج العلاج واللقاح من الوباء، يوازيه صور لن تغيّب مع الزمن لقوافل الأطباء والممرضين في لحظات انهيار تحت ضغط العمل كمخلصين للكون في لحظة انهياره، ولآفات في المدن المقفرة التي كانت تدب فيها الحياة قبل الوباء.

واللائحة بدأت تتسع لرؤساء ووزراء وشخصيات عامة تسلل الوباء إليها، رغم تشدد الاجراءات، في حين أظهرت الفحوص المخبرية لأعضاء الحكومة اللبنانية نتيجة سلبية رغم الاجتماعات المتواصلة.

وبعد قرار الحكومة المرتقب في جلسة الثلاثاء، أسطول عودة المغتربين اللبنانيين ينطلق. وفي الاعتراب، الآليات بدأت تبحث في القنصليات والسفارات التي وزعت وزارة الخارجية اليوم أرقاماً لخطوطها الساخنة تسهيلاً للتواصل معها. وبالتوازي تعمل الجاليات على انجاز الاحصاءات.

في لبنان، نجا بعض المصابين بوباء كورونا، وغادروا المستشفيات أو عادوا لحياتهم منهيين فترة الحجر. والمصابون ارتفع عددهم إلى أربعمئة وثمانين وثلاثين إصابة، مع تسجيل ست وعشرين إصابة اليوم، وفق بيان وزارة الصحة.

### مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أن بي أن"

البطاقة الحمراء التي رفعها الرئيس نبيه بري بوجه الاستئشاق الحكومي في ما خص عودة المغتربين، فعلت فعلها. ولكن هل يتصاعد الدخان الأبيض من جلسة مجلس الوزراء المقررة بعد غد الثلاثاء، على شكل قرارات وآليات جدية وحاسمة لإعادة المغتربين والطلاب على جناح السرعة.

إن الثلاثاء لناظره قريب، والمطلوب انتشال مغتربينا فوراً من براثن الوباء المتوحش في الخارج. هذا فيما أعلنت شركة "الميديل ايست" بلسان مديرها العام محمد الحوت، استعدادها لإجلاء المغتربين على نفقتها فور صدور قرار رسمي عن الحكومة.

في آخر المعطيات الرسمية بشأن عدد الإصابات في لبنان، فإن عداد كورونا سجل ارتفاع عدد الوفيات إلى عشرة والإصابات إلى أربعمئة وثمانين وثلاثين، بزيادة ست وعشرين حالة عن يوم أمس.

وعلى مستوى العالم، العين على الولايات المتحدة الأميركية التي تشهد حال تخبط، عكسه تراجع دونالد ترامب عن وضع ولايات عدة في الحجر الصحي. وجرى حديث عن خطط لأسوأ سيناريوهات قد تواجه أميركا جراء تفشي الفيروس، ومنها وفاة سياسيين كبار.

أما في بريطانيا، فقد خاطب بوريس جونسون مواطنيه من قلب حجره الصحي: ابقوا في منازلكم... فالآتي أعظم.

وفي فرنسا، فقد حذر رئيس الوزراء الفرنسي من أسبوعين شاقين في بلاده. فيما صرح الرئيس الإيراني بأن الفيروس دخل المجتمع وربما يستمر وجوده عاما أو عامين.

## مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "المنار"

بانتظار اجراءات دولتهم، يقف المغتربون اللبنانيون الراغبون بالعودة، في تحد مع هواجس كبرى يفرضها الانتشار السريع لفيروس كورونا في كل الأرض. هل يعود هؤلاء بأسرع وقت إلى لبنان؟، وهل ينال المهتدون منهم بكورونا، نصيبا من الوقاية والطبابة تعوض المفقود منها في أصقاع هجرتهم وغربتهم؟. الأمر منوط بحجم خطة العودة الآمنة، وقبل ذلك بوقت تطبيقها، فلاسراع بها نتائج ضامنة ليس فقط لصحة المغتربين بل لأرواحهم، كما أشار الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله بالأمس عبر شاشة "المنار".

وفق المعلومات، فإن جلسة الحكومة يوم الثلاثاء المقبل، ستكون مسبقة باجتماعات تبحث آليات تأمين العودة لمن يرغب من اللبنانيين في الخارج، وبكل تفاصيلها التقنية واللوجستية بالتنسيق مع السفارات والقنصليات.

وبحسب متابعة "المنار"، فإن جاليات وجمعيات اغترابية في حراك متواصل على خطين: الأول لتأمين سبل الوقاية اللازمة من كورونا بامكانات خاصة وبحملات تكافل وتعاون نشطة ومتسعة. والثاني يسلك خط التواصل مع السفراء وخلايا أزمة خصصت لمهمة إحصاء أسماء الراغبين بالعودة، والتعرف على الظروف الصحية التي يمرون فيها.

إن تحققت عودة المغتربين سالمين غانمي صحتهم وعيالهم، فإن أمرا مؤسفا قد سبق أن حاق بهم: أموالهم وأموال المقيمين وجنى أعمارهم وأعمالهم في غيابة المصارف ومغاراتها، ووراء أفعالها المحكمة حقوق مستحقة وأموال تعتبر قشة نجاة لصغار المودعين.

ما قاله السيد نصرالله بحق هذا القطاع بالأمس، صرخة أودعه إياها الموجهون من المواطنين، وهي ليست المرة الأولى التي يتوجه فيها سماحته إلى المصارف لأداء دور في إنقاذ البلد. فهل يستجيب هؤلاء وهم يعتقدون أن ستة ملايين دولار ستغير معادلة في مواجهة كورونا بعدد من أجهزة التنفس الصناعي، فيما هم متورطون بقطع أنفاس الالاف من العائلات ومئات الالاف من المواطنين؟.

## مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أوت في"

أرقام لبنان مشجعة، أما عدم التزام بعض بناته وأبنائه، فمحبط.

أرقامنا مشجعة، ليس لأننا لا نتحسر على ضحايا المرض في بلادنا، ولا لأننا لا نصلي في كل لحظة من أجل شفاء المصابين، بل وبكل بساطة، لأننا عندما نقارن وضعنا بوضع دول كثيرة حول العالم، وبينها دول كبرى

وعظمى، نحمد الله على الذي نحن فيه، ونصفق لكل طبية وطبيب، وممرضة وممرض، ومعهم لكل من يساهم يوميا على طريقته ومن ضمن امكاناته، بمكافحة الوباء.

أما الإحباط، فمرده إلى كارثة ممكنة في أي لحظة، بارتفاع سريع ومخيف في الأرقام، بفعل خروقات واسعة لقرار الحجر المنزلي في عدد من المناطق، ما يرفع منسوب الخطر بشكل مرعب.

وبناء عليه، الدولة والقوى الفاعلة والحية في المجتمع، ووسائل الاعلام وكل ذي شأن في هذا الاطار، مدعوون إلى تكثيف حملات التوعية والتحذير. فحتى ننتصر على الوباء، علينا كلبنانيين أن نعتبر أنفسنا في حالة حرب وكأن القصف العشوائي ينهمر من كل حدب وصوب، ولا ملاذ من الموت الحتمي في الخارج إلا في ملجأ البيت.

فبالأسبوعان المقبلان يقرران المصير الصحي للبنان: فإما نلتزم الحجر ونطوق الوباء لينحسر، أو يصير بعضنا على الخرق، فيتمدد الوباء ونضحى في قلب الاصابات الجماعية، في ظل ضعف الامكانات الطبية وما يسببه من فوضى وارتفاع في نسبة الوفيات.

وفي المناسبة، بات واضحا بفعل مواقف الساعات الأخيرة، أن موضوع عودة المنتشرين حق لا نقاش فيه، وعلى الدولة تأمينه ولكن بشروط لا تؤدي إلى انتشار أكبر للوباء وانهيار المنظومة الصحية، ولذلك لا لزوم للمزيدات بل كل الاتكال على العلم والمنطق انطلاقا من منطق الحق.

أما بالنسبة إلى المأساة الاجتماعية التي فاقمها المرض، فإلى الاجراءات الحكومية، تشير معلومات الotv إلى أن "التيار الوطني الحر" يبحث في طرح فكرة إنشاء صندوق دعم للأسر الفقيرة، يتبرع من خلاله الميسورون اللبنانيون من مقيمين ومغتربين، ومن يشاء من الميسورين العرب، على أن يتأسس الصندوق رئيس الجمهورية وتتولى التدقيق في عمليات الإنفاق شركة عالمية موثوقة ومتخصصة بالتدقيق المحاسبي.

أما الأبرز سياسيا في هذه المرحلة، وفي موازاة الانفتاح الاماراتي على سوريا، فان تفتح مواجهة كورونا الباب أمام الحكومة اللبنانية لمناقشة موضوع عودة النازحين رسميا مع الحكومة السورية، التي دعاها النائب جبران باسيل بالأمس إلى إزالة كل العراقيل من أمام عودة أبنائها إليها.

## مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أم تي في"

الحرب العالمية ضد كورونا مستمرة. فالكرة الأرضية بأسرها مريضة. نصف العالم يعيش في الحجر الصحي، فيما كل العالم تقريبا يعيش في حجر القلق والخوف.

أوروبا، القارة العجوز، تتحول شيئا فشيئا قارة موبوءة، أما الوباء فينتشر بسرعة قياسية في أميركا، وتحديدا في ولاية نيويورك، ما دفع الرئيس الأميركي إلى التفكير جديا في؟ إغلاقها، قبل أن يتراجع تحت ضغط الانتقادات اللاذعة. في الصين الوضع استتب نسبيا، وإن في ظل خوف من بدء موجة ثانية للوباء تكون أقوى وأشد.

كل ذلك يجري فيما العالم بأسره يحبس أنفاسه بانتظار لقاح لا يعرف أحد متى سيتم التوصل إليه، ولا يعرف أحد متى سيكون جاهزا للاستعمال.

وسط هذه المعمعة العامة، الكورونا في لبنان لا يزال تحت السيطرة نسبيا. عداد كورونا سجل اليوم وفاة شخصين إضافة الى ست وعشرين إصابة جديدة. لكن عدد الاصابات، على دقته، لا يعبر عن كل الحقيقة. فعدد الفحوصات التي تجرى حتى الآن محدد. وبالتالي يمكن لعدد الاصابات أن يكون أكبر. من هنا ضرورة التنبه والاستمرار في التشدد في اجراءات التعبئة العامة حتى إشعار آخر.

بالنسبة إلى عودة اللبنانيين من الخارج: القرار اتخذ، والعودة المنتظرة ستتم وفق آلية محددة. ووفق معلومات ال "أم تي في" فإن كل طائرة تغادر لبنان، ستحمل على متنها فريقا طبيا يتولى فحص اللبنانيين الراغبين في العودة قبل صعودهم إلى الطائرة. وهذه الفحوص ستجرى بآلات ستصل إلى لبنان خلال خمسة أيام. فمن يثبت أنه لا يحمل فيروس كورونا يمكنه العودة، أما بالنسبة إلى المصابين فينظر بأمرهم في مرحلة لاحقة.

وفي الطائرة سيجلس العائدون بعيدين عن بعضهم بعضا. وفور وصولهم سيخضعون للحجر إما الفردي أو العام. فإذا كان عدد العائدين كبيرا، فإنه سيتم الحجر عليهم في أماكن تحدد مسبقا، أما إذا كان العدد مقبولا، فإنه يمكن اللجوء إلى مبدأ الحجر الانفرادي الطوعي، على أن يخضع كل عائد لمراقبة يومية من السلطات المحلية.

إنها الآلية التي تدرس لإعادة اللبنانيين الراغبين من الخارج. فهل تتجح؟. الواضح أنه إذا تمكنت الجهات المعنية من تطبيق الآلية التي فصلناها، فإنها تكون نجحت في تحقيق شعارها: لا للعودة العشوائية. فلننتظر لنحكم.

## مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أل بي سي آي"

في الثامن عشر من هذا الشهر، ضجت وسائل الإعلام العالمية ومواقع التواصل الإجتماعي، بصور لجيش الصين يؤدي التحية لجيش الممرضات والممرضين والأطباء، وهم يهيمون بالخروج من مدينة يوهان بعدما هزموا فيروس كورونا.

وكان المشهد تاريخيا بين تحية الجيش وتصفيق سكان يوهان ودموع الممرضات والممرضين والأطباء.

هذا المساء، وبعد دقائق من الآن يأخذ اللبنانيون المبادرة: "زقفة للأبطال". والأبطال هنا الممرضات والممرضون والأطباء والمسعفون من الصليب الأحمر، الذين جميعهم حوّلوا مستشفى رفيق الحريري الجامعي إلى واحة أمل بالشفاء من فيروس كورونا.

هؤلاء الأبطال ليسوا وحدهم، معهم سائر الجسم التمريضي والطبي وجسم الإسعاف وعمّال التنظيفات، في كل المستشفيات التي تخوض معركة طبية وعلاجية شرسة في وجه فيروس يجتاح الكرة الأرضية، ويحجر حتى الآن ثلاثة مليارات من سكان الكرة الأرضية في منازلهم.



الممرضات في يومهن العالمي في ١٢ أيار من كل سنة، يطلق عليهن اسم "ملائكة الرحمة"، فهن الرحمة للمريض الذي يعيش على الأمل، وعلى العناية به والوقوف إلى جانبه. لأجل هؤلاء التحية والزقفة بعد دقائق.

الزقفة أيضا للجسم الطبي الذي سقط له شهيد في فرنسا هو الدكتور سامي عبد الرضا. الدكتور عبد الرضا هو طبيب قلب، لكنه كان من الأوائل الذين عملوا في مستشفى لعلاج مصابي الكورونا، وهو ابن بلدة قانا الجنوبية. يستأهلون الزقفة وأكثر من الزقفة. يستأهلون الرعاية والحماية والأمان المادي والإجتماعي، تصوروا الوضع لولاهم ولولاهن، تحمّلوا ولا يزلون، وبينهم حتى اليوم ما يزيد عن ثلاثين إصابة.

وفي معرض الحديث عن الإصابات، ارتفع العدد اليوم إلى ٤٣٨ بعدما ازداد عدد الإصابات ٢٦ إصابة جديدة. التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة، هو تحد مستجد يتعلق بعودة أو إعادة لبنانيين من دول الإغتراب ولاسيما من افريقيا. الحكومة كانت لها وجهة نظرها المعللة والمرتبطة أصلا بالقدرة على إجراء الفحوصات للذين يريدون العودة، مع شرط الحجر الصحي لحظة وصولهم إلى لبنان. جاء الموقف التصعيدي للرئيس بري الذي لوّح بتعليق تمثيله في الحكومة بعودة هؤلاء، وأعطى مهلة للبت بالموضوع تنتهي بعد غد الثلاثاء، أي بالتزامن مع موعد جلسة مجلس الوزراء، فهل ينضج المخرج ولا يدخل البلد في أزمة وزارية تعني شل كل المسارات الصحية والمالية؟.

الأرجح ألا يصل الوضع إلى هذا السيناريو، لكن يبقى السؤال: كيف ستمكن السلطة التنفيذية من إنجاز إعادة من يريد العودة؟، ماذا عن الحجر الإلزامي؟، وكيف سيصار إلى تطبيقه من دون هفوات لثلا تقع كارثة التفشي؟. كل الأسئلة يؤمل أن تجد جوابا لها في جلسة الثلاثاء.

## مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "الجديد"

هنا نشرة "صامدون"، وتحقيقات الليلة تضرب على وتر ووجع، على لقاءات اجتماعية وجب تأمينها في غياب مقومات الصمود.

وباسم الشعب اللبناني الذي نظرتم إليه عظيما، يخرج من الأزمات ليصنع منها أمجادا تحكى. باسم المقهورين من هذا الشعب، أعزاء النفس مقطوعي النفس، نرفع هذه النشرة كصلاة موحدة، كقرع أجراس من أعالي مئذنة، كأحد الشعانيين يمهد الدرب لفصح مجيد.

هو مرض سرق من أولادنا الأعياد، سحب ضوء المدن، ونصب خاطفا لأرواح بنيتها. فكيف نتغلب عليه من دون زاد ومؤونة قوة.

ومن وحي جمعة آلام على مرمى نيسان، فإن القيامة من بين الأوبئة آتية، لكنها سوف تحتاج إلى وطن يقوى على درب الجلجلة، إلى استعادة عناصر القوة وتمتينها، على الأقل "بحواضر البيت".

وحتى نبقى في هذا البيت، فالجوع لن يرحم المساكين، وهو كالمرض يفتك ويستبد. فمن هنا نستطلع معا محفزات الصمود، وقبل أن نشد من سند وهند، قبل أن نطرق أبواب الدول، فلنأت بما لدينا:

أغنياؤنا يرفعون رأس لبنان عاليا كملكات جمال. يصنعون في الخارج مجد المدن، يساهمون في نهضتها.  
هم بخزائن لا تنتضب، يشترون ناسهم في الانتخابات ويهجرونها في الشدائد. وعندما تقصدهم فإنهم "بيقطعوا  
ايدن وبيحشدوا عليها"، أو يعطونك من الكلام حلاوة.  
لا منة لكم على أبناء وطنكم، لا بل إن هذا الوطن هو من أغناكم، من مشاريعه راكمتم أرقامكم، وبعضكم  
خاض صفقات تحت راية العلم اللبناني.  
اليوم كلنا مسؤول، أغنياء ومقتدرون وطبقات متوسطة، وصولا إلى كل لبناني أمكنه وضعه المساعدة. و"الجديد"  
تقدم الشكر، كل الشكر، لأكثر من ستة عشر ألف مساهم ومتبرع حقيقي ضح الروح في صندوق العائلات  
الفقيرة.  
وبكم يتعافى لبنان ويصمد في وجه عدو شرس غريب.

## المركزية

### ارتفاع اسعار الخضار والفاكهة بين ٣٠ و ٣٥ %

ترشيحي: الطلب أكبر من العرض وقد تنخفض منتصف نيسان

المركزية - إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار المواد الاستهلاكية والغذائية مقابل تدني قدرة المواطن الشرائية والتي جاءت أزمة "كورونا" لتعززها، بدأ لافتاً الإرتفاع الكبير في أسعار أصناف كثيرة من الخضار والفاكهة المنتج معظمها محلياً، "ومن خلال مقارنة في أسعار المنتوجات الزراعية بين شهري شباط والفائت وآذار الجاري، يلاحظ ارتفاع ما بين ٣٠ أو ٣٥ في المئة تقريباً وبشكل عام على أغلب الأصناف، مع العلم أن هذه النسبة تتفاوت تبعاً للأصناف والأيام بناءً على تفاوت كميات الإنتاج"، كما كشف أمين سر نقابة مستوردي ومصدري الخضار والفاكهة ابراهيم ترشيحي لـ "المركزية".

أسباب الغلاء فتدها ترشيحي في حديثه، لافتاً إلى "تهافت المواطنين على شراء كميات كبيرة من البضائع لتخزينها في زمن "كورونا" والحجر المنزلي. كذلك، فترة الصوم المسيحي تعزز زيادة استهلاك الخضار والفاكهة، ما جعل الطلب أكبر بكثير من العرض، لا سيما وأن مقابل الطلب الكبير، فإن الكميات المتوافرة متدنية نظراً إلى عدم أخذ المزارع وقته خلال قطف الإنتاج بسبب منع التجول، وتحديد أوقات محدودة للخروج إلى الحقل الذي بات أيضاً وفي أغلب الأحيان محصوراً بالمزارع نفسه وليس بالعمال الذين لا يسمح لجميعهم بدخول المزارع، كذلك فإن أغلبهم من الجنسية السورية ومن الصعب عليهم الخروج من المخيمات التي فرض عليها حظر، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تدني معدلات القطف".

وإلى هذه الأسباب، يضيف ترشيحي، "يلعب ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية دوراً أساسياً في ارتفاع أسعار البضائع المستوردة كافة، لأن التعامل يتم على أساس السعر غير الرسمي وعلى المزارع تأمين السيولة بالدولار نقداً لشراء البضائع من بذور وأسمدة وأدوية... ما يضطره للجوء إلى الصرافين أو السوق السوداء. وحتى الكميات المستوردة انخفضت، حيث أن البلدان الموردة تعاني المشاكل نفسها جزاء الإجراءات المفروضة فيها للحد من تفشي "كورونا"، سواء من حظر تجول ومنع التجمعات وتقليص عدد العمال"، لافتاً إلى أن "في المقابل البضائع التي لا يمكن للمستهلك تخزينها والتي ما من طلب كبير عليها لا تزال أسعارها أكثر من طبيعية لأن العرض كبير".

وأوضح ترشيحي "أننا على مشارف موسم جديد، مع بدء فصل الربيع والاقتراب من تحسن الأحوال الجوية وارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض عن الطلب مرهونة بالطقس في الأيام المقبلة"، متوقعاً أن "تتخفيض الأسعار بعد ١٥ نيسان، على كل أنواع المنتوجات الزراعية المحلية، لأن تحسن الطقس سيساهم في تلبية كل حاجات المستهلكين، وتوقعنا أن تتحسن الأسعار نهاية الشهر الجاري إلا أن

درجات الحرارة لا تزال تحت معدلاتها السنوية المعتادة وهذا مستغرب لأن كل سنة كنا نشهد ارتفاعاً في الحرارة منذ شهر شباط لتلامس الـ ٣٠".

أما عن التصدير، فأشار إلى أن "رغم الإجراءات الصارمة المتخذة في الدول التي نصدر إليها للحد من تفشي الفيروس، إلا أنها بحاجة إلى المنتوجات الزراعية لأنها تدخل ضمن الأمن الغذائي وتحرص على المحافظة على انسيابية الاستيراد. والتصدير مستثنى من قرار إقفال المرفأ البرية والبحرية والجوية، وما من مشكلة من الجانب اللبناني، لكن هناك بعض العرقلة من الدول التي تستورد، اذ عدا عن مشكلة الضريبة على الحدود السورية هناك مثلاً بعض البلدان مثل السعودية ترفض أن يكون سائق الشاحنة الذي يدخل أراضيها من الجنسية اللبنانية مطالبةً بأن يكون سعودي أو أردنيا ونعمل على حلّ الموضوع وهناك مستجدات يومية في السياق".

## حركة المطار طبيعية عملاً بمقتضيات "التعبئة العامة" وهذا مسار الطائرات القطرية بين الدوحة وبيروت

المركزية - استغرقت مصادر مسؤولة في ادارة مطار رفيق الحريري الدولي الحديث المتكرر عن هبوط طائرة بين الفينة والأخرى في المطار، وكأن هناك خرقاً لمقتضيات الاعلان عن "التعبئة العامة" في لبنان والممددة حتى ١٢ نيسان المقبل.

وقالت هذه المصادر لـ "المركزية" ان هناك اربع طائرات على الأقل تحط يومياً في مطار بيروت وفي اوقات متفاوتة بالإضافة الى تلك المأذون لها بالهبوط في كل مطارات العالم في كل الاحوال بما فيها حال "إعلان الحرب".

ودعت هذه المصادر من يرصد ويحصي حركة الطائرات - وربما من شرفة منزله - ان طائرة خاصة بـ "البريد السريع" تهبط يومياً في مطار بيروت وتغادره بالإضافة الى الطائرات الأخرى المعدة للشحن "كارغو". مع الإشارة الى ان طائرة شحن قطرية تحط يومياً في بيروت منذ ان فرض الحصار على الامارة من جاراتها الدول الخليجية الأربعة وهي مخصصة لنقل البضائع والحيوانات الحية و مواد غذائية وبضائع مختلفة تستوردها قطر من لبنان.

ورداً على الروايات التي تتحدث عن عبور الطائرات القطرية اجواء ايران للايحاء بانها تستخدم المطارات الإيرانية في طريقها الى بيروت، قالت المصادر ان الأمر ليس من اختصاصنا، لكن معلوماتنا تشير الى ان قطر ومنذ ان فرض الحصار الخليجي عليها تستخدم عند انطلاقتها من الدوحة او اي مطار قطري آخر الأجواء الإيرانية للعبور منها الى جاراتها المؤدية الى الأجواء التركية وصولاً الى شرق البحر الأبيض المتوسط في بيروت لاستحالة استخدام اجواء الدول التي تحاصرها.

وأضافت المصادر ان حال "التعبئة العامة" التي يعيشها لبنان امتداداً الى ليل الثاني عشر -الثالث عشر من نيسان المقبل ادت الى اقفال المطار امام حركة الانتقال اليومية العادية وهي استتنت الطائرات التابعة للهيئات الدبلوماسية والشحن التجاري العادي وخصوصاً تلك التي تنقل المواد الغذائية والأدوية والبريد اليومي السريع

وتلك الخاصة بالقوات الدولية "اليونيفيل" ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. فلبنان ما زال القاعدة الوحيدة المعتمدة بالنسبة الى ممثلي الأمم المتحدة المكلفين بمهام مختلفة في سوريا والمكاتب والمؤسسات والجمعيات الانسانية والمكلفة بمراقبة منع استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية وفرق المراقبين العاملة في دمشق والأراضي السورية كافة. على ان تضاف اليها الرحلات بالطائرات الخاصة المملوكة من شخصيات لبنانية او عربية او غربية التي تستحصل على إذن خاص من رئاسة الحكومة في تحديد تنقلاتها من بيروت واليهما. وختمت المصادر بالاشارة الى ان يمكن للراغبين بمعرفة حركة المطار اليومية والرحلات منه واليه الاطلاع على الفقرة الخاصة بوزارة الاشغال في التقرير اليومي الصادر عن غرفة العمليات الوطنية لادارة الكوارث في السراي الحكومي الخاصة بفيروس كورونا، والمتضمنة ايضا حركة المرافى.

## جمعية المصارف: ملتزمون بتحويل المبالغ المناسبة للطلاب في الخارج

أعلن مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، في بيان، أن "المصارف، تحسنا منها بمسؤوليتها الوطنية والمهنية والإنسانية، كانت ولا تزال ملتزمة بتحويل المبالغ المناسبة للطلاب اللبنانيين المقيمين في الخارج، إذا كان لدى هؤلاء الطلاب أو ذويهم حساب مصرفي في لبنان. كما تعلن الجمعية أنه في حال قررت السلطات اللبنانية إعادة من يرغب من هؤلاء الطلاب الى لبنان، بسبب الأوضاع الراهنة، فإن المصارف على أتم الإستعداد لتحويل ثمن بطاقات السفر لصالح شركة طيران الشرق الأوسط بالدولار الأميركي لكل طالب راغب في العودة ولديه حساب في المصارف اللبنانية".

## جنبلاط: لإنشاء صناديق تعاضد في القرى.. نحن في أول الطريق

كتب رئيس "الحزب التقدمي الإشتراكي" وليد جنبلاط، تغريدة عبر حسابه على "تويتر"، معطوفة على تغريدة سابقة، قال فيها: "وانني اتوجه إلى البلديات كافة، بالشكر على عملهم الدؤوب في عملية مكافحة الوباء. وأيضا اشكر الذين يقومون بمبادرات شخصية في مجال التعقيم مثل هذه الابتكارات التي صممت، وراجيا تعميمها. وفي مجال آخر، فإن القرى مدعوة إلى إنشاء صناديق تعاضد مع المحتاجين، في انتظار أن تقوم الدولة بواجباتها".

وكان جنبلاط قد كتب تغريدة، الليلة الماضية، جاء فيها: "التحية، كل التحية، للرفاق في الحزب الاشتراكي والأهالي، في جهودهم الجبار في عملية الوقاية وعملية التوعية على جميع الأصعدة في هذه الحرب الوجودية والمصيرية في مواجهة وباء الموت. التحية، كل التحية، لكل فرد أو حزب في الوطن، في هذا التحدي. نحن في أول الطريق. نكون أو لا نكون".

## النهار

### الثنائي الشيعي يطلق عملية "تطويع" الحكومة

#### الأولى

لعل المشهد الاروع والارقي مساء امس، كان في الثامنة مساء، حيث توحد اللبنانيون بعيدا من لوثة السياسة وبعض السياسيين، والحسابات الضيقة، فصفقوا من على الشرفات ومن النوافذ، تقديرا للجسم الطبي والتمريضي الذي يحارب في مكافحة فيروس كورونا المستجد، للطباء والمرضى الذين يهتمون بالمصابين لانقاذ ارواحهم، ويُحرمون عائلاتهم وابنائهم تجنباً لنقا العدوى اليهم. في الثامنة مساء، كان تصفيق عم المناطق من الشمال الى الجنوب، ولم تحل دونه اجراءات تعبئة او منع تجول او ما شابه.

اما سياسيا، فان الحكومة على موعد مع "التطويع" المعلن غدا، بعدما هددها الرئيس نبيه بري بتعليق مشاركة وزيريه في الحكومة، وبعد انذار مماثل قبل ايام من رئيس "تيار المردة" سليمان فرنجيه، وقبيل ساعات من اطلالة الامين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله، التي سبقتها اتصالات لتهدئة الاجواء شرط ضمان اتخاذ القرارات الحكومية اللازمة في شأن اعادة المغتربين اللبنانيين الراغبين في العودة الى بلادهم هربا من جحيم الكورونا خصوصا في الدول الاوروبية. وقد امل النائب حسن فضل الله من الحكومة "أن تتخذ الإجراءات اللازمة على ضوء الاتصالات التي قام بها حزب الله بين الرئاسات المعنية، في ما يتعلق بالمغتربين اللبنانيين، وتقوم بوضع خطة عاجلة تسمح لمن يرغب منهم في العودة إلى لبنان".

واذا كان بري توعد بان "لكل حادث حديث" اذا لم تتخذ الحكومة الاجراءات التي كان فاتح الرئيس حسان دياب بها، فان مصادر قريبة منه تقول انه "بعد تلقّي دياب هذه الرسالة العاجلة سارع الى تحديد "جلسة اغترابية" غدا الثلاثاء".

وتلويح بري يتعليق مشاركة وزيريه في الحكومة، يأتي بعد سلسلة خلافات وتباعد في وجهات النظر بين الثنائي الشيعي ورئيس الحكومة، واصراره على فرض "دفتر شروط" لعمل مجلس الوزراء، فلا تصدق انها حكومة مستقلة وفق وزير سابق لـ"النهار". فالتباعد لا يتعلق فقط بملف المغتربين، وليس وليد الساعة، بل يتوسع الى مجمل الملفات بدءا بالتعامل المالي اذ دفع الثنائي الحكومة الى عكس قناعتها في شأن سندات الاوروبوند، ووضع "فيتو" على التعاون مع صندوق النقد الدولي، وتحتدم هذه العلاقة على ابواب التعيينات في المراكز المالية، وباقي المواقع المطروحة لاحقا. ويتجه الثنائي الى حسم الاسمين الشيعيين اللذين سيحلان في المصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف. ويرجح هنا ان بري أراد توجيه رسالة "تأديب سياسية" الى كل من يهمه الأمر حيال التعيينات التي تخص الشيعة وصولاً الى "تيار المردة" الذي يلمس وغيره من قوى ان طيف "التيار الوطني الحر" هو الذي يسيطر على مفاتيح السرايا الحكومية.

وقد انفجر الخلاف في قانون تنظيم العمليات المصرفية، الذي رفعه وزير المال غازي وزني الى رئاسة الحكومة. وبدلاً من ان يدرج على جدول الاعمال، خضع لتقنين من فريق المستشارين في السرايا، قبل ان تعدل صيغته ويرفع معدلاً، وليس بالصيغة المتفق عليها مع بري. لم يقبل الاخير الامر فابلغ وزيره بسحب المشروع مطلقاً عليه رصاصة الرحمة.

بالعودة الى ملف عودة المغتربين، افادت معلومات "النهار" ان الاتصالات بين وزيرى الخارجية والمال ناصيف حتي وغازي وزني والتنسيق مع جمعية المصارف افضت الى اعلان المصارف استعدادها لتحويل الاموال الضرورية للطلاب المغتربين الى حين عودتهم. وسيسبق جلسة مجلس الوزراء غدا الثلاثاء اجتماع لوضع الخطوات من اجل بت موضوع افساح المجال امام عودة من يشاء من المغتربين علما ان العائق الاساسي لا يكمن في تأمين اماكن للحجر على الاتين الى لبنان بل يتمثل في كيفية تأمين صعود المغتربين الى الطائرة من دون اجراء اختبار الكورونا. فلبنان كما سائر الدول الاوروبية لا يملك ما يكفي من فحوصات " بي سي آر" ويحتاج ما بات يعرف بالاختبار السريع قبل صعود الركاب الى الطائرة. ومع ان مطار رفيق الحريري الدولي مقفل رسمياً حتى تاريخ ١٢ نيسان ضمنا وفقا لحال التعبئة العامة المعلنة والممددة، فان وزراء يجزمون بان لا مشكلة على هذا الصعيد بل المشكلة في غياب الاختبار الذي يضمن صعود ركاب غير مرضى الى الطائرة لثلا تتسبب اصابة ادهم في عدوى شاملة في الطائرة. واذ صح ما جاء عبر رسالة وجهت الى عدد من الوزراء من رئيس المجلس القاري الافريقي عن طلب الجاليات اللبنانية في الخارج اختبارات لفحص الكورونا من كوريا الجنوبية وسواها وامكان الحصول عليها خلال ايام قليلة فان المسألة تكون سهلت على لبنان اتخاذ القرار باعادة من يود من المغتربين وربما حتى بتسهيل عودة مغتربين من دول اوربية تفتقر بدورها الى الفحوصات اللازمة مما يجعل متعذرا اعدتهم في الوقت الراهن من دون اجرائها مسبقاً.

كوروناياً، أصدرت وزارة الصحة العامة تقريرها اليومي أمس عن آخر الاصابات بفيروس كوفيد -١٩، و بلغ عدد الحالات المثبتة مخبرياً في مستشفى الحريري الجامعي ومختبرات المستشفيات الجامعية المعتمدة إضافة إلى المختبرات الخاصة ٤٣٨ حالة بزيادة ٢٦ حالة عن السبت. وسجلت حالتا وفاة لدى مريضين يعانيان أمراض مزمنة، كلاهما في العقد الثامن من العمر، أحدهما في مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي، والثاني في مستشفى اوتيل ديو الجامعي، ما يرفع عدد الوفيات جراء الوباء الى عشرة.

وشددت الوزارة مجدداً على تطبيق كل الإجراءات الوقائية، خصوصاً التزام الحجر المنزلي التام الذي أضحى مسؤولية أخلاقية فردية ومجتمعية واجبة على كل مواطن وان أي تهاون بتطبيقها سيعرض صاحبها للملاحقة القانونية والجزائية.

أما مستشفى رفيق الحريري الجامعي، فأعلن في تقريره أمس أن مجموع الحالات التي ثبت مخبرياً إصابتها بفيروس الكورونا والتي عزلت في منطقة العزل الصحي في المستشفى وصل إلى ٦٥ إصابة، وان ٧ حالات مشتبه بإصابتها بالفيروس، تم نقلها إلى المستشفى من مستشفيات أخرى. وأعلن المستشفى أيضاً عن تماثل

إصابتي بفيروس للشفاء بعد ما جاءت نتيجة فحص الـ PCR سلبية في المرتين، وتخلصهما من عوارض المرض كافة، ليرتفع بذلك مجموع الحالات التي شفيت تماما منذ البداية إلى ٣٢ حالة شفاء.

وسير الجيش اللبناني دوريات في مختلف المناطق اللبنانية لمراقبة تطبيق قرار التعبئة العامة، حيث قام بإقفال ١٠٤ محال تجارية وتفريق ٢٧ تجمعا شعبيا ومؤازرة ٤ بلديات في تطبيق القرارات. فيما سطرّت قوى الأمن الداخلي ٣٧٦ محضر ضبط مكتوبا في مختلف المحافظات. وانطلقت حركات احتجاج في الضاحية وطرابلس وصيدا تطالب باعادة فتح الاسواق لضمان توفير الناس لقمة عيشهم.

## المخاض اللبناني يحرك مطلب اللامركزية الإدارية

مجد بو مجاهد

كرس "كوفيد ١٩" طروحات تغييرية في أذهان شرائح لبنانية واسعة، كان لها أن رسخت قناعة هبت مع رياح انتفاضة السابع عشر من تشرين الأول، عصاريتها الحاجة إلى تطوير النظام اللبناني. وتؤكد هذا الواقع مع عدم قدرة الحكومة الجديدة على التوصل إلى رؤية موحدة بين وزرائها في ملفات جوهرية. ويأتي ملف قطاع الكهرباء على رأس القائمة. وتفيد معلومات "النهار" بأن التوصل إلى قرار في هذا الملف مؤجل وأن تبني صيغة توافقية بين القوى السياسية المؤثرة على الساحة المحلية أبعد ما يكون عن التحقق. وتتطور الذهنية المعتمدة في مقارنة المشاريع الاقتصادية وتدور نقاشات حول ضرورة إعطاء صلاحيات أوسع للمناطق والأقضية. وتتحول اللامركزية الإدارية الموسعة مطلبا واسع النطاق، خصوصا بعدما أظهرت الجائحة الحاجة إلى تأهيل مراكز رعايئة ومستشفيات في الأقضية، واتجاه المواطنين إلى تقديم التبرعات إلى مؤسسات خاصة ومحددة مع تضائل ثقتهم بالدولة.

كثيرة هي المشاريع اللامركزية التي تم تداولها منذ ما بعد الحرب وهي في غالبيتها مشاريع جدية ومتكاملة. وتعيد الوقائع الراهنة تسليط الضوء على القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في السابع من تشرين الثاني ٢٠١٢ (يحمل الرقم ١٦٦/٢٠١٢) شكلت بموجبه لجنة لإعداد مشروع قانون لتطبيق اللامركزية الإدارية برئاسة الوزير السابق زياد بارود. وقد عقدت اللجنة ٤٧ جلسة عمل في القصر الجمهوري أنجزت خلالها مشروع قانون اللامركزية الإدارية والتقرير الذي يفسر المشروع والأسباب الموجبة. ويأخذ المشروع بالإجماع اللبناني حول اللامركزية الموسعة انطلاقا من اتفاق الطائف، وإذا كان يغطي الصلاحيات للمناطق فعلا لا قولاً، إلا أنه يلقبها ضمن الدولة الموحدة. ويعتمد المشروع اللامركزية فعلا من حيث استحداث مجالس منتخبة بالكامل ومنحها الاستقلال الإداري والمالي والتمويل والواردات اللازمة ويحصر الرقابة إلى أقصى حد ويجعلها لاحقة لا مسبقة. ويبقى المشروع على البلديات كوحدات لامركزية أساسية ولا يمس بصلاحياتها وأموالها ويعتمد القضاء مساحة لامركزية نظرا لشرعيته التاريخية وتأمين الحاجات التنموية. ويستحدث المشروع صندوقا لامركزيا يحل محل الصندوق البلدي المستقل ويكون أعضاء مجلسه منتخبين ويعمل وفقا لقواعد منهجية ومعايير توزيع تعتمد مؤشرات موضوعية تراعي ضرورة الإنماء المتوازن وتحفيز النمو المحلي.



وتفيد المعلومات بأن المشروع لا يزال قيد المناقشة في مجلس النواب. وكانت لجنة فرعية من الإدارة والعدل تجتمع أسبوعياً وقد خطت خطوات متقدمة في مناقشته، قبل مرحلة ١٧ تشرين الأول الماضي.

ويرى الوزير السابق بارود في حديث لـ"النهار" أن "اللامركزية أصبحت من الإصلاحات الضرورية والملحة ومن القوانين الميثاقية المتعلقة بإدارة التنوع من ضمن وحدة البلاد. وتحصن اللامركزية الوحدة والانتماء الوطني وهي نظام معتمد في دول موحدة من بينها فرنسا التي تعتمد نظام لامركزي متقدم وهي دولة لا خوف على وحدتها. ويكمن العنصر الأهم في تحقيق اللامركزية المالية. ولا بد من أن تستكمل الصلاحيات الواسعة بموارد مالية كافية لتمكين السلطات المحلية من ممارسة الصلاحيات. وينص المشروع المقدم نفسه على فصل واضح وخاص لتمكين مجالس الأفضية من رفع نسبة الانفاق المحلي من ٥% حالياً إلى ٢٠% من الإنفاق العام".

ويشدد بارود على أن "الخيار المعتمد في مشروع القانون تمثل في عدم استحداث ضرائب جديدة. ويقول أحد مبادئ القانون بنقل جزء من الواردات التي كانت في السلطة المركزية إلى السلطات اللامركزية. وينص على تحويل عدد من الضرائب والرسوم المركزية إلى مجالس أفضية، ومنها ضريبة الأملاك المبنية (مركزية) التي تذهب إلى خزينة الدولة، فيما ينص المشروع المقترح أن تسدد في صندوق مجلس القضاء مباشرة ما يغذيه".

ويلفت إلى أن "البعض لا يتذكر اللامركزية إلا في الأزمات وهذا أمر يعبر عن أهميتها لناحية اتصالها المباشر مع الناس"، منوها بالدور الذي اضطلعت به البلديات في التعامل مع الطارئة الصحية مقدمة "تمودجا جيدا جدا في التفاعل مع الأزمة بصورة فعالة وسريعة مع الإشارة إلى أن البلديات ليست مقتدرة في كليتها لكنها تتمتع بالنخوة والتواصل المباشر مع الناس واستطاعت تغطية جزء من الحاجات المحلية، ومع عدم إغفال أهمية ما قام به المحافظون والقائمقامون من تحرك على الأرض لكن السلطات المنتخبة المحلية تتمتع بدرجة أعلى من الفعالية الفورية".

وهنا يذكر بأن "اعتماد القضاء كوحدة لامركزية لا يلغي دور البلديات التي تبقى الوحدة اللامركزية الصغرى الأولى ويغدو مجلس القضاء الحالة اللامركزية الأوسع". ويشير إلى أن "السلطات اللامركزية هي سلطات منتخبة وهذا معيار أساسي في اللامركزية، وتاليا هي تمارس ما يعرف بديموقراطية القرى، بمعنى أن السلطة المنتخبة محليا قريبة من الناس وتعلم حاجاتهم وتستطيع أن تلبي هذه الحاجات بسرعة وفعالية أكبر بصفتها محلية وتتحرك بصورة فورية وسريعة على عكس السلطة المركزية المعتبرة ماكينة ثقيلة".

ويشرح بارود أن "اقتراح القضاء وحدة لامركزية مرده إلى عدم الدخول في تقسيمات جديدة باعتبار أنه يتمتع بشرعية تاريخية على مستوى تقسيم الأفضية وعلى المستوى الإنمائي وحجمه مقبول لتحقيق عملية تنمية صحيحة. وقد تحدث اتفاق الطائف عن الوحدات الصغرى وقال بالقضاء وما دون كوحدة لامركزية".

يربط كثيرون بين اللامركزية الإدارية كمقدمة تمهيدية للنظام الفيدرالي. يقول بارود في هذا الصدد إن "الفيدرالية نظام حكم ومطالبته حق ولا اناقش في أحقية المطالبة من عدمها. ولا أخون من يطالب بالفيدرالية ولو أنني لست من هذا الرأي. تعطي اللامركزية ما يمكن الحصول عليه من إيجابيات في الفيدرالية دون اعتماد الأخيرة، طالما أنها سلطات محلية منتخبة تتمتع باستقلال مالي وإداري وصلاحيات واسعة".

ويخلص إلى أن "البلاد تحتاج إلى اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة في أسرع ما يمكن وبناء على تجربتها يمكن تقويم الوضع وتبيان النتائج. العنوان لا يكفي والموضوع رهن بآليات التنفيذ وتفاصيل القانون ونسبة الصلاحيات المعطاة وارتباطها بقدرة مالية لممارستها... وقد يكون التوقيت السياسي هو الذي لا يحول دون إقرار اللامركزية منذ اتفاق الطائف".

## المنزلة التي أرساها نصرالله للنظام اللبناني الجديد... كيف تستثمر الطوائف في مواجهة كورونا؟

### ابراهيم حيدر

ليس كلام الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله في واقعة كورونا، مسألة عابرة. في التبصر برسائله، قدم نفسه أولاً صاحب الحكمة الذي يرى في الجائحة منعطفاً لتغيير العالم والنظام الكوني، وفي دلوه بالمواقف كان يقول للحكومة وللقوى السياسية والطائفية الأخرى أن سلوكه في التعامل معها هو الأصح والأقوى، وهو الأكثر قدرة على ضبط أي تفلت، فيما ارتدادات كورونا التي أحدثت ما يمكن تسميته حقول تناحر ظهرت في تصرفات القوى والجماعات اللبنانية الطائفية المتناقضة، حتى قرارات الحكومة في مكافحة الوباء كانت تعكس إلى حد بعيد صراعات الجماعات وتناقضاتها امتداداً لنظام المحاصصة الذي أضعف المناعة الوطنية اللبنانية.

قال نصرالله كلمة الفصل في موضوع عودة المغتربين بعد تهديد رئيس مجلس النواب نبيه بري بتعليق تمثيل حركته في الحكومة ما لم تقرر إعادتهم، علماً أن البعض منهم المحسوبين على أطراف طائفية عادوا إلى بيروت عبر مطار رفيق الحريري الدولي بطائرات خاصة وعبر رحلات محدودة، وفق ما يقول مصدر سياسي متابع، فإذا كان أداء الحكومة يعكس هذا التناحر بين القوى والطوائف، فإنها تبدو منقسمة على ذاتها، لكن هناك الطرف الأقوى الذي يمثله نصرالله بفائض القوة، وفي إمكان الثنائي الشيعي الضغط لإعادة الأمور إلى نصابها وتصويب القرارات، وإن كان "التيار الوطني الحر" وعلى رأسه جبران باسيل يريد الحصة الأكبر من التعيينات مثلاً، ما يزيد من ضعفة الحكومة التي تتجاذبها صراعات قوى الوصاية على مواقع الدولة.

عكس نصرالله طريقة تعامل "حزب الله" مع أزمة كورونا، وفي تقديمه للموضوع وتشيده على الإجراءات بعث رسائل وارفقتها بعناوين سياسية لم تسلم المصارف منها، وإن كان بعض أهل السلطة في لبنان اغتنوا على مدار سنوات حكمهم، فلم يطلب منهم مثلاً المبادرة إلى التبرع بملايين الدولارات المنهوبة من الشعب اللبناني. يتعامل نصرالله مع الأزمة وكأنها معركة عالمية وجزء من حرب كونية. وهو قالها بوضوح، و"من المفيد أن نشعر أننا جزء من حرب عالمية"، وإذا كانت "هناك حكومات عاجزة في أكثر من بلد من بلدان العالم، إنما في لبنان من حيث المجموع، الوضع مقبول ومعقول وهناك مواجهة جيدة لهذا الخطر وهذا التحدي". هذا يدرج في الطريقة التي يقدم بها الحزب جسمه في المواجهة، عندما يضع خططا استباقية وسيناريوات في المناطق التي يعتبرها ساحته ولمخيمات اللاجئين ولأوضاع اللبنانيين المغتربين. وبهذا يقدم الحزب صورة مختلفة بأنه قادر على الحشد والتعبئة على الصعيدين الطبي والاجتماعي بديلاً من الدولة العاجزة، وأن ذلك يستجيب أيضاً لقدرته على الحشد

والاستنفار وتجنيد المقاتلين في ساحات أخرى. ومن خلال هذه التعبئة يستطيع نصرالله بعث رسائل واثقة في استحقاقات أخرى، ولعل أبرزها الملفات المالية والاقتصادية والمصرفية.

في الحرب التي أطلقها نصرالله على الفيروس من خلال قوته الأهلية والحزبية، حيث أمن آلاف المتطوعين، لن يخرج بعد الآن أحد من الحلفاء أو الاصدقاء أو حتى الأخصام ليذكر بصفقة العميل عامر الفاخوري، فتلك مسألة ينبغي تجاوزها كما غيرها من الصفقات تبعاً لحسابات معينة أمام الحرب الكونية الجديدة. وبذلك يخرج الأمين العام لـ"حزب الله" من الارتباك ومن اتخاذ موقف حاسم من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي أو طلب مساعدته، وايضاً من خطة الحكومة للإصلاح المالي وحتى التعامل مع المصارف الذي أوضح نصرالله انه سيكون له تعامل مختلف وسيفتح ملف أرباحها من ودائع اللبنانيين. لكنه في معركته اليوم يذهب لإثبات قوته في المجالات الإنسانية والطبية. وهنا يظهر فائض القوة أيضاً والذي تحدث عنه نصرالله بثقة في التنظيم ومكافحة الفيروس وسرعته في المواكبة أكثر من أجهزة الدولة ذاتها.

يسترسل نصرالله برسائله تحت سقف الحرب ضد الفيروس القاتل، وهو على دراية أن أي تغيير في النظام العالمي بعد الانتهاء من أزمة الوباء، لن يغير شيئاً في الضغوط على بنيته ومؤسساته ولا من العقوبات المفروضة عليه. وفي الرسائل أيضاً أنه جاهز للمواجهة في أي منعطف سياسي، فيما ذلك لا يمنعه من قول كلام في اليمن والعراق وسوريا. لكنه في المقابل، يقدم "حزب الله" انه معني بالداخل اللبناني وقادر على مواكبة الحوادث والتطورات وانه صاحب القرار وفرض ما يريد في مختلف المعادلات بما فيها حالات الحرب والسلام، فضلاً عن مواجهة الأزمات الطارئة. والاهم أن نصرالله يريد أن يقول لجمهوره ولما يمثله في البيئات الطائفية الاخرى أنه جاهز ومستعد دوماً، وهو المنقذ الأول والأخير.

لعل موقف نصرالله من المصارف ودعوته الى معالجة موضوع صغار المودعين من المصارف بما لديهم من أموال في لبنان والخارج، إذ أن اعطاء هؤلاء أموالهم يخفف من أعباء الحصص التموينية، هو موقف في ذاته يخرج من موقع القوة، ويحاول فرضه على الحكومة المنقسمة في هذا الشأن بين أطراف تدافع عن المصارف، وأخرى تواجه المصارف لإلغاء امتيازاتها، وثالثة تريد تطويعها. ذلك يدل وفق المصدر المتابع أن المصارف تشكل مدخلاً لمقاربة سلوك القوى السياسية الممثلة في الحكومة وتصرفاتها، ومن بينها "حزب الله"، فالمصارف وحدها قادرة على تقديم دعم وهبات، في ضوء أزمة فيروس كورونا، لكن هذا الامر لا ينفصل حكومياً عن التعيينات والسياسة المالية وخطة الإصلاح والكهرباء. وفي السياق تقدمت المبادرات الحزبية والطائفية، فيما خطة الحزب تتجاوز بنشره آلاف المتطوعين الطبيين لمكافحة الأزمة وتجهيزه مستشفيات ميدانية، قدرات الدولة لوقف انتشار الوباء.

المشكلة التي تواجه اللبنانيين ان وباء كورونا أعاد إحياء الأمن الذاتي. فبذريعة الوقاية الصحية، يخرج الاستقواء على الدولة العاجزة والضعيفة، وهو ما ظهر في التحركات المناطقية التي قادتها قوى طائفية وحزبية. ولأن الدولة عاجزة ومترهلة والحكومة غير قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة، تخرج الاطراف القوية والممسكة بالقرار لتوجه الأمور بفرض التشدد الذي تراه مناسباً لمنطقتها أو لحدود سيطرتها. لذا يمكن للأمين العام لـ"حزب الله" أن يحدد

المسار الذي يجب أن يتبعه لبنان في مكافحة كورونا، وفي الوقت نفسه يبعث بالرسائل التي تعبر عما سيكون عليه الوضع اللبناني بعد السيطرة على لوباء، وما اذا كان لبنان سيكون أيضاً دولة مختلفة امتداداً للتغيير الذي سيطل النظام العالمي.

## معركة "الإمرة" أم الشهيات؟

### نبيل بومنصف

لا تزال السياسة في لبنان تملك قدرات مدهشة على اجتذاب انتباه مواطنين يرزحون تحت خطوط الفقر والخوف والقلق على الحاضر والمستقبل سواء بسواء. واذا كان بعض من لا يزال لديهم حسّ الطرافة يعتقدون ان تقديم بعض وجبات المهازل السياسية الداخلية الى اللبنانيين القابعين وراء الحجز المنزلي، ليس امرا سيئا في هذه الظروف العاتية، فان ذلك لا يحجب أيضا العمق الدراماتيكي لمآل السياسة كمسؤولية أساسية عن بلد يصارع كل هذا التراكم الخيالي من الازمات. نخال الطاقم السلطوي الحالي كأنه في حاجة الى من يخبره بان من يقرر تدابير حال التعبئة وتمديدها وتصعيدها يجب ان يكون على بيّنة من أحوال الناس المحتجزين خيفةً من الفيروس الزاحف، وكذلك من التداعيات المتصاعدة لانهايار مالي واقتصادي سابق الفضل قبل كورونا، فكيف بعد أهواله؟ وتبعا لذلك ربما نجد بين اللبنانيين من يحسد الحكام والسياسيين الذين لا تزال تتناهم هذه الشهيات المفتوحة لألعيب السياسة الضيفة والسخيفة وتقاليدها المتقادمة، مثل الصراعات بين القوى الممسكة بالحكومة على محاصصة التعيينات في مصرف لبنان واستتبعاتها وصولاً الى تفجر مسألة إعادة أعداد من اللبنانيين من الخارج الى لبنان. تترتب على هذه الصراعات بطبيعة الحال رؤية سلطة لعلها الأكثر بين الحكومات والسلطات في العالم وسط الحرب العالمية على كورونا التي تحتاج الى التستر على عوراتها والظهور في مستوى هذه الحرب. غير ان الأسبوع الأخير تحديداً أظهر تطوراً يصعب القفز فوقه حتى لو كانت أولوية الأولويات للبنانيين تلتصق بالحرب والمواجهة مع الانتشار الفيروسي. ففي زمن المواجهة مع كورونا تتصاعد من المشهد الحكومي ملامح حرب "فيتوات" طارئة وتصارع سياسات حزبية وفئوية تبدو كأنها آيلة الى إعادة تكريس "الإمرة" لفريق سلطوي على حساب فريق سلطوي آخر على النحو الذي شهدناه في تعاقب التراجعات الحكومية خلال أيام قليلة. ويصرف النظر عن وجهة الصواب والخطأ في الصراعات المعتملة بين اجنحة التحالف السلطوي الحالي، فان إسقاط مشروع "الكابيتول كونترول" ومن ثم ترحيل التعيينات في مصرف لبنان ومن بعدهما الهزة الحكومية في ملف عودة لبنانيين من الخارج الى لبنان، رسمت بسرعة غير متوقعة معالم أمر عمليات طارئ يبدو كأنه القاطرة التي سترسم الخطوط البيانية الكبيرة للحكومة في الزمن الحالي والطاقم. "الفيتوات" التي تعاقبت حول التعيينات تماما مثل الإنذار الذي وجهه رئيس مجلس النواب الى الحكومة، وضعت الإمرة الفعلية للحكومة تحت الأضواء الكاشفة، بما يعني ان القوة المركزية الواقعية للقرار الحكومي لا تستقيم من دون المرور بالثنائي الشيعي أساساً، ومتى اهتز الصراع مع العهد ورجله القوي رئيس التيار العوني، فان مآل الحكومة إما التعثر والاهتزاز وإما الخضوع لموجبات تسوية لا مفر منها بين الثنائي نفسه والعهد. واذا كان بعضهم فوجئ بالمنحى المبكر لافتضاح هشاشة التحالف السلطوي، فان ذلك يثبت حقيقة يصعب ان تضيع حتى في أزمان الأوبئة. فأى سلطة

أحادية متفردة في لبنان لم تأخذ البلد مرة الى شاطئ الأمان، بل ان جفاف التعددية الحقيقية فيها عاجلها بتصدّع مبكّر لن يكون ممكنا بعده الزعم اننا امام حكومة "مستقلين". والقرار معروف وصاحبه أشهر من ان يُعرّف.

## وضع ترامب سياسته الإسرائيلية قبل انتخابه رئيساً

### سركيس نعيم

بدأت الناشطة جداً في الحقل العام والعاملة سابقاً في إحدى الإدارات الأميركية للقاء بالآتي: "يقول الناس أن سياسات ترامب مرتجلة كلها، وأنه لم يفكر فيها عندما ترشّح للرئاسة عام ٢٠١٦ وفاز بها. هذا ليس صحيحاً في رأيي وحسب معلوماتي على الأقل في موضوع إسرائيل وعملية السلام بينها وبين الفلسطينيين. هذا أمرٌ أعرفه جيداً. إذ كان لديه قبل ترشيحه فريقٌ ضمّ محامين وشخصيات أخرى كانت مهمته العمل على هذا الموضوع وبجدية كبيرة. وقد أعدّ هذا الفريق تقريراً تضمّن خطوات ومشروعات عدّة مثل نقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس، والاعتراف بالجوآن السوري جزءاً من أرض إسرائيل، وكذلك "صفقة القرن" التي أعلنها مع نتتياهو قبل أسابيع. هذا الرجل لا يفكر بالولاية الرئاسية الثانية فقط بل بولايات رئاسية عدّة ما دام حياً. وإذا نجح في الانتخابات الرئاسية المقبلة فقد يلجأ الى أو يحاول تعديل دستور بلاده من أجل ذلك. ماذا يسبّب ذلك في الداخل الأميركي لا أعرف كما أن ذلك لا يهمه أيضاً. البعض يقول أن "الاستابليشمنت" لن يقبل ما يحصل أو سيحصل بعد بقائه في البيت الأبيض سنوات أربع أخرى. وسيتحرّك بأجندته المتنوّعة من سياسية وأمنية وعسكرية. أنا حقيقة لا أستطيع أن أجزم بذلك نفيّاً أو تأكيداً. ما أعرفه أنه الوحيد من بين رؤساء أميركا الذي لا تزال قاعدته الشعبية الصلبة معه. وهذا سرُّ قوته. ربما يمكّنه ذلك من الفوز برئاسة ثانية. الرؤساء الذين سبقوه ولم يجددوا ولايتهم ربما أحجموا عن ذلك بسبب القتل أو بسبب "الخنيّة" أو بسبب خسارتهم قاعدتهم الشعبية. هذا أمرٌ لم يحصل مع ترامب حتى الآن على الأقل. ولا يعني ذلك طبعاً أنه سيفوز حتماً. إلا أن فوزه محتمل".

ما رأيكي في الرئيس السابق أوباما والجهود التي بذلها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتحديداً بين إسرائيل والفلسطينيين؟ سألتُ. أجابت: "أوباما عمل كثيراً من أجل ذلك ومن أجل إنجاز المفاوضات بين الفريقين ودفعهما الى الاتفاق على "حلّ الدولتين" وتنفيذه. لكن نتتياهو تجرّأ عليه داخل بلاده وفي الكونغرس والرأي العام وخصوصاً في انتخابات الولاية الرئاسية الثانية التي خاضها. وهو لم يردّ عليه. وتجرّأ عليه أيضاً في موضوع المستوطنات وبناء عددٍ كبيرٍ منها. حصة الفلسطينيين من الأرض في "صفقة القرن" ضعيفة فضلاً عن أنها عبارة عن دوائر صغيرة أخشى أن يعتمد نتتياهو سياسة التهجير مع فلسطينيين من مناطق معيّنة، وذلك فعله في القدس الشرقية التي اعتبرت حكومته كل من يغيب عنها مدة طويلة منزوع الهوية. وهناك قرى فلسطينية صار كل سكانها أميركيون ولكنهم لا يعودون إليها لأنها صارت في يد الاسرائيليين. والترحيل والتهجير إذا حصل سيكونان في اتجاه الأردن". سألت: هل يعني ذلك عودة إسرائيل الى حلم شارون بالأردن دولة فلسطينية؟ أجابت: "لا أعرف. لكن الفلسطينيين أكثرية في الأردن أساساً، وانتقال أبناء الضفة الغربية إليه إذا اضطروا أو أجبروا يجعل هذا الاحتمال ممكناً. علماً أن هناك احتمالاً آخر هو انضمام الأردن الى المملكة العربية السعودية". سألتُ: ماذا يحصل إذا تكرّر فشل نتتياهو في تأليف حكومة إسرائيلية أو إذا دخل السجن بعد

محاكمته المنتظرة؟ أجابت: "ربما يشكّل بيني غانتس رئيس حزب "كحول لافان" حكومة جديدة بالاستناد الى الكتلة العربية في الكنيست المؤلفة من ١٥ نائباً. لكنها ستكون حكومة عاجزة عن الذهاب الى الآخر في تنفيذ "صفقة القرن" وعاجزة في الوقت نفسه عن التخلي عنها وهي ربما تتخذ قراراً بضم أراضٍ أردنية الى إسرائيل وأراضٍ في الضفة الغربية أيضاً".

كيف ترين دور أميركا في العالم؟ سألتُ. أجابت: "أميركا تفقد دورها في الشرق الأوسط صارت روسيا بإمكاناتها الأضعف من إمكانات أميركا شريكاً لها في سوريا لا بل صارت هي اللاعب الأول في سوريا. ربما لا يمانع ترامب في ذلك. وروسيا على علاقة عمل جيّدة مع إيران بعد عداءٍ طويل جداً. والصين تتقدّم منذ وقت طويل استراتيجياً توسّع في العالم دولاً وقارات عنوانه الرسمي المساعدة وطريق الحرير. لم ينتبه إليها أحد إلا بعد أن بدأت بناء قواعد عسكرية في مناطق مهمّة. وهي الآن في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا كما وصلت الى أوروبا. طبعاً واجه ترامب الصين في معركة ضريبية - تجارية بدأها عليها. لكن هدفه لم يكن استعادة بلاده دورها ووضع حدود للتوسّع الصيني. بل كان تنفيذ وعوده الانتخابية في المعركة الرئاسية الأولى وتحسين فرص انتخابه مرّة ثانية بعد أشهر. حلف شمال الأطلسي "بهدله" ترامب وأوروبا أيضاً. ربما يدفع ذلك الأخيرة الى فصلٍ نهائي طبعاً في السياسة بين القارة العجوز والدولة الأعظم. ماذا ينفع أميركا إذا كانت غنية وأقوى دولة في العالم لكن منعزلة؟ إذا صار العالم الخارجي بدوله الكبرى كلّها ضدّها وبزعامة الصين ماذا تفعل؟ لن يكون أمامها إلا الحرب. وهذا حصل سابقاً في النصف الأول من القرن الماضي. فهل هذا ما يريده الأميركيون؟ طبعاً هم لا يريدون حكم العالم وتغيير أنظمة دول عدّة فيه بل يريدون العمل مع هؤلاء بحسب حجم بلدانهم وإمكاناتها. وشعار القيادة من الخلف الذي طرحه أوباما في مكانه، إذ أنه استشعر ضرورة التشارك مع الدول الكبرى وقياداتها والتخلي عن الأحادية". ماذا عن غزّة الفلسطينية؟ سألتُ. أجابت: "غزة صارت أسيرة والقسم الفلسطيني من الضفة الغربية سيصبح أسيراً بعد "صفقة القرن" وربما يفرغ مع الوقت من سكانه". ماذا قالت أيضاً؟

## إيران تتصلب وسط رهانات الانفراج!

### روزانا بومنصف

المتغيرات التي فرضها انتشار وباء الكورونا في غالبية دول العالم اثارت توقعات قوية بتحوّلات لافتة على صعد متعددة ليس اقلها تهدئة العلاقات المتوترة على الصعيد الدولي بين بعض الدول والتي شكلت الدعوة التي وجهها الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريس بوقف للنار في مناطق النزاع على الاقل احد ابرز وجوهها. وكذلك الامر بالنسبة الى اعادة بعض الدول النظر في وجودها الرمزي في بعض مناطق النزاعات كاعادة الانتشار التي قامت بها الولايات المتحدة لقواتها العسكرية في العراق او سحب فرنسا عناصرها من العراق ايضا بسبب المخاوف من انتشار الوباء بين هؤلاء. وكان من اهم الوجهات التي استقطبت الاهتمام في هذا الاطار ما يتصل بالنزاعات القائمة في المنطقة اكان في اليمن او العراق او ليبيا او سوريا والابرز كان احتمال دخول

تحولات على العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وايران. اذ انه في ظل عروض قدمتها واشنطن لمساعدات انسانية نتيجة تحول ايران مركزا للوباء في المنطقة ما اضطرها الى طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي للمرة الاولى منذ العام ١٩٦٢ لمكافحة الوباء رفض المسؤولون الايرانيون المساعدة الاميركية لا بل شيطنوها ( ربما لدحض اي مشاعر متجاوبة من الشعب الايراني تجاه هذه المبادرة) تحت شعار ان اميركا هي وراء نشر الوباء. ولعل تحول ولايات اميركية كنيويورك مثلا لمركز وبائي يشكل نقضا مزعزا لما يذهب اليه القادة والزعماء في شيطنة خصومهم. لكن مراقبين انتظروا امكان ان يفتح التجاوب في التعاون الانساني بين الدولتين المجال لتخفيف التوتر واستفادة ايران من ذلك بدلا من المكابرة المكلفة بالنسبة اليها على هذا الصعيد حتى لو كانت الصين التي غدت توزع مساعدات نتيجة تجربتها الاولى بوباء الكورونا تشكل سندا لايران ولدول اخرى سواها على هذا الصعيد. ولعل ايران راهنت على مواقف في الكونغرس ضاغطة في اتجاه رفع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عليها كنتيجة من نتائج انتشار الكورونا وفقا لما طالب بذلك بعض اعضاء الكونغرس من الديموقراطيين وكما سعت ايران الى الضغط في هذا الاتجاه ايضا على خلفية انها يمكن ان تحدث تغييرا جوهريا نتيجة التطورات، لكن الادارة الاميركية ردت بفرض المزيد من العقوبات على كيانات وشخصيات ايرانية على نحو متمايز عن المبادرة في اتجاه تقديم المساعدة الانسانية ما ينذر ببقاء الامور على حالها اقله في المدى المنظور في ظل تخبط ايران في الخسائر الداخلية وفي المنطقة. وهناك من يعتقد ان ايران تخطيء اذا استمرت في مقارباتها القديمة علما انه يمكنها دوما التبحج بانها رفضت تكرارا الحوار مع الادارة الحالية ولا تأبه بمساعداتها. وهذا يبقي ايران على حالها فيما تلوح متغيرات بالنسبة الى حليفها السوري الذي قد ينتزع كليا من احضانها.

اذ فيما لا تتضح منذ الان طبيعة المتغيرات الكبيرة التي يمكن ان تملئها الانعكاسات الكارثية لتفشي الوباء اقتصاديا في الدرجة الاولى، فان المراقبين تابعوا باهتمام الاتصال الذي اجراه ولي عهد ابو ظبي محمد بن زايد آل نهيان بالرئيس السوري بشار الاسد في بعد يتصل حصرا بتفشي الكورونا وفقا لتغريدة لانور قرقاش وزير الدولة الاماراتي للشؤون الخارجية. اذ نقل عن ولي عهد ابو ظبي قوله ان سوريا لن تكون وحدها في هذه الظروف. وواقع الامر ان عدم تسجيل حالات تذكر للاصابات بالوباء لا يعني بالنسبة الى المراقبين المعنيين خلوها منه كما هي الحال في دول تشهد نزاعات كاليمن او ليبيا انما يعود ذلك الى غياب قدرة النظام السوري على القيام باجراء الفحوصات للسوريين لتحديد الاصابات مما يخشى في ضوءه من موجة كبيرة من الاصابات يمكن ان تتفجر في سوريا في اي مرحلة قريبة وكذلك بالنسبة الى دول النزاعات الاخرى في ظل انهيار النظام الصحي في هذه الدول جنبا الى جنب مع انهيار كل القطاعات الاخرى. وهذا يشكل مصدر قلق كبيرا علما ان اتصال ولي عهد ابو ظبي يضعه المراقبون في سياق ابعد من تفشي وباء الكورونا على رغم انه مبرر من حيث توقيتته ومضمونه. فالامارات كانت اخذت طريق اعادة فتح سفارتها في دمشق في العام ٢٠١٨ قبل ان تلجم الدول الغربية محاولات الانفتاح واعادة الاقرار بشرعية بقاء الاسد اقله حتى السنة المقبلة. ومحاولات اعادة النظام الى الجامعة العربية كانت محور جهود مستمرة من جانب دول عربية كمصر والجزائر مثلا فيما ان

روسيا بذلت جهدا على طريق فتح الابواب امام النظام مجددا على خلفية تفشي الوباء. وهناك ثغر محتملة في قدرة الدول الغربية على متابعة المقاربة نفسها ازاء النظام السوري في اطار حملته على التجاوب مع تغييرات جوهرية يدخلها على النظام في ظل ما تشهده من تحديات داخلية يرجح ان تتفاقم مع تفاقم انتشار الوباء وانعكاساته المكلفة والمرهقة التي قد تستمر سنوات وليس اشهرا فحسب. لا بل ان احتمال تفشي الوباء على نطاق واسع في سوريا قد يغير من تعاطي الدول مع النظام سريعا. وحسابات السياسة قد تسقط في هذا الاطار. وهي فرصة ملائمة قد يراها بعض الدول من اجل تمرير ما لا يمكن تمريره في الاوقات العادية لاعتبارات مختلفة كما تفعل بعض الدول والحكام في تمرير ما تعجز عنه عادة في مقارباتها الداخلية. واحتمال العبور الى حكومة جديدة في العراق مثلا هو احد اوجه تداعيات الازمة. فيما يدخل قفز البعض في لبنان على الموقف الاماراتي من ضمن هذا السياق سيما وان السلطة محتكرة راهنا من افرقاء حلفاء للنظام ما دفع بهؤلاء الى اقتناص الفرصة لاعادة تحديث المقاربات السابقة لانتفاضة ١٧ تشرين الاول الماضي. وهو مسار كان ينتظر التوقيت فحسب في ظل نجاح اهل السلطة من الافرقاء السياسيين في استعادة الكثير مما خسروه بفعل الانتفاضة نتيجة تحكمهم بالية القرار المتعلقة بوباء الكورونا وسبل مواجهته. الامر الذي يمكن ان يؤدي الى المزيد من تهميش الحكومة. لكن هذا موضوع اخر ازاء التحولات الكبيرة التي يمكن ان يشهدها الواقع الاقليمي والدولي على وقع تداعيات الوباء.

## لهذه الدواعي أعلن بري "مواجهة" دياب وأشهر الحرب على حكومته؟

ابراهيم بيرم

ليست المرة الأولى التي يشهر فيها رئيس مجلس النواب نبيه بري رغبته بالتصادم مع الحكومة الحالية ورئيسها حسان دياب، عندما وضعها بين خيارين أحلاهما ولا ريب بالغ المرارة، فإما أن تنزل عند مطالب رفعه قبل فترة وهو العمل على إعادة اللبنانيين المنتشرين في بلاد الاغتراب الذين تمتلكهم رعبه الأوبئة وإما أن ينزل هو من قطارها، عبر سحب وزيريه فيها (المال والزراعة).

ليس خافيا أن سيد عين التينة من الأساس لم يحبذ حكومة التكنوقراط، وقد أفصح مرارا عن هذه الرغبة مشفوعا بإصراره على عودة الرئيس سعد الحريري الى ترؤس الحكومة مجددا رغم ما دار بينهما من مناكفات في مراحل مختلفة. وليس جديدا القول أن رئيس السلطة التشريعية يجد ميدانه الواسع في التعامل مع رئيس حكومة من قماشه السياسي.

ولاحقا، وبعد أن قضي الأمر وسمي دياب، بناء لتفاهات عميقة لم تظهر نقاطها تماما الى العيان حتى الآن، سجل بري أول صدام له مع الرئيس المكلف آنذاك عندما رفض الوافق الجديد الى نادي رؤساء الحكومات أن يقيد نفسه بحكومة هجينة من التكنوقراط - سياسيين، وضمنا رفض فكرة عودة أحد الوزراء المفضلين لدى بري الى شغل منصب وزير المال، مما أخر كما صار معلوما استيلاء الحكومة بضعة أسابيع.



ولاحقا سرى تحليل فحواه أن بري يريد من كل ذلك تطويعا مبكرا للوفاد سعيدا الى السرايا الحكومية، وافهمامه أنه لا يمكن لأحد تجاهل أهميته ودوره، وعندما بادر بري ببراعته المعهودة ومونته الشهيرة على البعض لاتمام انعقاد جلسة الثقة تحت قبة المجلس النيابي، متجاوزا عوائق وضعها "حلفاء" و"خصوم" على حد سواء، سرت قراءة فحواها أن بري قد نجح بهذا الفعل الاستثنائي يومذاك في أن يكبل دياب بهذا التجميل، ويرسخ لديه فكرة أنه لولاه ولولا مقاربتة وتأثيره لما تمكن من بلوغ سدة الرئاسة الثالثة.

أسابيع تعد على أصابع اليد الواحدة، وبادر بري الى تظهير تباينات في وجهات النظر والأداء بينه وبين الرئيس دياب حيال ثلاثة ملفات أساسية فرضت نفسها بقوة أخيرا:

- سارع بري وعلى نحو فاجأ الجميع إلى وضع فيتو على مشروع "الكابيتال كونترول" الذي أوكل عليه وزير المال المحسوب عليه الدكتور غازي وزني مهمة وضعه كجزء من خطة النهوض الاقتصادي التي ينتظرها الجميع، مما اضطر الوزير عينه الى ابلاغ الحكومة تخليه نهائيا عن هذا المشروع.

- لاحقا أصر بري على مطالبة الحكومة باللجوء الى خيار حال الطوارئ وعدم الاكتفاء بحال التعبئة العامة الذي سبق للحكومة أن أقرته وشرعت فورا بالعمل على تطبيق مندرجاته.

ولاحقا عاد بري ليغض النظر عن هذا المطلب الذي رفع لواءه، وتاليا يعود ليعطي للحكومة شهادة "حسن سلوك" من خلال إشادته بتمديد العمل بنظام "التعبئة العامة" الذي أعطى مفعولا إيجابيا.

- "وثالثة الاثافي" تجسدت في الخلاف حول قضية الاعداء السريعة للبنانيين في الخارج عبر خطة محكمة، واستهلالا أبدى دياب والحكومة عموما عدم حماسة للتجاوب مع هذا المطلب ليعود لاحقا وبشهر من مستشفى رفيق الحريري الحكومي رفضه المضي به قدما به، بذريعة أن "القدرات الحكومية" لا تحتمل تنفيذ هذا المطلب الثقيل الذي تنوء تحت ثقله دول أقوى وأمتن.

عندئذ وزع اعلام بري بيانه الشهير معلنا ان السيل بلغ الزبي وأنه وخلال خمسة أيام ان لم تبادر الحكومة للسير في وضع خطة لإعادتهم، سيبادر هو الى الخيار المر وهو الانسحاب من الحكومة وتركها في مهب الريح والاحتمالات الصعبة.

حينذاك أطلقت قيادة "حزب الله" المعنية بالملف الحكومي العنان لحركة الاتصالات تولاهها حسين خليل، طبعت بطابع العجلة، لا سيما انها جاءت قبل ساعات من اطلالة للسيد نصرالله، وهي لن تأخذ مداها وصداهها اذا كانت الامور على هذا النحو من التعقيد.

وهكذا أفضت الاتصالات الى النتيجة المعلومة وهي تعهد الحكومة للاجتماع يوم غد الثلاثاء لاقرار تفاصيل خطة الاعداء.

وعليه، حقق بري "انتصارا" سياسيا مدويا، بأن دياب وحكومته ظهرا من خلاله وكأنه الأمر الناهي الذي لا يرد له طلب، مما أخرج دياب خاسرا الى حد ما صورة نمطية أحب ان تترسخ عنه وهو أنه لا يلين ولا يتراجع.

واستطرادا لن يصير "مادة طيبة" في يد القوى السياسية، انفاذا للتوجهات العريضة التي أعلنها عندما تصدى طائعا لهذه المهمة الشاقة.

وبعد ذلك سرى في الاوساط السياسية والاعلامية سؤال جوهره هل كان من الضروري ان تبلغ الامور هذا المبلغ من التصعيد والتأزيم، في لحظة يدرك الجميع استثنائيتها وحراجتها على كل الصعد، واستتبعا لماذا لم يكن ممكنا منذ البداية، تحاشي الوصول الى هذا المستوى من "الاهتزاز" السياسي، فيما البلاد من أقصاها الى اقصاها تهتز تحت وطأة جائحة الكورونا الفاعلة فعلها الأثيم، فضلا عن كم متراكم من أزمات موروثية؟

ثمة اجابات وتحليلات بدأت تطل برأسها تحمل ضمنا الرئيس بري ودياب التبعة والمسؤولية، لأن الأول شاء أن يكرس نهائيا مقولة أن مسار الأمور لم يخرج اطلاقا من بين يديه، ولأن الثاني ماض قدما في خيار التحدي والمبالغة في الاستقلالية عن القوى السياسية، وامتلاك حرية التصرف المطلقة.

المعلومات المتوافرة من أكثر من جهة، تتحدث عن تباينات ظهرت بين الرئيسين في لقاءهما الاخير في أواخر الاسبوع الماضي في عين التينة، اذ وجد بري أمامه شخصية صلبة وواثقة من أدائها.

ومن البديهي أن هذا المشهد لم يكن وحده سببا حصريا وفق مصادر، دفع الرئيس بري الى ركوب هذا "المركب الخشن"، واطلاق قفاز التحدي في وجه الحكومة، اذ يبدو أن بري في حاجة ملحة الى هذا المخاشنة لاعتبارين عاجلين اثنين:

الاول: التغطية عن غياب أمام "حليفه" الذي بدا في الاونة الاخيرة وكأنه يقبض على زمام الامور في الساحة بيد من حديد، علما أن (بري) يدرك أن هذا الحليف يكاد يتولى حصرا أمر حماية "الحكومة" والحيلولة دون تعثرها.

والثاني: ليقول لدياب أنه يتعين عليك ان تعيد من الان فصاعدا، النظر في أدائك علما أن الامر يأتي عشية ولوج مرحلة البحث الجدي في التعيينات واستحقاقات أخرى.

بري طرق الباب بشكل عنيف وهو في "انتظار الجواب".

## الأوبئة كما الحروب تصنع الدول والتاريخ الطاعون مهد لنهاية العبودية والكوليرا أثرت على نابوليون

### موناليزا فريحة

يرى عالم الاجتماع تشارلز تيلي (١٩٢٩-٢٠٠٨) في كتابه "العنف يصنع الدول" أن العنف والسعي لاحتكاره هما ما يفسر ظهور الدولة الحديثة في أوروبا لا المبادئ الفلسفية المثالية. لكن كما للحروب، كان للأوبئة دور في صناعة التاريخ، وهي لم تترك حيزاً من حياة البشر لم تتأثر فيه، فغيّرت المجتمعات التي انتشرت فيها وأثرت على العلاقات الشخصية وعمل الفنانين والبيئات الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان.

في زمن كورونا الذي دفع الحكومات إلى حظر السفر وإقفال المرافق العامة وتعطيل المؤسسات والمدارس مع بحثها عن وسائل لحماية ما أمكن من اقتصاداتها، تكثر التساؤلات عن عالم ما بعد "كوفيد-١٩"، والتأثيرات المفترضة لهذا الوباء على السياسة والاقتصاد والعلاقات بين البشر والدول وأنماط العيش. ولعل استعادة حقبات تاريخية انتشرت فيها أوبئة كفيلة، برسم ملامح، وإن غامضة، لعالمنا بعد كورونا.

يلقي كتاب "الأوبئة والمجتمع: من الموت الأسود إلى الحاضر"، الصادر في تشرين الأول ٢٠١٩ للبروفسور الفخري للتاريخ وتاريخ الطب في جامعة يال ضوءاً على التأثيرات الاجتماعية للأوبئة وتداعياتها على السياسة والاقتصاد وبعض الثورات التاريخية ودورها في ترسيخ التمييز العنصري. وهو يعتبر أن الأوبئة حددت معالم التاريخ جزئياً انطلاقاً من أن الأزمات التي سببتها دفعت البشر إلى التفكير في المسائل الأخلاقية والدينية والفلسفية. فانتشار الطاعون في القرون الوسطى مثلاً أثار تساؤلات عن علاقة الإنسان بالله وكيف يمكن حدثاً من هذا النوع أن يحصل في ظل وجود الإله القوي والقادر.

### الثورة الصناعية

ترك الطاعون الأسود الذي أودى بثلاث سكان الأرض أثراً كبيراً لاحقاً في الثورة الصناعية والعبودية والرق. فقد أتاح تضائل عدد الفلاحين، ودفع العاملين بالسخرة إلى المطالبة بحقوقهم، كما سمحت زيادة الطلب على العمال للمرة الأولى بفرصة للانتقال إلى العمل في ملكيات أخرى، أو ترك الأرياف الزراعية بحثاً عن أعمال مختلفة. ودفع ارتفاع كلفة الأعمال أصحاب الملكيات الكبيرة إلى البحث عن مجالات استثمارية لممتلكاتهم، وعن تقنيات حديثة للزراعة أقل كلفة من الفلاحين، وسرعان ما انهار نظام السخرة، وساد الركود الأعظم في التاريخ. وتدرجاً زرع الطاعون بذور تغييرات اجتماعية واقتصادية وتقنية مهدت للثورة الصناعية.

إلى ذلك، ساهمت الحمى الصفراء في نجاح الثورة الهايتية. فعندما أرسل نابليون الأسطول الكبير لإعادة العبودية في هايتي، حقق تمرد السود هدفه، لأن الرقيق من أفريقيا كانوا يتمتعون بالمناعة التي افتقر إليها الأوروبيون البيض في جيش نابوليون. وأدى ذلك إلى استقلال هايتي.

### التطويق الصحي

وإذا كان الطاعون الأسود خلف خسائر بشرية هائلة، فإن الصدمات التي تركتها الأوبئة الأخرى لم تكن أقل وطأة من تلك التي تسببها الهجمات العسكرية. وكثيراً ما كان الرد عليها يشبه الحرب لجهة ضرورتها، بما فيها "التطويق الصحي"، بحيث كانت قوات عسكرية تحاصر مدينة لمنع أي شخص من دخولها أو الخروج منها. فالتفشي العنيف للأوبئة في مدن أوروبية في القرون الوسطى، تطلب التزامات عسكرية وإدارة وأموالاً وأموراً أخرى، وأثارت فككاً اجتماعياً كبيراً. فإلى سلاح البحرية الذي كان يُستخدم لفرض الحجر، فوّضت سلطات واسعة للقوات المسلحة من أجل لسيطرة على مناطق واسعة.

وفي القرن الثامن عشر، نشر الجيش النمساوي "لمنع الطاعون الدبلي من التمدد صعوداً في شبه جزيرة البلقان إلى أوروبا الغربية"، وتولى توقيف المسافرين الذين كانوا ربما يحملون الوباء.

## توترات اجتماعية

على الصعيد الاجتماعي، كان يمكن تحديد ديناميات الوباء من خلال الأشخاص الأكثر تضرراً.

ويقول سنودن إن الكوليرا مثلاً "ارتبطت على نطاق واسع بالتوترات الاجتماعية والطبقية". فالعدوى المعوية انتشرت في مناطق حضرية حيث المياه والأغذية الملوثة. ويقول: "لم يصب الأطباء ولا الكهنة ولا أفراد الطبقات الوسطى ولا الأغنياء الذين يعيشون في أحياء نظيفة في نابولي أو نيويورك بهذا المرض في القرن التاسع عشر". وقد أدى ذلك إلى انتشار نظريات المؤامرة عن أصل الوباء، فضلاً عن أعمال شغب من الطبقة العاملة. وحصل الأمر نفسه مع الوباء الدبلي الذي فتك بالهند في القرن التاسع عشر، إذ كانت مستعمرة بريطانية. في حينه ردت السلطات البريطانية بإدخال إجراءات مضادة للأوبئة كانت مستخدمة في عصر النهضة، واعتُبر عرضاً ضخماً للقوة والسلطة من دولة مستعمرة ضد السكان الأصليين.

لم يتقبل السكان الهنود تلك الإجراءات واعتبروها أقوى من الوباء نفسه، وقاوموا البريطانيين، مما اضطرهم الى التراجع.

## نابوليون وباريس

يقول سنودن إن الفيروسات المعدية، على غرار كورونا، يمكن أن تغير المشهد العام كله. فعندما أعاد نابوليون الثالث بناء باريس في منتصف القرن التاسع عشر ركز خصوصاً على الحماية من الكوليرا، لذا فكر بشق الطرق الواسعة حيث يمكن الشمس والضوء تشتيت المرض. كذلك، أدت الكوليرا إلى توسيع السلطات التنظيمية على "بناء المنازل وهندستها ومعايير النظافة فيها".

وفي الأدب القديم، في إلياذة هوميروس مثلاً و التوراة والمسرح الإغريقي، ارتبطت الأوبئة بفكرة أن الإنسان يُعاقب بسبب خطاياها، لذا بنيت المعابد والهياكل، كما الكنائس لاحقاً لا سيما في البندقية، تعبيراً عن التوبة.

ويقول سنودن إن الأوروبيين الذين كانوا ينجون من الأوبئة، كانوا دائماً يعتبرون أنهم قد يتعرضون للعدوى في أية لحظة من دون إنذار مسبق "لذا كان عليهم التركيز على روحهم الخالدة". وهكذا، غالباً ما ظهرت في لوحات الفنانين رموز مثل الساعة الرملية التي ينفد رملها أوزهرة يصيبها الذبول.

حتى الآن يبدو أن كورونا أقل فتكاً، وإن يكن بدأ يرسى معالم عالم جديد. غير أن هذا الوباء يقوّض الفرضية التي سادت طويلاً في شأن مرونة العالم المعاصر.

ولفت سنودن إلى أنّ ثقة حقيقية سادت، بعد الحرب العالمية الثانية، بأن الأوبئة المعدية صارت شيئاً من الماضي، وأن "الأمراض المزمنة والوراثية سيتخفي، وأن الأوبئة والأمراض المعدية والأوبئة العالمية ستختفي بسبب العلم". ولكن منذ تسعينات القرن الماضي، وتحديداً منذ إنفلونزا الطيور في عام ١٩٩٧، أدرك الخبراء أنه "سيكون هناك المزيد من الأمراض الوبائية"، وخصوصاً التهابات الجهاز التنفسي التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر.

ومع ذلك، فاجأ كورونا الغرب في شكل كبير وأظهر عجزه على نحو فاضح. و من السابق لأوانه القول كيف سيؤثر هذا الوباء سياسياً واقتصادياً على العالم، وخصوصاً أن "المعروف عنه حتى الآن أكثر بكثير من المجهول" بحسب المؤرخ.

ويخلص الكاتب في صحيفة "وول ستريت جورنال" جيسون ويليك إلى أنّ أوروبيي عصر النهضة تمكنوا، بمزيج من الحدس والحظ، من حماية أنفسهم من وباء وحشي لم يفهموا مصدره وآلية انتشاره. ومع أن العلوم اليوم تتيح قدرات أكبر، يبدو أن عصر الحداثة ترك مجتمعاتنا أكثر هشاشة مما تصوره ناس القرن الرابع عشر.

## بري يعيد دياب إلى "بيت الطاعة" والسؤال لمن يعمل رئيس الحكومة؟

سابين عويس

من مسألة اعلان حال الطوارئ، الى التعبئة العامة، فالكابيتال كونترول، وأخيراً إعادة المغتربين، أكثر من ملف شكل كل على حدة عنواناً خلافياً بامتياز بين رئيسي المجلس نبيه بري والحكومة حسان دياب، ومدخلا لمعركة حامية دفعت رئيس المجلس الى التهديد بالخروج من حكومة يشكل بوزيره فيها، وتحالفه مع "حزب الله" الداعم الأكبر لها. ولكن هل هذا التوصيف صحيح، وهل فعلاً الرئيس بري مقتنع بالحكومة وبأدائها، وهل يثق بقراراتها، وبإدراكها للضرورة بكل متشعباتها الصحية اخيراً، والمالية والاقتصادية قبل ذلك، او ان ثمة انطباعات بدأ يترسخ محوره لمن يعمل رئيس الحكومة وأي اجندة ينفذ؟

قبل ان ينفجر الخلاف على الملأ، بين بري ودياب، شكلت المعارك التي خاضها رئيس المجلس في وجه اداء دياب مؤشرات واضحة ان الامور لن تتوقف عند خلاف على اعلان حال الطوارئ التي طالب بها بري ورفضها دياب، مستعيضاً عنها بإعلان التعبئة العامة وحظر التجول الذاتي، مصطلحات لم تقنع بري، ولم ير فيها الا جزءاً من حل.

جاء دور مشروع قانون تنظيم العمليات المصرفية، الذي رفعه وزير المال غازي وزني الى رئاسة الحكومة. وبدلاً من ان يدرج على جدول الاعمال، خضع لتنفيذ من فريق المستشارين في السرايا، قبل ان تعدل صيغته ويرفع معدلاً، وليس بالصيغة التي اقترحها وزني الى مجلس الوزراء. لم يحتمل بري تجاوز المستشارين لصلاحيات الوزير، ولم يقبل بها. ابلغ وزيره بسحب المشروع مطلقاً في رأسه رصاصة الرحمة.

ان يرفع بري الصوت في ملف المغتربين، أمر طبيعي ولا سيما ان الغالبية الأكبر من الراغبين في العودة هم من أبناء الطائفة الشيعية، ولكن ان يتدخل في ملف تقني مالي-مصرفي، كمشروع الكابيتول كونترول، فهذا يعني ان بعده تجاوز طابعه، ليدخل في عمق الازمة السياسية القائمة على خلفية حذر وعدم ثقة بين مختلف مكونات الحكومة، رغم اللون الواحد الذي يطبعها.

هناك من يقول ان ثمة من همس في اذن بري منبها للمسببات التي تعتري المشروع. في المقابل، هناك من يقول ان الله وحده ربما من يعرف ماذا يدور في رأس الرجل، وما الحسابات التي بناها ودفعته الى رفع فيتو في وجه المشروع اولاً ومن ثم في وجه دياب ثانياً. وعلى ذمة العارفين، فإن أكثر من سبب وسبب يقف وراء هذا الفيتو، منها ما يتصل بالجانب القانوني والدستوري، ولكن منها وهو الأهم ما يتصل بالسياسة وبميزان القوى الذي يتحكم بالحكومة وقراراتها.

عارفو رئيس المجلس، يقولون ان الرجل، وبعد الجدل الذي شهده مشروع القانون، عمد الى اجراء مراجعة تقييمية لأهميته وجدواه واهدافه. وقد تبين له ان الهدف الرامي الى تنظيم عمليات السحوبات والتحويلات قد فقد جدواه، بعدما مضى على ممارسات المصارف خمسة اشهر، كما تبين له ان التعديلات أطاحت بالهدف الرامي الى حماية المودعين، ليصبح المشروع هدفاً لحماية المصارف.

وفي رأي بري، ان المشروع بصيغته الراهنة لا يستحق ان يخوض المجلس معركة تشريعه خصوصاً وأنها تعتريه مخالفات دستورية، ويحتاج بالتالي الى تعديل دستوري، لأن الدستور حفظ الحق والحرية في انتقال الأموال والنظام الليبرالي الحر.

كما أيقن بري ان قانون النقد والتسليف تخول حاكم المصرف المركزي إصدار التعاميم التي تنظم حركة الأموال والعمليات المصرفية، خصوصاً وان المسألة موقته وليست اجراءً نهائي سيَعتمده لبنان.

واكثر ما ازعج بري ان المصارف لم تلتزم الاتفاق الذي تم بينها وبين المدعي العام المالي ومدعي عام التمييز، ما يعني ان المطلوب الذهاب الى اجراءات اكثر عملية.

ليس بري وحده في هذه المعركة. فقد جاء كلام الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ليؤكد مساندته ولا سيما في مسألتين المغتربين والمصارف. فإذا كان بري هدد بتعليق تمثيل وزيريه في الحكومة اذا لم تغير موقفها من موضوع المغتربين بحلول يوم الثلاثاء، فان نصر الله لم يتمهل حتى الثلاثاء بل اعلنها بوضوح " اليوم".

وهذا التهديد معطوف على تحذير بري يضع الحكومة ورئيسها امام تحدٍ مفصلي. هل تمتثل للتهديد وتعود الى بيت الطاعة، فتعمل لتؤمن النجاح في مجال التكنولوجيا الذي أتت على اساسه او تكمل سلطاتها في السياسة، بعدما بينت عجزها وفشلها في اي ادارة سياسية للملفات المطروحة؟

## ١٧ تشرين ... لكننا عائدون لا محالة!

### عقل العويط

كلمتان مختصرتان على الواقع:

١- الحياة تختنق. تحسرج. تطلع روحها. أمّا السلطة، من رأسها إلى كعب قدميها، فمشغولٌ بالها على خيم الثورة. ذهب رجالها تحت جناح الليل، ليل الظروف المأسويّة، وظلام منع التجوّل، إلى حيث الخيم، وأزالوها من الوجود. ظناً منهم أنّهم، بذلك، يغالون الثورة. وبينتهون منها.

السلطة، هذه السلطة التافهة، مشغولٌ بالها على المحاصصات، وعلى التعيينات. مَنْ يشفط أكثر. ومَنْ يسجّل نقاطاً أكثر في ملعب الثاني. ومَنْ من هؤلاء المطلوب تعيينهم، يؤيّد جبران ونيّاره، ومَنْ منهم يؤيّد السيّد وحزبه الإلهيّ، ومَنْ منهم يؤيّد بزّي وحركة "أمل"، ومَنْ منهم يؤيّد فرنجيّة وإرسلان، أو يؤيّد المجموعات الطائفية والحزبية المعارضة لهؤلاء الأطراف، وإلى آخره.

هذه السلطة، فلنفهم جيّداً، لن تستعيد قرشاً واحداً من الأموال المسروقة والمنهوبة أو المهزّبة.  
لن. فلنفهم هذه ال"الن" جيّداً.

هذه السلطة، "ستقتص" فقط من ودائع المودعين، ولا سيّما الصغار منهم.

هذه السلطة، مستعدّة كلّ الاستعداد، للتنازل عن جزءٍ من سلطتها، فقط من أجل ضمان استمرار حروب الطوائف والمذاهب، وحروب أحزاب الطوائف والمذاهب. وليس لتأمين لامركزيّة الإدارة في الدولة.

من المؤلم والمفجع أن تتحدر بنا الحياة إلى الدرجة صفر، ليس بسبب اجتياح الوباء، ولا بسبب الانهيار الاقتصاديّ والماليّ والمعيشيّ فحسب، وإنّما بسبب عجز السلطة خصوصاً عن النهوض بمسؤولياتها البديهيّة والأوليّة حيال المواطنين.

ثمّة مواطنون لبنانيّون متروكون في المجهل، في الأصقاع التي لا عناوين لها، ولا أسماء، يئنّون تحت السماء القاسية، في أفريقيا، في آسيا، في أميركا، في روسيا، في أوروبا، في حين أنّ مشاغل السلطة الجوهريّة، فوق الطاولة وتحتها، تتمحور حول كيفية إدارة الحروب التافهة والصغيرة والدنيئة، من أجل انتزاع الصفقات، وتحقيق التمريرات، وملء مراكز ومناصب شاغرة، تنتظر من يملأها - هيئات - بموجب الحقّ والقانون.

"بقرة حلوب" جديدة وقعت في مسلخ أهل النهب والسرقة والفساد: المساعدات الماليّة أو الغذائيّة أو الصحيّة الموهوبة للمواطنين المقيمين تحت درجة الذلّ.

تأملوا هذا العهر: لا همّ عند جماعة السلطة، إلّا كيف يتمكّن أطراف هذه السلطة، وأزلامها، وأبواقها، وإعلاميّيها، من بلع هذه المساعدات، بعض هذه المساعدات في الأقلّ، أو من تمنين المواطنين الأحرار الرازحين والمقهورين بهذه "الحسنة"، وتربيحهم ألف "جميلة" بأنّ العهد مثلاً - والحكومة - وأبطال العهد والحكم والحكومة - والحاكم بأمره - والأبواق - والفريسيين - يفكّرون فيهم.

هذه "المساعدات" هي حقٌّ بديهيّ للمواطن على الدولة، يا جماعة العهر. وليست شفقة أو "حسنة".

هذه المساعدات، ليست سوى الضرائب التي يدفعها المواطنون، وهي ليست هبةً مستلّةً من جيبه أيّ سارقٍ من السراقّ والقوادين الكبار أو أنصاف الكبار.

٢- كلمة على الهامش، لكنّ أساسية: المواطنون الأحرار، واجبهم الأوّل - الآن - أن يكونوا سلبين محصّنين منيعين وأقوياء، جسداً وروحاً ومعنويّات. واجبهم الثاني - المتزامن مع الأوّل - أن يخصّبوا عزلتهم بكيفيات

المواجهة السياسيّة - الوطنيّة الحتميّة مع السلطة، كلّ السلطة، أكان أطرافها مشاركين في جنة الحكم والحكومة  
أم خارج هذه الجنة.

إننا عائدون عاجلاً أو آجلاً. عائدون لا مفرّ.



## الأخبار

### أزمة المغتربين إلى الحل والخلاف على التعيينات المالية مستمر: حزب الله «يرمم» الحكومة

#### مجتمع

يحمل الأسبوع الحالي تحديات عدة أمام حكومة الرئيس حسن دياب، بعد سلسلة الانتقادات والتوترات التي واجهتها الأسبوع الماضي، والضغط التي يتعرض لها البلد تحت وطأة فيروس «كورونا» والأزمة المعيشية والاقتصادية والمالية.

ورغم التلويح أخيراً بتعليق مشاركة وزراء حركة أمل وتيار المردة في الحكومة، إلا أن أحداً على الأغلب لا يفكر بتشكيل تهديد جدي للحكومة في هذه الأوقات الصعبة. وقد باشر حزب الله، قبيل الكلمة المتلفزة للسيد حسن نصر الله السبت، سلسلة اتصالات للحدّ من التجاذبات وتوفير نقاهات بين القوى السياسية، ولا سيّما حول قضيتي عودة المغتربين من الخارج والتعيينات المالية، واللّتين خلقنا كباشاً حول الحكومة وفيها.

وبعد كلام نصر الله حول ضرورة عودة المغتربين، وتحذير رئيس المجلس النيابي نبيه بري قبله، قرّر دياب أخذ هذه المطالبات في الاعتبار، وتوجيه الحكومة نحو البدء الفعلي بالتحضير لإعادة من يرغب. وبدأت خلية الأزمة بوضع خطة تشمل آلية العودة، من مرحلة الإجراء إلى النقل في الطائرة ووسائل الوقاية وحتى وصولهم إلى لبنان وحجرهم صحياً. بنود الآلية سنتبّ بشكل دقيق خلال جلسة مجلس الوزراء المرتقبة غداً. وفي انتظار ذلك، أوعزت وزارة الخارجية والمغتربين إلى بعثاتها حول العالم، ولا سيما في الدول الأوروبية الموبوءة ودول أفريقيا، بفتح الباب أمام الرعايا لتعبئة «استمارة معلومات شخصية» وضعتها مديرية الشؤون السياسية والقنصلية ليملاها من يرغب في العودة. وعلمت «الأخبار» أن أكبر نسبة من المهتمين بالعودة هم لبنانيو أفريقيا، حيث بدأ كورونا بالانتشار تدريجياً وخصوصاً في الدول التي تضم أكبر الجاليات (ساحل العاج ونيجيريا وغانا والسنغال). وفي المعلومات أيضاً أن الوزارة بدأت الكشف على فنادق وأبنية خاصة وعامة لتجهيزها لإجراءات الحجر والعزل.

وتلقي أزمة تعيينات نواب حاكم مصرف لبنان الأربعة وأعضاء هيئة الرقابة على المصارف، بثقلها على الحكومة، بفعل الخلاف على المحاصصة الطائفية في هذه المراكز، وخصوصاً بعدما دخل دياب كطرف جديد في التعيينات، إلى جانب الأطراف التقليدية. ويكمن لبّ الخلاف على المقاعد المسيحية والسنية. إذ إن «رئيس تيار المردة سليمان فرنجية شعر بأن استئثار التيار الوطني الحرّ بالحصة المارونية لا يعكس الدور الذي لعبه بدعم تشكيل الحكومة الحالية»، فهذّب بتعليق مشاركته، فيما «يعترض برّي على محاولات الوزير السابق جبران باسيل ودياب الاستئثار بالحصتين المارونية والسنية». وفي المقابل، يتهم التيار الوطني برّي بـ«عرقلة التعيينات

نيابةً عن الرئيس سعد الحريري والنائب السابق وليد جنبلاط»، فيما تؤكد مصادر أخرى أن «دياب ليس لديه أسماء، لذا لجأ إلى باسيل الذي يحاول دائماً حصر التعيينات بالمحسوبين عليه».

لكن مع كلّ الخلافات، يبقى قرار الحفاظ على الحكومة قائماً، وألوية بالنسبة الى حزب الله الذي تؤكد مصادر مطلعة على موقفه أنه «يسعى مع الجميع لإيجاد حلول والأسبوع الحالي من المفترض أن يكون المشهد إيجابياً».

بدأت الخارجية الكشف على أبنية لتجهيزها لحجر المغتربين

ولعلّ أبرز تطوّرات الأسبوع الماضي، الكلام الذي توجه به نصر الله إلى المصارف، حاملاً في طياته إنذاراً واضحاً بضرورة التحرك ودعم الدولة اللبنانية واللبنانيين لمواجهة كورونا. وتقول مصادر إن «السيد نصر الله عبّر عن انزعاج شديد أمام مسؤولي الحزب بسبب تبرّع المصارف بمبلغ ٦ ملايين دولار، وهي تساوي أقل من ثمن شقة في وسط المدينة». وتابعت أن «من غير المعقول أن تقوم المصارف بأدوار معاكسة، وبدل مساعدة الناس والدولة تقوم بتعقيد الأمور»، مضيفاً إنه «ليس واضحاً بعد كيف سينعكس كلام الأمين العام لحزب الله شعبياً، لكنّه في المرة المقبلة في خطاب منتصف شعبان، وإذا لم يتجاوبوا مع دعوات مساعدة البلد فإنهم سيستمعون خطاباً قاسياً».

## على الحكومة أن تدفع... فوراً

### حسن عليق

التظاهرات في شوارع حيّ السلم وطرابلس وغيرها أمس، المطالبة بما يعين الناس على الاستمرار بحجر أنفسهم، ليست سوى جرس إنذار. هي رأس جبل جليد الجوع الذي يهدد بنخر أجساد مئات الآلاف من اللبنانيين الممنوعين من العمل، بموجب قرار حكومي، والممنوعين أيضاً من التجول ليلاً (منع التجول ليلاً لا يزال بلا مبرر واضح من قبل الدولة). السكان ينفذون ما تقرره الحكومة، لا لخوف من دولة غير موجودة، بل لاقتناع منهم بضرورة الحفاظ على صحة الذين تخونهم مناعة أجسادهم في مقاومتها للفيروسات.

في المقابل، لا تزال الحكومة تسير ببطء. بعد شهر وأسبوع على بدء تسجيل الإصابات بفيروس كورونا، وفيما تتشدّد الإجراءات التي تقول الحكومة إنها ستساعد على التخفيف من سرعة انتشاره، لم يشعر سكان لبنان بوجود دولة يستندون إليها. «الزعماء» المحليون، والأحزاب، والجمعيات، موجودون لـ«مد يد العون». وبصرف النظر عن الرأي في عمل هؤلاء جميعاً، أو كلّ منهم على حدة، هم موجودون، ويعوّضون غياب دولة فشلوا في بنائها، وهي لم تكن موجودة يوماً. لكن هذا التعويض جزئي، ولن يحول دون انفجار اجتماعي، وقوده أولئك الذين سيُختارون بين «الموت بالفيروس» و«الموت جوعاً».

في الأصل، ثمة إجراءات لم تشرحها الحكومة. لماذا الإقفال، الكلي، على كامل الأراضي اللبنانية؟ بعض الأفضية لم تُسجّل فيها أي إصابة. وغالبية سكانها ممن يحصلون الكفاف بصورة يومية. ليس لهم دخل شهري

ولا أسبوعي، بل يعيشون يوماً بيوم. لماذا يُمنع سكان تلك الأفضية من العمل؟ لماذا إقفال المحال التجارية ليلاً، بما يزيد من الازدحام فيها نهاراً؟ أليس من الأجدى السماح لمؤسسات كثيرة بالاستمرار بالعمل، شرط التزامها بمعايير سلامة العاملين فيها؟ لماذا لا تزال المصارف مقفلة، رغم أن الجميع، بلا استثناء، يعرفون ان إقفالها لا صلة له بوباء كورونا، بل بقرار مسبق اتخذه أصحابها قبل إعلان التعبئة العامة؟

تكثر الأسئلة التي تصب جميعها في خانة تأكيد الانكماش الاقتصادي الذي سبق كورونا إلى لبنان. هذا الانكماش سببه وباء آخر، لا صلة له بـ«كوفيد ١٩». وباءً بؤرة انتشاره موجودة في جمعية المصارف، التي أصدرت أمس بياناً مجبولاً بالوقاحة، تتحدّث فيه عن إحساسها بالمسؤولية التي يدفعها إلى تحويل أموال إلى الطلاب اللبنانيين في الخارج، واستعدادها لتحويل ثمن تذكرة سفر للراغبين منهم بالعودة إلى وطنهم! تبدو لغة البيان كما لو أن أصحاب ثروات السُّحت هؤلاء يتبرّعون من مالهم الخاص، لا أنهم يفرجون عن جزء بسيط من عشرات مليارات الدولارات التي قاموا بها على طاولة كبيرهم رياض سلامة، وحوّلوا الجزء الأكبر منها إلى ثروات شخصية لهم ولأبنائهم وأحفادهم.

الحكومة لا تشرح إجراءاتها، ولا تقوم بما يجب القيام به لردع لصوص ودائع اللبنانيين ومدخراتهم. والأنكى من ذلك، أنها شديدة البطء. صامت أسابيع لنفطر على بصلة مقدارها ٥٠ مليون دولار قالت إنها ستقدّمها لنحو ٦٠٠ ألف عائلة، كمساعدات غذائية ومساحيق تعقيم وتنظيف. أكثر من ٤٥٠ ألف عائلة تعيش تحت خط الفقر، و ١٥٠ ألف أخرى يشدّها التوقف عن العمل إلى ما دون الخط نفسه أيضاً، تريد الدولة أن تقدّم لهم فتاتاً قدره نحو ١٠٠ دولار لكل أسرة (في حال زيادة المبلغ الذي أقرته الحكومة الأسبوع الفائت)، في ظل توجه للاستمرار بالإقفال حتى نهاية نيسان على أقل تقدير. ٥٠ مليون دولار (أو أكثر بقليل)، في اقتصاد كان ناتجه الإجمالي يُقدّر عام ٢٠١٨ بنحو ٥٦ مليار دولار. وبصرف النظر عن دقة ذلك التقدير، إلا أنه يعني بأن على الحكومة أن تتفق بصورة عاجلة مليارات الدولارات، فوراً، لتحفيز الاقتصاد. لكن، وبدلاً من ذلك يتباهى «المسؤولون» بالتقشف، ثم يُقررون إنفاق ٥٠ مليون دولار، على شكل مساعدات غذائية. وهذا المبلغ لن يحول دون انفجار اجتماعي ظهرت أول ملامحه في حيّ السلم أمس، وفي طرابلس والميناء وغيرها في أيام سابقة.

المطلوب من الحكومة بسيط. أن تخرج من دائرة التردد، وأن تقرر دفع المال، مباشرة، للأسر التي بات معيلوها بلا عمل. قبل أي شيء آخر، عليها ألا توقّف رواتب المياومين والعاملين بعقود ومقدّمي الخدمات وغيرها من الصفات التي احتالت بها الدولة لعدم التوظيف في السنوات السابقة. وأموال هؤلاء مرصودة في الموازنة، ولن تكون إنفاقاً إضافياً. بالتزامن مع ذلك، يمكن الحكومة، ببساطة، أن تدفع الحد الأدنى للأجور شهرياً، على أقل تقدير، لكل عائلة لا يعمل معيلها. ٦٧٥ ألف ليرة لـ ٦٠٠ ألف عائلة، يعني نحو ٤٠٥ مليارات ليرة لا أكثر. ولا يجوز هنا التدرّع بأن الدولة لا تملك المال. نفقاتها خارج بند الرواتب والأجور وملحقاتها تلامس الصفر، وأسعار النفط تراجعت، فيما أسعار المحروقات مُجمّدة لمصلحة الخزينة. وودائع الدولة في مصرف لبنان (خاصة في الحساب رقم ٣٦)، وصلت إلى نحو ٨ آلاف مليار ليرة لبنانية في الشهر الأول من العام الجاري، بحسب الأرقام التي ينشرها «المركزي» على موقعه الإلكتروني. والحديث هنا عن إنفاق بالليرة، لا بالدولار. وفي أسوأ

الأحوال (ورغم عدم الحاجة لذلك) يمكن رياض سلامة، لمرة واحدة، أن يطبع كمية من المال للفقراء لا لأصدقائه من أصحاب المصارف. كذلك لا يجوز التذرع بخطر التضخم. أصلاً، الاقتصاد منكمش، وزيادة الأسعار سببها، على ما قال وزير الاقتصاد أمس، سعر صرف الدولار لا زيادة الكتلة النقدية والطلب على الاستهلاك.

المطلوب من الحكومة أن تُنفق، من مال الناس، لحماية الناس أولاً، ولمنع انفجار اجتماعي ثانياً، ولتحفيز الاقتصاد ثالثاً... ولحماية نفسها رابعاً. ولا يصدّق أحد أن تهديد كورونا سيُجبر الجائعين على البقاء في المنازل.

## «استراحة» ساحة النجمة انتهت: هل يتأقلم النواب مع نظام التشريع عن بُعد؟

### ميسم رزق

اليوم سيبدأ النواب جلسات تجريبية لنظام التشريع عن بُعد، إثر فترة «استراحة» استمرت منذ وصول وباء «كورونا» إلى لبنان. خطوة متأخرة كان يجب أن تبدأ سابقاً لمواكبة عمل الحكومة والضغط عليها لاتخاذ إجراءات أكثر جدية لمساعدة المواطنين

لم يعد بوسع النواب الاستراحة أكثر. أزمة «كورونا» قد لا تنتهي قبل أشهر، ولا مُبرّر لعدم عقد جلسات للجان أو الهيئة العامة. حياة الناس تتطلّب من مُمثليهم اجتياز «الخوف» والاجتماع لمواكبة عمل الحكومة والضغط عليها لاتخاذ قرارات أكثر عدلاً ومسؤولية. هذا التعطيل الذي عمره من عُمر وصول فيروس «كورونا» سينتهي بدءاً من اليوم، بعدما تقرر استئناف النشاط في مجلس النواب ولكن «عن بُعد». تلقّى النواب رسالة تُفيدهم بأن العمل التشريعي سيُمارَس مؤقتاً، وفق نظام «microsoft teams» لتأمين جلسة تشريعية عبر الإنترنت، بالصوت والصورة. وسيتمكّن النواب من تحميل هذا البرنامج على الحاسوب الخاص بهم أو هواتفهم الخلوية عبر رابط أرسل إليهم من قبل قسم المعلوماتية في البرلمان، على أن يتم استخدام بريدهم الإلكتروني الخاص بالمجلس لتسجيل الدخول. هذا الأمر جرى بقرار من رئيس مجلس النواب نبيه بري «لتأمين حُسن انتظام العمل التشريعي». لكن لماذا تأخر الإجراء لأكثر من شهر؟ ولماذا اعتماد نظام الاتصال عن بُعد، علماً بأن الحكومة لم تُعلّق اجتماعاتها؟ هل سيتأقلم النواب سريعاً مع التقنية الجديدة، وما هي اقتراحات القوانين المُلحة التي سيطرحها النواب لمواكبة عمل الحكومة؟

منذ أيام تتكثّف الاتصالات بين العاملين في إدارة المجلس، تحديداً في قسم المعلوماتية، والنواب لشرح كيفية استخدام النظام الجديد. ومن المفترض البدء منذ اليوم بعقد جلسات تجريبية استعداداً للجلسة التشريعية التي من المتوقع أن تُعقد يوم الخميس المُقبل، على أن يُشارك فيها النواب من منازلهم أو مكاتبهم. الخطوة «جيدة جداً» بحسب أكثر من نائب يعتبر أنها «ليست متأخرة». ما شهدته البلاد من معمة وتخبّط طيلة الأسابيع الماضية انعكس أيضاً على نشاط النواب، لكن ذلك «لم يكن تقصيراً متعمداً بقدر ما كان عطلة إجبارية فُرِضت علينا نتيجة الالتزام بالإجراءات»، بحسب بعض أعضاء البرلمان. لكن الحكومة استمرت في عملها وكذلك الوزراء.

يختلف عمل الحكومة وفقّ النواب عن عمل المجلس «فاجتماع ١٢٨ نائباً ليس بالأمر السهل، واتخاذ الإجراءات لا يقلل من الأخطار». المهم اليوم أن «يتأقلم النواب مع نظام التشريع عن بُعد، لا سيما أن هناك عدداً منهم ليس صديقاً للتكنولوجيا، وقد يحتاج إلى أسابيع لاعتياد التعامل مع الواقع الجديد».

خلال فترة التعطيل السابقة، استمر نشاط عدد من النواب من خارج مكاتبهم، كما يقول رئيس لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، النائب عاصم عراجي. فهو وعدد من أعضاء اللجنة يزورون بشكل دائم الوزراء المعنيين، إضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحية. عراجي كان يفضل إبقاء المجلس مفتوحاً على أن يقصده النواب حصراً، لأن هناك الكثير من اقتراحات القوانين التي كان يُمكن التقدم بها لمواكبة الأزمة. من بين هذه الاقتراحات يتحدث عراجي عن «اقتراح خاص بالموظفين في المستشفيات الذين لا يسري عليهم قانون الموظفين في الدولة»، إضافة إلى اقتراحات أخرى مرتبطة بالعمال الذي صُرفوا من وظائفهم في الفترة الماضية، لافتاً إلى أنها تخضع للنقاش مع الوزراء (العمل والصحة والشؤون الاجتماعية) الذين تجتمع بهم اللجنة أسبوعياً.

عراجي: اقتراح خاص بالموظفين في المستشفيات الذين لا يسري عليهم قانون الموظفين في الدولة

أما رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان، فلفت إلى أن «اللجنة ستواكب عمل الحكومة في ما يتعلق أولاً بعملية التفاوض مع الدائنين، وكل ما يرتبط بها، تحديداً لجهة إعادة هيكلة الدين العام، وهو أمر أساسي لاستعادة الثقة بلبنان». كما ستواكب اللجنة «الخطة الاقتصادية والأزمة المالية في ظل أزمة كورونا»، لافتاً إلى «ضرورة معرفة الرؤية الاقتصادية، وتحديد هوية اقتصادنا في المرحلة المقبلة». وماذا عن القوانين الملحة في ما يتعلق بالمواطنين في ظل الأزمة الحالية؟ يؤكد كنعان أن اللجنة «ستتابع موضوع المساعدات، كالحصول على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي لمساعدة لبنان على تخطي الأزمة، وإمكانية تأمين مبالغ أكبر»، مشيراً إلى «نحو ١١ اقتراحاً ومشروعاً تتعلق بمساعدة البلديات للمساهمة في إدارة الأزمة، وتعليق الضريبة على القيمة المضافة، وتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية وتأجيل دفع الرسوم».

من جهته، لفت عضو كتلة «الكتائب» النائب الياس حنكش إلى عدد من المشاريع والاقتراحات، منها «مشروع متعلق بإدارة الكوارث سبق أن تقدم به الوزير الراحل بيار الجميل منذ عام ٢٠٠٥ وبقي في أدراج لجنة الأشغال»، كما هناك «اقتراح يتعلق بالإجراءات التي تتخذها المصارف في حق المودعين لتنظيم السحوبات»، إضافة إلى اقتراح معجل مكرّر لتعليق المهل القانونية، وأخرى تتعلق بإعفاءات من الميكانيك وفواتير الكهرباء. وماذا عن تقديم المساعدات للناس؟ يقول حنكش إنه «يجب أن لا ننسى أننا في دولة مفلسة، ولا يُمكن أن نطلب أكثر من ما يمكن الحكومة أن تقدمه، لذا يجب أن يتكامل عملنا مع عملها، ولننتظر الجلسة التشريعية كي نتوضح الأمور أمامنا أكثر». ولا يرى حنكش صعوبة في اعتياد التشريع عن بُعد، «فنحن نعتمد هذه الآلية في اجتماعاتنا داخل الحزب، ونستخدم تطبيقاً خاصاً يسمح لنا بطلب الكلام عبر زر محدد، كما يسمح لرئيس الجلسة التحكم في إعطاء حق الكلام لمن يريد»، ومع أن «البعض سيجد صعوبة في التفاعل معه والتعود عليه، لكنه يبقى أفضل من تعليق التشريع فترة طويلة».

## غزوة نواب عكار: توقيف المعتدى عليهم

رلى إبراهيم

تعدّ مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً الصفحات الخاصة بعكار، منذ يوم أول من أمس، بفيدويوات تظهر مرافقي النائب وليد البعيرني وهم يطلقون النار أمام قاعة مبنى عصام فارس البلدي في حلبا. فالاجتماع الذي عقدته خلية الأزمة في عكار تحت شعار «معاً لإنقاذ عكار» لدعم مستشفى عبد الله الراسي الحكومي والعائلات الفقيرة، في حضور البعيرني وباقي نواب عكار (باستثناء النائب مصطفى الحسين) ورؤساء اتحادات بلديات وفاعليات وهيئات أهلية، انتهى بإطلاق الرصاص فوق رؤوس أهالي عكار. حصل ذلك، إثر اعتصام شباب خيمة اعتصام حلبا أمام المبنى، محاولين الدخول إليه للاعتراض على «حفلة الشحادة والاستعراض». الاعتصام أثار غضب مرافقي البعيرني الذين أطلقوا النار في الهواء أمام المبنى، وسط تفرج عناصر الجيش والدرك. ثم انتقل هؤلاء بموكب النائب من حلبا الى العبدية على وقع الرصاص المتطاير من السيارات حتى وصل «سعادته» الى مكتبه. وعضواً عن أن يتم اعتقال مطلق النار، اعتقلت قوة من فرع المعلومات ظهر أمس أحد الناشطين في اعتصام حلبا، غيث حمود، بتهمة «عرقلة جمع التبرعات»، بناءً على إشارة من المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، على ما تقول مصادر المعتصمين. وأيضاً جرى اعتقال شاب آخر يدعى ميرانز الجندي، ليس من شباب خيمة اعتصام حلبا، لكنه كان موجوداً في الاعتصام أمام مبنى البلدية.

من جهته، يوضح أحد شباب خيمة اعتصام حلبا، فراس عبد الله، أن الخلاف بدأ على خلفية «شتم أحد مرافقي البعيرني شاباً يسند نفسه على سيارة النائب. تطور الأمر الى تالاسن، ثم إشهار المرافقين سلاحهم بوجه الثوار العزل قبل إطلاقهم النار على مرأى من القوى الأمنية التي يبدو أنه لم يكن لديها قرار بالتصدي لهم. وهناك عشرات الفيديوات المثبتة والمنشورة. مطلقو النار تلقوا أوامرهم من نجل البعيرني، هلال». أما الاعتصام فجرى «احتجاجاً على منطق التسوّل على حسابنا ووضع أموال البلديات والاتحادات في عهدة النواب المطالبين أصلاً بإعادة الأموال المنهوبة، فكيف نأتمنهم اليوم على صحة المواطنين والمساعدات؟»، علماً بأن «الأزمة قائمة منذ شهر وأكثر، فيما نواب القضاء يتفرجون. لكن حين حررت المالية أموال البلديات وارتفع صوت المواطنين المحتجين على أدائهم، هرعوا إلى الاستثمار بالأزمة والحرص على إدارة صرف الأموال حتى يوزعوها بحسب مصالحهم الانتخابية». وحتى مساء أمس، كان غيث حمود لا يزال معتقلاً في مركز الفرع في طرابلس. يشير عبد الله إلى أن سبب الاعتقال لا يزال غير واضح؛ «كل ما نعرفه أن شباب فرع المعلومات خطفوا غيث من ساحة حلبا، فيما المجرمون الحقيقيون الذين أربهوا الناس طليقين ويتباهون بفعاليتهم وينشرون مقاطع فيديو بأنفسهم!»

اللافت أن أياً من نواب عكار لم يصدر توضيحاً أو بيان إدانة لما حصل، باستثناء إنكار البعريني في حديث تلفزيوني علاقة مرافقيه بإطلاق النار في عكار. لكنه خلال عقده مؤتمراً صحافياً بعد الإشكال، وضع الأمر «في عهدة الأجهزة الأمنية التي عليها كشف الملابس وتحديد المسؤوليات»، علماً بأن المشكلة تجاوزت إطار الخلاف بين المعتمدين ونواب المنطقة، لتتحول الى خلاف بين منطقتين: فنيديق التي ينتمي إليها البعريني، وحلبا مكان الاعتصام. لذلك تحدثت المعلومات عن نية البعريني عقد صلحة بين المنطقتين ليل أول من أمس، لكن أحد نواب تيار المستقبل، على ما تقول المصادر، تدخل لمنع ذلك وتقدم بدعوى ضد شباب حلبا.

### التبرعات المفترضة تحوّل إلى حساب مصرفي باسم

يوضح النائب هادي حبيش في حديثه إلى «الأخبار» أن الإشكال حصل على خلفية محاولة الشبان اقتحام مبنى البلدية بالقوة وشتهم النواب، فتطور الإشكال إلى إطلاق نار في الجو: «خبروني كان في سلاح من الميلتين». ويسأل حبيش عن «السبب وراء قطع اجتماع لجمع التبرعات لمعالجة مرضى الكورونا». على مقلب آخر، بلغت قيمة التبرعات ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية، بينها ١٠٠ مليون ليرة فقط من رئيس الحكومة السابق سعد الحريري لمصلحة المستشفى الحكومي، على ما أعلن حبيش، بالإضافة الى وضعه أوتيل «غراسياس» في حلبا كمركز للحجر الصحي متكفلاً بمصاريفه. المبلغ المالي، على ضالته، سيخصص لإنشاء مختبر وبنك دم داخل المستشفى. ويقول حبيش رداً على سؤال حول وضع هذه التبرعات باسم جمعية تابعة لوالدة النائب طارق المرعبي، إن «مساعي اللجنة لفتح حساب باسم ثلاثة أشخاص يمثلون الحملة وهم نقيب المحامين محمد المراد ورئيس بلدية الشيخ طلال الخوري ممثلاً للبلديات ولوريت ضاهر بالنيابة عن كاريتاس، إلا أن المصارف رفضت الطلب. وقد قيل لنا إن الحل بالتبرع لمصلحة جمعية، فوضع النائب المرعبي جمعية والدته بالتصرف، مع تنازلها قانوناً لمصلحة ممثلي اللجنة الثلاثة». وهو ما يؤكد أيضاً النائب في تكتل لبنان القوي أسعد ضرغام لـ«الأخبار»، مشيراً الى أن «التنازل سيحصل لمدة ٤ أشهر أو المدة التي نحتاجها لصرف التبرعات». حبيش وضرغام يوضحان أيضاً أن «في الحملة ٣٠ شخصاً من نواب ورجال دين وبلديات واتحادات وفاعليات المنطقة هم الذين يقررون آلية الصرف، لا الممثلون الثلاثة فقط، ويفترض أن يصدروا تقريراً أسبوعياً». من جهتها، صرفت وزارة الصحة مبلغ ٧٥ مليون ليرة لمصلحة مستشفى عبد الله الراسي الحكومي، على أن توفر له معدات وتجهيزات إضافية. لكن المستشفى لن يكون جاهزاً لاستقبال مرضى كورونا قبيل ٣ أسابيع على أقل تقدير. وإلى ذلك الحين، كل مريض تثبت إصابته ينقل الى مستشفى رفيق الحريري الحكومي في بيروت. حتى إن الشركات التي يفترض أن تؤمن المعدات اللازمة للمختبر الذي «تبرع» به الحريري، لن تتمكن من استيرادها قبل ١٧ يوماً بحسب حبيش. وقد بلغ عدد الذين تثبتت إصابتهم بكورونا في عكار ١٤ شخصاً، فيما طلبت وزارة الصحة من ٣١٩ شخصاً التزام الحجر المنزلي، وفقاً لغرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث.

## الشرق الأوسط

لبنان: ارتفاع المصابين إلى ٤٣٨ و وفاة شخصين

الإعلان عن تجهيز مزيد من المستشفيات وأماكن الحجر لاستقبالهم

بيروت: «الشرق الأوسط»

مع دخول التعبئة العامة في لبنان أسبوعها الثالث، وصل عدد المصابين بفيروس «كورونا» إلى ٤٣٨ شخصاً بتسجيل ٢٦ حالة جديدة، و وفاة شخصين في العقد الثامن من عمرهما، فيما يستمر الإعلان عن المزيد من أماكن الحجر والمستشفيات الحكومية والخاصة التي باتت مجهزة في المناطق لمعالجة مرضى (كوفيد ١٩).

وأوضحت وزارة الصحة في تقريرها اليومي، أنه «حتى تاريخ ٢٩ مارس (آذار) الحالي بلغ عدد الحالات المثبتة مخبريا في مستشفى الحريري الجامعي ومختبرات المستشفيات الجامعية المعتمدة إضافة إلى المختبرات الخاصة، ٤٣٨ حالة بزيادة ٢٦ حالة جديدة».

ولفتت إلى تسجيل حالي وفاة لدى مريضين يعانون من أمراض مزمنة، كلاهما في العقد الثامن من العمر، أحدهما في مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي، والثاني في مستشفى أوتيل ديو الجامعي، مما يرفع عدد الوفيات إلى عشرة.

وجددت الوزارة تأكيدها على «تطبيق جميع الإجراءات الوقائية، بخاصة التزام الحجر المنزلي التام الذي أضى مسؤولية أخلاقية فردية ومجتمعية واجبة على كل مواطن، وأن أي تهاون بتطبيقها سيعرض صاحبها للملاحقة القانونية والجزائية».

وبعدما كانت مستشفى بشري، في الشمال، قد أوقفت الأسبوع الماضي إثر اكتشاف إصابة أحد أطبائها بالفيروس، أعلنت أمس، عن تسجيل إصابات في صفوف طاقمها الطبي. وقالت في بيان، إنه تم إجراء الدفعة الأولى من الفحوص لعدد من الأشخاص من ضمنهم ١١ من طاقم المستشفى، وتبين وجود ٣ حالات إيجابية إضافية مما يجعل العدد الإجمالي للمصابين ٦، وهم يخضعون للحجر، وتتم متابعتهم من قبل أفراد عائلاتهم.

في موازاة ذلك، أعلنت مستشفيات أخرى في الشمال عن جهوزيتها لاستقبال مصابي «كورونا». إذ انتهى العمل من تجهيز المستشفى الحكومي في عكار وثلاثة مستشفيات خاصة في قضاء زغرتا أبدت استعدادها لاستقبال مصابي مرضى «كورونا»، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة، وحسب تعليماتها لتحديد استقبال المرضى والبرنامج المقدم من وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية. مع الإشارة إلى الحاجة الدائمة إلى لوازم الوقاية الشخصية PPE بكميات كافية، نظرا لنقص هذه اللوازم في السوق اللبنانية».



وفي البقاع الغربي أيضاً، أعلنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني أنها وبالتعاون مع نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي وتحت إشرافه قد قامت بتخصيص وتجهيز المبنى الرديف والمستقل لمكاتب المصلحة في خربة قنافر كمركز للحجر الصحي لأهالي المنطقة لتتم إدارته لهذه الغاية تحت إشراف وزارة الصحة العامة.

وفي بلدة برجا، في إقليم الخروب، (الشوف)، وضع الحزب التقدمي الاشتراكي بتصرف الأهالي برجا مركزياً للحجر الصحي، مجهزاً في شكل كامل، ويتألف من ٢٠ غرفة، بعد تسجيل ٥ إصابات بفيروس «كورونا» في البلدة، بحسب ما أعلن النائب في «اللقاء الديمقراطي» بلال عبد الله، وطمأن أن الحزب ورئيسه (وليد جنبلاط) وبالتعاون مع وزارة الصحة العامة، يبذلون جهوداً حثيثة لتحضير مستشفى سبلين الحكومي لاستقبال المصابين عندما تدعو الحاجة.

## بدء البحث بإجراءات إجلاء اللبنانيين من الخارج

### بيروت: كارولين عاكوم

يستمر الجدل في لبنان حول عودة المغتربين في ظل الأوضاع التي يفرضها وباء «كورونا»، مع تأكيد مصادر عدّة على بدء العمل لوضع خطة شاملة لإجلائهم تناقش في جلسة الحكومة غداً (الثلاثاء).

وفي هذا الإطار، عممت وزارة الخارجية على المغتربين اللبنانيين الراغبين بالعودة إلى لبنان ضرورة تعبئة استمارة تتضمن معلومات عنهم وإرسالها إلى السفارة اللبنانية في البلد الموجودين فيه.

وأكدت مصادر وزارية لـ«الشرق الأوسط» أنه «لا أحد في لبنان ضد عودة المغتربين وهذا الأمر بات محسوماً، لكن عملية إجلائهم ليست بسيطة وتتطلب وضع خطة شاملة وإجراءات تضمن سلامتهم خلال عودتهم وبعدها، وهو ما بدأ العمل عليه». وأوضحت المصادر أن «هناك ثلاثة أمور رئيسية مرتبطة بهذه الخطة ويعمل عليها، عدم وضوح الأعداد الدقيقة للبنانيين الذين يريدون العودة، لذا بدأت وزارة الخارجية بالطلب منهم تسجيل أسمائهم في السفارات لتأمين الطائرات التي ستقلهم، إضافة إلى أن عدداً من الدول يرفض أن يغادروا منها إذا لم يتم إجراء فحص (كورونا)، الذي لا يزال غير مؤمن بكميات كافية، وإذا اتخذ قرار بأن ينتقل فريق طبي من لبنان لإجراء الفحص فالنتيجة لا تظهر بشكل فوري». وتلقت المصادر إلى أنه «في الدول الأفريقية هناك عائلات بأكملها تريد العودة، وهو ما يطرح أيضاً مشكلة كيفية عودتهم وفصل المصابين عن غير المصابين، ومن ثم بعد وصولهم إلى لبنان تأمين أماكن لحجرهم مدة أسبوعين أو توزيعهم على المستشفيات التي تعاني أساساً من نقص في أقسام معالجة مصابي (كورونا)».

وعن القضية نفسها، قال رئيس الهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير إن «عدد المصابين بين المغتربين قليل، ويتم العمل على دراسة عميقة وسريعة في موضوع لإعادة الراغبين منهم بالعودة، خصوصاً كبار السن منهم والأطفال والطلاب، علماً بأن أوضاع عدد منهم يمكن وصفه بالمأساوي، نظراً لوجودهم في دول لا تتمتع بنظام صحي متطور».

وبانتظار أن تتوضح تفاصيل الخطة، لا يزال «التيار الوطني الحر» يتحفظ على إعادة تسيير الرحلات الجوية، وهو ما لفت إليه أمس النائب زياد أسود، معتبراً أن هناك سبباً مخفياً لطرح هذه القضية والتصعيد السياسي الذي رافقها. وكتب أسود في تغريدة على «تويتر» قائلاً: «بعد مرور أكثر من أربعة أسابيع على إجراءات الحماية من (كورونا) وتحديداً في الخارج وتأقلم الجميع معها وتلاؤمها مع الوضع الداخلي اللبناني والجميع في احتياط وتدبر أمره حيث هو، لا يكون من طرح لفتح الحدود تحت طائلة مدري شو (لا نعرف ماذا) إلا غاية وراءها سبب آخر لا يتعلق بالاغتراب وجناحي الوطن».

وكان رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل دعا الحكومة أول من أمس، إلى ضبط هذه العملية وإدارتها ووضع بروتوكول طبي واجتماعي ومالي، يتضمن آلية لوضع الأولويات وآلية طبية من خلال إجراء الفحوصات في بلدان الانتشار، منتقداً ما وصفها بال«مزيدة السياسية واقتناص الفرص لمهاجمة الحكومة».

وذكر باسيل أن اللبناني المنتشر يتمتع بنفس حقوق اللبناني المقيم، مشيراً إلى أن مجيء اللبنانيين من الخارج لا نقاش فيه وهو مصان بالدستور، غير أنه شدد على أن على المنتشرين الإدراك أنه لا يمكن عودة الجميع وبشكل فوري ولكن بالتدرج وبحسب أولويات معينة».

وجاءت مواقف باسيل بعد تصعيد رئيس البرلمان نبيه مهادداً بتعليق تمثيله في الحكومة إذا بقي مجلس الوزراء على موقفه في قضية عودة المغتربين إلى ما بعد يوم الثلاثاء المقبل.

وأمام هذا الواقع والأزمة التي تواجهها الحكومة، قدم أمس رئيس «المجلس القاري الأفريقي» القنصل حسن يحفوفي خطة لإجلاء اللبنانيين من أفريقيا دون تحميل الدولة أي تكلفة، معلناً استعداد المجلس التام لمساعدة الحكومة في هذه العملية، مؤكداً أن الوضع حتى الآن لا يزال تحت السيطرة، وأن عدداً قليلاً من اللبنانيين في أفريقيا مصاب بالفيروس لكن هناك خشية أن يتفشى هذا المرض وتصبح السيطرة عليه صعباً.

وأعلن في رسالته أن بعض المغتربين تمكّن من الحصول على عرضين لشراء فحوصات «كورونا» قبل مختبرين في كوريا الجنوبية والصين ووعدوا بتأمينها في خلال يومين فقط، وعليه ينص الاقتراح أن تشتري كل جالية حاجاتها من تلك الفحوصات على نفقتها الخاصة كما ستقوم الجاليات بشراء جزء من تلك الفحوصات أيضاً إلى الدول الأفريقية لتأكيد التضامن الاجتماعي والالتزام الأخلاقي مع مواطني هذه الدول.

وقال إن بعض الجاليات قامت بمسح شامل للراغبين في العودة ويمكنها تزويد الدولة اللبنانية بلوائح اسمية قبل إرسال الطائرات للإجلاء بعد التأكد من تأمين الفحوصات على أن تكون على متن الطائرات فرق طبية مجهزة، ويشترط أن تكون النتيجة سلبية قبل الصعود إلى الطائرة، أما النتيجة الإيجابية فتبقى جانباً ريثما يصار إلى إخلائها لاحقاً بطريقة أكثر أمناً، ولفت إلى أن هؤلاء سيتعهدون بالالتزام كل الإجراءات التي تطلبها وزارة الصحة فور وصولهم إلى لبنان لجهة الحجر الصحي وفحوصات طبية إضافية وغيرها.

وفي لبنان، وتحديداً في الجنوب، بدأت بعض الخطوات العملية تحضيراً لاستقبال المغتربين وأعلنت «حركة أمل» عن تجهيز فندق لتأمين فترة حجرهم الصحي.

وقالت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ومكتب الصحة المركزي في حركة «أمل» إنه «استجابة لنداء رئيس مجلس النواب نبيه بري المتضمن تسهيل عودة المغتربين اللبنانيين وفي سبيل تأمين إجراءات الوقاية وأماكن الحجر الصحي لتأمين الشروط الصحية لعودتهم؛ خصص فندق (مونتانا) الواقع منطقة المروانية العقارية والمؤلف من ثلاث طبقات سفلية وطبقة أرضية وطابق أول؛ ليعتمد كمركز مجهز للعزل الصحي تبلغ سعته التقريبية ٤٥٣ شخصاً قابلة للزيادة؛ وتقرر تخصيصه لاستضافة المغتربين.

## تمسك "حزب الله" بالحكومة اللبنانية... رسالة لحلفائه قبل خصومه

تدخل للتهدة بين بري ودياب

بيروت: محمد شقير

قالت مصادر سياسية على صلة وثيقة بـ«قوى ٨ آذار» إن إصرار الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله في كلمته، التي وجهها ليل أول من أمس (السبت) إلى اللبنانيين، على تزويد حكومة «مواجهة التحديات» ورئيسها حسان دياب بجرعة دعم من العيار الثقيل، لم يأت من فراغ، وإنما جاء تتويجاً للاتصالات التي تولاهها معاونه السياسي حسين خليل في تنقلاته المكوكية بين رئيس المجلس النيابي نبيه بري ودياب، والتي أدت إلى سريان مفعول التهدة بينهما على قاعدة دعوة مجلس الوزراء للانعقاد غداً (الثلاثاء)، ولوضع آلية لعودة من يودّ من المغتربين في أفريقيا واللبنانيين المقيمين في دول أوروبية وعربية.

وكشفت المصادر السياسية لـ«الشرق الأوسط» أن القرار الذي اتخذه بري بتعليق مشاركته في الحكومة بدءاً من مساء غد احتجاجاً على تلكؤ الحكومة في إعداد خطة تؤمن عودة المغتربين إلى لبنان لحمايتهم من تفشي فيروس «كورونا» في بلاد الاغتراب مما أقلق رئيس الحكومة وطرح لديه تساؤلات حول ما إذا كان تهديده ينطوي على وجود قرار شيعي يدفع باتجاه البحث عن حكومة بديلة، خصوصاً أن الكيمياء السياسية بين الرئاستين الثانية والثالثة ليست على ما يرام.

لكن دياب - كما تقول المصادر - بدا مرتاحاً للرسالة التي تسلّمها من حسين خليل بالنيابة عن نصر الله، والتي تلازمت مع موقف لافت لوزير الصناعة عماد حب الله (المحسوب على «حزب الله») أكد فيه أن تعليق المشاركة في الحكومة لا يسري عليه.

ولفتت إلى أن بري بعث من خلال موقفه برسالة ضاغطة إلى دياب، وأن «حزب الله» سارع إلى احتضان رئيس الحكومة مما دفعه للاطمئنان إلى أن لا توزيع للأدوار بين «الثنائي الشيعي»، وقالت إن وضع الحكومة كاد يهتز لو لم يبادر الحزب إلى تزويدها بجرعة جاءت على لسان نصر الله الذي تصرف كأنه - كما تقول مصادر في المعارضة - وحده الأمر الناهي الذي يعود له قرار الحسم في تحديد مصير الحكومة.

وتتعامل المصادر في المعارضة مع الكلمة التي وجهها نصر الله إلى اللبنانيين - بحسب ما توافر لـ«الشرق الأوسط» من معطيات - كأنه وحده المخوّل بالنيابة عن رئيسي الحكومة، والجمهورية ميشال عون، وضع جدول أعمال للحكومة يتضمّن النظر في الأولويات.

وبكلام آخر؛ فإن نصر الله - كما تقول هذه المصادر - أوحى من خلال كلمته أن الأمر له في تحديد مصير الحكومة، وبالتالي أراد أن يُعلم حلفاءه بذلك قبل خصومه في المعارضة. كما أن نصر الله حدد جدول أعمال الحكومة التي لا يرى من مبرر لإسقاطها؛ بموضوعين اثنين لا ثالث لهما: الأول الإسراع في وضع آلية لتأمين عودة المغتربين ومن يريد في بلدان الانتشار الأخرى إلى لبنان. والثاني الضغط على المصارف للإفراج عن أموال صغار المودعين، محملاً إياها مسؤولية مباشرة حيال الوضع المالي المتأزم وداعياً إلى أن تتحمل مسؤوليتها.

ومع أن نصر الله انتقد دياب على الاحتفالية التي أُقيمت وتولّت محطات التلفزة نقلها مباشرة لمناسبة قيام رئيس «جمعية المصارف» سليم صفير بتسليمه شيكاً بمبلغ ٦ ملايين دولار مساهمة من المصارف في دعم الخطة الحكومية لمكافحة «كورونا» وتقديم المساعدات للعائلات الأكثر فقراً، فإنه في المقابل أغدق في مدحه رئيس الحكومة. لذلك، فإن نصر الله أخذ على عاتقه الضغط على المصارف للإفراج عن ودائع صغار المودعين، إضافة إلى أنه وجّه إليها أكثر من إنذار على خلفية أنها جنت أرباحاً مالية طائلة منذ ٢٠ سنة حتى اليوم، وهذا ما يفرض عليها أن تعيد بعض ما حقّقت من أرباح إلى الدولة. لكن نصر الله ليس وحيداً في موقفه من المصارف، وإلا فما المبرر الذي دفع بعدد من المقربين من رئيس الحكومة، وبعضهم يصنّفون أنفسهم في خانة المستشارين له، إلى شن حملات مماثلة على المصارف، إضافة إلى الموقف الذي يتمسك به بري بخصوص معارضته لقوننة الـ«كابيتال كونترول» الذي يراد منه تشريع القيود المفروضة على السحوبات والتحويلات بالعملة الصعبة؟

إلا إن موقف دياب من المصارف لا يعني أنه يؤيد الحملات السياسية والإعلامية التي يراد منها تطويق حاكم «مصرف لبنان» رياض سلامة وتحمله مسؤولية الأوضاع القاهرة والاستثنائية التي تمر بها حالياً المصارف، والتي يتزعمها الفريق السياسي المحسوب على رئيس الجمهورية الذي هو في الوقت نفسه على تناغم مع «حزب الله»، وإن كان الأخير لا يسلم على بياض بحصر الحصّة المسيحية في التعيينات المالية والمصرفية بـ«التيار الوطني الحر» مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، رغم أن رئيسه الوزير السابق جبران باسيل لا يترك مناسبة إلا ويبعد عنه سؤق التهم التي توجّه إليه بهذا الخصوص مع أن من يقودها هم شركاء له في حكومة اللون الواحد التي لم تعد مستقلة، وإلا فلماذا انتقل الخلاف في الحكومة من الوكلاء إلى الشركاء الفعلين في ولائتها؟

وعليه، فإنه لا مفر من ترحيل التعيينات المالية والمصرفية؛ إلا في حال تقرّر الوقوف على خاطر زعيم «تيار المردة» الوزير السابق سليمان فرنجية الذي يشترط أن يسند إلى تياره السياسي منصبان وإلا فسيضطر للاستقالة من الحكومة.

وفي هذا السياق، علمت «الشرق الأوسط» أن مجرد وقوف «الثنائي الشيعي» إلى جانب فرنجية يعني حقاً أنه أراد أن يمرر رسالة لمن يعينهم الأمر، وتحديداً إلى عون ودياب، وفيها أن اتفاقهما على الخطوط العريضة الخاصة بالتعيينات لا يسري مفعوله من دون التفاهم معه انطلاقاً من ضرورة مراعاة فرنجية وعدم إغضابه لئلا تتعرض الحكومة إلى انتكاسة لا يريد لها نصر الله الحريص على استمرارها؛ ونقطة على السطر.

## لبنان يقترب من عودة النفايات لتغرق الشوارع

خطر محتمل من نفايات المستشفيات وأقنعة المنازل الملوثة بـ«كورونا»

بيروت: حنان حمدان

في وقت ينشغل فيه اللبنانيون بأزماتهم المعيشية والاقتصادية وكيفية مواجهة فيروس «كورونا»، يُتوقع أنّ تصل مطامر النفايات في الكوستابرافا والجديدة (برج حمود) إلى قدرتها الاستيعابية القصوى في أبريل (نيسان) المقبل، مما يثير مخاوف الناس من أن يعود مشهد النفايات المكدّسة إلى الشارع في وقت قريب، في حين تكثُر التساؤلات حيال كيفية معالجة النفايات الطبية الملوثة بفيروس «كورونا» والتي تنتجها المستشفيات.

خيار وحيد بدأ الترويج له من قبل المعنيين بإدارة هذا الملف خلال الأيام القليلة الماضية، وهو توسعة المطمّرين، فيما بدأ منذ فترة طمر النفايات عمودياً في مطمر برج حمود. كما يتمّ الحديث عن توسعة معامل فرز النفايات، مما سيزيد قدرتها على الفرز أكثر وتقليل كمية النفايات التي يتمّ طمرها، وهو أمر لطالما جرى الحديث عنه دون أي إجراءات فعلية؛ إذ إنّ ما جرى دوماً هو انتظار لحظة الصفر؛ أي نفاذ القدرة الاستيعابية للمطامر، من أجل وضع اللبنانيين أمام خيار من اثنين: إما القبول بتوسعة المطامر، وإما عودة النفايات إلى الشارع مجدداً.

ويقول رئيس «لجنة البيئية» النيابية النائب مروان حمادة لـ«الشرق الأوسط» إنّ «قرار التوسعة أو التغيير عن المطامر، هو لدى السلطة التنفيذية ومجلس الإنماء والإعمار بانتظار ما سيقرران. أما اللجان النيابية فليست لديها القدرة أو الصلاحية لاتخاذ أي قرار في هذا الخصوص». ويضيف: «الإيجابية الوحيدة في هذه المرحلة، هي أنّ إقفال المؤسسات والمطاعم والمقاهي قلل من حجم النفايات المنتجة بسبب شح الاستهلاك إلى حد ما، مما يعدّ متنفساً صغيراً في الوقت الراهن، ولكن المشكلة في حال البقاء هكذا لأسابيع وأشهر».

ويشير حمادة إلى أنّ «ملف النفايات ليس في سلم الأولويات رهنأ، ما عدا مسألة فرز النفايات وجمعها في المكبات الشرعية. أما الشيء الذي يحتاج للانتباه أكثر، فهو نفايات المستشفيات، وقد لفتنا نظر الوزارات المعنية له، وهو موضوع قديم ومستمر حتى اليوم، لكن (كوفيد 19) فرض الانتباه لهذا النوع من النفايات أكثر». ويلفت حمادة إلى أنّ «المستشفيات الجامعية التي أنشأت لنفسها وسائل معالجة كالمحرقة مثلاً، قد لا تكون لديها أي مشكلة، أما المستشفيات الأخرى فلا تشكل خطراً إضافياً عما كانت عليه سابقاً، ما دامت ليست ضمن المستشفيات التي حددتها وزارة الصحة لاستقبال المصابين بـ(كوفيد 19)».

ويتخوف المحامي هاني الأحمدية، وهو متابع لهذا الملف، «من أن يتم استغلال هذه الظروف (الصحية والمالية) لتمرير قرارات على حساب المواطن وحقوقه، من بينها قرار توسعة المطامر»، ويقول لـ«الشرق الأوسط»: «ملف النفايات ممكن أن ينفجر في أي لحظة بسبب الإدارة السيئة لهذا القطاع، وما يجري اليوم هو محاولة توسعة المنطقة البحرية التي يتم الطمر فيها بهدف إيجاد أراضٍ واستثمارات جديدة». وبضيف: «لدينا تساؤلات كثيرة حيال النفايات الطبية الملوثة بفيروس (كورونا) في ظل عدم وجود رقابة كافية في ملف النفايات وغياب الشركات المختصة للتعامل مع هذه الحالة الطارئة، مما سيفاقم الأزمة حتماً»، لافتاً إلى ارتفاع حجم النفايات المنزلية بسبب الحجر المنزلي.

وفي الوقت الذي يعوّل فيه كثير من اللبنانيين على اعتماد الحكومة الحالية خيارات بديلة عن المطامر، يقول الأحمدية: «رغم أنه لا ثقة لنا بهذه الحكومة، لكن نعتقد إن كانت لديها الجرأة والإرادة فإنّ خيارات كثيرة ستكون أمامها، تبدأ بمحاسبة المقاولين والشركات المستفيدة من قطاع النفايات وتفرض عليهم معالجة مسألة نفاذ القدرة الاستيعابية للمطامر لأنها قامت بطمر كميات كبيرة من النفايات دون فرز، ومن ثمّ يتمّ التشديد على فرز النفايات في معامل الفرز والتسيخ، وتعتمد اللامركزية في معالجة النفايات، أي أن تنشأ معامل فرز جديدة في كل قضاء أو اتحاد بلديات لمعالجة النفايات».

من جهته، يقول الخبير البيئي ومستشار وزير البيئة السابق، دكتور جوزيف الأسمر، لـ«الشرق الأوسط»: «يبدو أن وزارة البيئة تتعاطى بروية وتدرس حالياً الخيارات المتاحة أمامها. وفي رأيي، توسعة المطامر يفترض أن تكون الحل الأخير، وإن حصل ذلك فلا بد من أن يتزامن مع أمرين أساسيين: توسعة معامل الفرز، واعتماد اللامركزية في معالجة النفايات»، لافتاً إلى الاعتراض السياسي الذي كان يحول دائماً دون تطبيق هذين الأمرين.

وعن النفايات الطبية، يقول الأسمر: «إن هذا النوع من النفايات يمكن أن يتسبب بانفجارات بيئية، بسبب المعالجة السيئة له، لا سيّما النفايات الكيميائية التي لا يمكن معالجتها في لبنان، ويفترض ترحيلها، لكن ذلك لا يحدث بسبب تكلفة الترحيل المرتفعة»، مشيراً إلى أن «النفايات المنزلية أيضاً، والتي باتت تحتوي كميات وقفازات ترمى في النفايات المنزلية، يمكن أن تكون ملوثة؛ إذ لا يتمّ فرزها من المصدر، وبالتالي ربما سنكون أمام أزمة صحية بسبب هذه النفايات».

## الشرق

### باسيل طالب سوريا بإعادة مواطنيها من لبنان: بروتوكول طبي مالي لتأمين عودة المغتربين

أكد رئيس تكتل «لبنان القوي» النائب جبران باسيل أنه «لا يمكن لبلد من ناحية المبدأ ان يمنع عودة مواطنيه إليه، كما لا يمكنه أن يتكرر لمنتشريه ويلتفت للمقيمين فقط، بل عليه المساواة بين الاثنتين، لكن مع إدراك اختلاف الظروف بين الاثنتين، لأنه في حالة المنتشر يجب التفاهم أيضا مع الدولة المضيفة لإجراءات معينة». وقال باسيل في كلمة مساء السبت عن «المنتشرين الراغبين بالعودة جراء وباء كورونا»، «اللبناني المنتشر خاصة اذا كان يملك الجنسية يتمتع بنفس حقوق اللبناني المقيم؛ كيف لا ونحن نعمل لإعطاء المنتشر غير الحامل للجنسية حقوقه في استعادتها والحصول عليها. اذا حق مجيء اللبنانيين الى لبنان لا نقاش فيه وهو مصان في الدستور».

أضاف: «لا يمكن لبلد من ناحية المبدأ ان يمنع عودة مواطنيه إليه، نازحين أو مهاجرين، فكيف بلبنان بلد الانتشار؛ وهنا نطالب سوريا بأن تزيل أي تدبير يمنع عودة مواطنيها من لبنان، وندعو الى تواصل رسمي بين لبنان وسوريا لتأمين ذلك. لبنان، لا يمكن ان يتكرر لمنتشريه ويلتفت للمقيمين فقط، بل عليه المساواة بين الاثنتين، ولكن مع ادراكنا لاختلاف الظروف بين الاثنتين، لأنه في حالة المنتشر عليك التفاهم ايضا مع الدولة المضيفة لإجراءات معينة».

وتابع: «بديل التلهي بموضوع جواز العودة او عدم العودة- ولا أعتقد ان احدا يقول بعدم عودتهم- وبديل القيام بمزايدة سياسية وشعبية، يجب أن نضع أفضل وأسرع وآلية آمنة للعودة، ونحن مستعدون للمساعدة بكثير من الأمور سأتي على ذكرها تباعا».

واعتبر أنه «من ناحية المبدأ، على الحكومة ان تقوم بواجبها باستقبالها لمواطنيها من جهة مع تأمين كافة المستلزمات لحمايتهم، وحماية المقيمين، وإعداد الخطة اللازمة لذلك. كما على المنتشرين، ولو قد أخطأ بعضهم بعدم العودة في الوقت المتاح الذي اعطي لهم واحتجزوا في الخارج، ان يعودوا ويتحملوا الأعباء اللازمة، وان يخضعوا للإجراءات اللازمة كافة لتأمين عودتهم. وفي كل الأحوال، من مسؤولية الحكومة والمنتشرين ان يعملوا معا على منع التفرفة والتمييز على اي اعتبار مناطقي وطائفي وخاصة طبقي، بمعنى من لديه الإمكانيات المادية للعودة ومن ليس لديه الإمكانيات. ومن هنا يتوجب تأمين مصاريف العودة للمحتاجين، من قبل الميسورين والجهات التي ترغب بالتبرع، لكي لا يحصل تمييز بين المقتردين والمعوزين؛ وللحكومة دور في ضبط هذه العملية وادارتها».

ورأى أنه «على الحكومة أن تضع بروتوكولا طبيا واجتماعيا وماليا لتأمين العودة، ومن أولياتها للبنانيين في البلدان التي أولا تعاني ضعف أو غياب المنظومة الطبية كإفريقيا، وثانيا تعاني العجز في توفير العناية بسبب سرعة التفشي وحجمه، كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها في أوروبا، وللقات العمرية كالمسنين والطلاب خاصة من حرموا من تحويل الأموال لهم، أولوية مرضية كالمصاب بحالة حرجة»، لافتا الى «آلية العودة: إرسال طائرات مجهزة لعزل المصابين وأخرى لغير المصابين بعد القيام بالفحوصات اللازمة والملزمة، وتنظيم الحجر الصحي للوافدين المصابين في أماكن محددة ومجهزة لذلك تحت اشراف وزارة الصحة، وغير المصابين في أماكن أخرى مجهزة بشكل أقل. ونحن أمناء للحالتين ومستعدون لمساعدة وزارة الصحة في ذلك (...).».

وقال: «في المحصلة، يجب ان يتضمن برنامج الحكومة إجراءات توفر الاهتمام والعناية الفائقة لتأمين عودة المنتشرين الراغبين، دون ان يكون ذلك سببا في زيادة تفشي الوباء في لبنان وعدم توفر امكانية حصره، لأن لبنان لا يملك القدرة، ما يؤدي الى تخطي القدرة الطبية وانها بالمنظومة الصحية في لبنان، ما يؤدي الى انفلاش الوباء وضرب المقيمين والمنتشرين العائدين كما حصل في نيويورك في أميركا وفي لومبارديا في إيطاليا وغيرهما».

ولفت باسيل الى وجوب «إعطاء الحكومة مهلة زمنية كافية ولكن محدودة والوقت اللازم لتضع برنامج العودة وآلياتها من ضمن هذه المعايير، وبذلك يحترم لبنان حقوق مواطنيه ويطبق مقولة انه يطير بجناحين، فلا يصح ان يمرض جناح ويشفى آخر على حساب الأول. انها الفرصة لكي يظهر لبنان انسانيته تجاه مواطنيه أولا، ويظهر عدالته ومساواته بين منتشريه ومقيميهم من دون الإضرار بأي منها».

## نعمة: حبذا لو عملوا منذ ٣٠ عاماً بدل التشاير لشعبية زائفة ومعيبة

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة راوول نعمة، في سلسلة تغريدات عبر «تويتر»، أن «بعض النواب والسياسيين يتشاطرون بتحميل الحكومة وتحميلي كوزير للاقتصاد مشكلة ارتفاع الأسعار، لشعبوية زائفة ومعيبة، متناسين انهم من أهل السلطة التي حكمت وأوصلت البلاد الى ما هي عليه».

وقال: «مشكلة ارتفاع الأسعار بالأساس هي مشكلة سعر صرف الدولار، ومشكلة استيرادنا لمعظم موادنا الاستهلاكية. وللأسف الأسعار ترتفع عالميا بسبب تداعيات أزمة كورونا».

أضاف: «حبذا لو عملوا على تحفيز قطاعاتنا الإنتاجية منذ ٣٠ عاماً، وحبذا لو عملوا على زيادة صلاحيات وزارة الاقتصاد من خلال تحديث قانون حماية المستهلك، وحبذا لو عملوا على إمدادها بالموارد البشرية الكافية واللازمة لتمكينها من مراقبة الأسواق اللبنانية كافة».

وتابع: «أنا لا أتصل من مسؤولياتي، لذلك وبالرغم من أزمة كورونا وجهت المراقبين لاستكمال جولاتهم على الأرض لضبط المخالفات والغش، وهم لا يقلون شأنا عن من يعرض حياته للخطر من أجل أمننا الصحي والغذائي».



وختم: «كما عملت على تعديل قانون حماية المستهلك، وأتمنى منهم مراجعة مشروع القانون الموجود على موقع الوزارة وإبداء الملاحظات البناءة على البريد الإلكتروني: [cplaw@economy.gov.lb](mailto:cplaw@economy.gov.lb) ليصبح لدينا أفضل قانون في العالم لحماية المستهلك، فالوطن بحاجة لتعاوننا جميعا بعيدا عن السجلات السياسية».

## نصر الله دعا «التجار الشرفاء» الى كسر الاحتكار: إعادة اللبنانيين من الخارج مفخرة حقيقية

شدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله «أن قضية اللبنانيين الموجودين في الخارج ويريدون العودة إلى لبنان قضية كل اللبنانيين ولا يجوز أن يكون هناك نقاش في حق هؤلاء بالعودة إلى لبنان مهما كانت الظروف والتحديات».

وأشار في كلمة له عبر شاشة المنار إلى أنه «لا يجوز النقاش في وجوب قيام الدولة كلها بتأمين كل مستلزمات هذه العودة وأن تبذل كل جهد على هذا الصعيد، ولا يجوز النقاش حتى في وجوب الاسراع بتأمين عودة الراغبين في العودة إلى لبنان»، وأضاف أنه «خلال الأيام الماضية، ومن خلال النقاشات حول التوقيت، من الواضح ان هناك تهيئاً لدى بعض المسؤولين في الحكومة من هذه الخطوة، وأيضا من قبل بعض الأصوات في البلد خوفاً من تفشي المرض وعدم القدرة على السيطرة».

وأكد السيد نصرالله أن «النجاح في انجاز هذه المهمة الوطنية الكبيرة سيكون مفخرة حقيقية للحكومة الحالية، ولم يطرح أحد العودة العشوائية وأصلا اللبنانيون في الخارج لا يقبلون العودة بهذه الطريقة، ويمكن بسهولة اتخاذ الاجراءات الطبية والصحية لكن المهم اتخاذ القرار». وقال إن «المطلوب العودة المدروسة والأمنة والدخول في الاطار التنفيذي منذ الآن والعمل ليعود هؤلاء إلى لبنان، وليس المطلوب التسرع بل الإسراع والجدية والأحد يجب أن يكون يوم عمل لكل الجهات المعنية في هذا الأمر».

ودعا نصرالله إلى عدم التساهل مع موضوع ضعف النظام الصحي في بعض الدول وامكانية حصول انهيار اجتماعي وأمني فيها وامكانية حصول عمليات قتل لهؤلاء اللبنانيين، وأضاف أنه «حتى في أميركا هناك خوف من انهيار إجتماعي وأمني وصحي، والأميركيون يقدمون على شراء السلاح، فكيف هو الحال بالنسبة إلى بعض الدول الافريقية، وبالتالي يجب انجاز هذا الملف بسرعة وعدم اضاعة الوقت، وهذا الأمر حسب فهمي قد حسم ورأينا بيان رئيس الحكومة في هذا المجال».

وأكد السيد نصرالله أن «هذا الأمر يحتاج إلى تعاون الجميع ولا يمكن تحميل الحكومة المسؤولية ثم ننفرج عليها لأن هذا الملف أكبر من الحكومة والدولة، ومن لديه مال أو امكانات طبية أو أماكن للحجر أو مستشفيات يجب تقديمها»، وشدد على أن «المطلوب المساعدة والمساهمة الواقعية والعملية من الجميع دون استثناء لأن هذا الملف حساس ويحتاج إلى جهود جبارة وسريعة ويحتاج بالحد الأدنى إلى التضامن المعنوي والسياسي وليس تسجيل النقاط».

وقال السيد نصرالله إنه «بالنسبة إلى بعض الأفرقاء الموجودين في المعارضة، أذكر بأن تأييد هذا المطلب الممتاز يجب ألا يترافق مع بعض التعابير المؤذية، لأنهم قبل شهر كانت مواقفهم داعية إلى إقفال المطار والحدود، وتعديل الموقف والمراجعة أمر جيد، لكن المطلوب أن نستكمل ذلك بالتضامن والتعاون واللغة التي تبتعد عن الاستفزاز من أجل استعادة المغتربين وحمائهم، وهذا الأمر سينجز بهمة جميع المسؤولين والتعاطي الايجابي والجهد اليومي ويجب أن نتغلب على جميع الصعوبات».

وفي موضوع الحرب على الكورونا، أكد أنه «من المفيد أن نشعر أننا جزء من حرب عالمية لأن العالم كله مشغول بهذه الحرب ومواجهة تداعياتها وبالبحث عن علاج لها»، وقال «إن» الحكومة تقوم بتدابير جيدة ضمن الدائرة المتاحة، وأي قرار تتخذه الحكومة أعلنت منذ اليوم الأول أن ليس لدينا مشكلة فيه، والكثيرون لا يعرفون معنى اعلان حالة الطوارئ»، مشيراً إلى أن «الاجراءات جيدة ومعقولة ونحن يجب أن ننوه بجهد الحكومة والوزراء والعناية الخاصة من الرئيسين عون وبري وكل القوى المتصدية الآن لهذه المعركة».

وأكد السيد نصرالله على ضرورة «الإلتزام العام بإجراءات التعبئة العامة خصوصاً في النهار لأن اجراءات الليل اشد، وأي خرق في هذا الموضوع يعني أننا نضيع جهود الجميع والإلتزام يجب أن يكون مستمر ومتواصل».

وفي موضوع ارتفاع الأسعار واحتكار بعض المواد والسلع، قال نصرالله إن «هذا يعود إلى جشع بعض التجار والباعة لأن ما يحصل غير قانوني وغير اخلاقي وغير شرعي».

ودعا «التجار الشرفاء الذين لديهم أخلاق ودين ويخافون الله أن يتدخلوا ويخففوا من أرباحهم لكسر الاحتكار وارتفاع الأسعار وهذه مهمة اخلاقية وانسانية ووطنية كبرى».

ومن جهة اخرى، دعا نصر الله إلى «معالجة موضوع المودعين في البنوك، وموضوع صغار المودعين يمكن معالجته من قبل المصارف بما لديهم من أموال في لبنان والخارج، ومعالجة هذا الموضوع مسؤولية اخلاقية وانسانية»، وقال : «تبرعتم بـ ٦ ملايين دولار بيت مباشر عبر وسائل الاعلام بينما بعض أغنياء البلاد يصرفون ٢ مليون دولار على فرح وهذا المبلغ لم يكن من الواجب قبوله وهذا أمر معيب»، وتابع «كيف يمكن أن نستثير انسانية أصحاب المصارف وأتمنى مساعدتي لاعرف ما هي الطريقة التي يجب أن نخاطبهم فيها، لا أريد أن أفتح ملف كيف حققوا الأرباح رغم أننا قد نضطر إلى فتح هذا الملف لاحقاً».

وقال السيد نصرالله «أنتم قادرون على معالجة موضوع صغار المودعين والتحويلات إلى الطلاب وهذا الأمر لم يعد من الممكن السكوت عليه»، وفي حال وصلت الحكومة إلى أنها غير قادرة على القيام بأي أمر في هذا المجال، يكفي أن تقول الحكومة أنها عاجزة، ونحن لانزال على مسألة استثارة انسانيتمكم. ودعا «أصحاب الأموال في البلاد إلى التحرك»، وقال «هذا ستجدونه عند الله والناس، كما فعلتم عند شراء الأصوات في الانتخابات، الوقت الآن هو للاستفادة من هذه الأموال سواء كنتم تريدون الدنيا أو الآخرة».

وبالنسبة إلى ما يحصل حول العالم، دعا السيد نصرالله «النخب إلى التنبه إلى أننا أمام واقع لا مثيل له والتداعيات قد تكون أكبر من الحرب العالمية الأولى والثانية وقد نكون بعد هذه الأزمة امام نظام عالمي جديد»،

وأشار إلى أن «ما حصل دخل إلى كل المسافات، واليوم هناك نقاش ثقافي وعقائدي وديني وفلسفي، وهناك أيضا نقاش في أولوية الدول وجدوى الامم المتحدة والتكتلات الدولية».

وقال السيد نصرالله «لا نعرف إذا ما كانت الولايات المتحدة ستبقى متحدة أو هل سيبقى الاتحاد الأوروبي، وهناك نقاش حول أنظمة الرعاية الصحية في العالم وحول النظام الرأسمالي الاقتصاد».

ودعا السيد نصرالله «إلى التوقف وأخذ العبرة مما يحصل اليوم في العالم»، وقال: إن «العبرة أن هذا العالم والبشرية التي وصلت في الحضارة والتكنولوجيا إلى قمته، أمام فيروس صغير هذا هو واقع العالم، الدول أقفلت والشركات أقفلت وصندوق النقد أعلن أن العالم دخل في مرحلة الركود الاقتصادي والجامعات والمدارس والسياحة وحبس ٣ مليارات ومئات الملايين من البشر وما تقدم يجب التوقف عنده طويلا».

## البناء

الإصابات تزداد ١٠٠ ألف في اليوم عالمياً... ولبنان رقم ٨٠ بعدد الإصابات بكل مليون

الحكومة تتجاوز قطوع عودة المغتربين... والثلاثاء ترتيبات الإجلاء الآمن للراغبين

**نصرالله لسؤال المصارف عن مساهمتها... وتحذير من عواقب التجاهل.. والبلد في حرب!**

### المحرّر السياسيّ

كورونا أولاً وكورونا أخيراً، هذا هو حال العالم وحال لبنان، وقد تخطّى الرقم العالمي ٧٠٠ ألف إصابة: ٢٠ % منها في أميركا وحدها، و ٥٠ % في أوروبا، فيما إيطاليا وحدها تقترب من رقم الـ ١٠٠ ألف، وخلال ثلاثة أيام زاد عدد الإصابات على التوالي بـ ١٠٠ ألف إصابة يومية، ما يعني أن بلوغ رقم المليون إصابة عالمياً لم يعد بعيداً، في ظل فشل محاولات العزل ومحاصرة الفيروس حتى الآن وفقاً للإجراءات المعتمدة في بلاد الغرب خصوصاً، بعدما توازنت أعداد كل من إيران وكوريا الجنوبية، لجهة حالات الشفاء والإصابات الجديدة، بينما تواصل الصين العدّ التنازلي للخروج من محنة الفيروس، كما تقول الأرقام منذ عشرة أيام متصلة، بحيث قارب عدد الإصابات الفعلية رقم الـ ٢٠٠٠ فقط بينما زادت حالات الشفاء عن ٧٥ ألف مصاب.

لبنان الذي سجّل بلوغه رقم الـ ٤٣٨ إصابة و ١٠ حالات وفاة، سجل بالمقابل ٣٠ حالة شفاء، والمرتبة الـ ٦٦ بين دول العالم وفقاً لعدد المصابين، والمرتبة ٨٠ بعدد المصابين من كل مليون نسمة، مع ٦٤ إصابة لكل مليون، مقابل نسبة عالمية بلغت ٩٢ إصابة بالمليون، فيما صعّدت إلى الواجهة الحالة الاجتماعية الضاغطة، وصولاً لظهور دعوات للاحتجاج أمام خطر وصول مرحلة ثورة جياح، في ظل توقف مصادر الرزق لمئات آلاف اللبنانيين، بينما تخصص الحكومة مساعدات غذائية يفترض أن تطال ربع مليون عائلة، ويجري التداول بتوسيع مصادر صندوق المساعدة من الدولة والمساهمات الأهلية، مع مبادرات حزبية وأهلية كثيرة تتوزع في العديد من المناطق، ويتم بحث مشاريع وأفكار بتخصيص مبالغ نقدية عبر البلديات للذين فقدوا مصدر دخلهم.

القضية التي قفزت للواجهة كانت قضية عودة المغتربين الراغبين بالعودة، والتي دفعت رئيس مجلس النواب إلى التهديد بتعليق مشاركته الحكوميّة يوم غد ما لم يتمّ البدء بالإجراءات اللازمة لترتيبات هذه العودة، خصوصاً ان الأعباء المالية الأساسية ستحملها الجاليات الاغترابية، وجاءت مواقف كل من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ورئيس التيار الوطني الحر الوزير السابق جبران باسيل بالتأكيد على ضرورة ضمان هذه العودة، لتبدو الحكومة في موقع المواجهة مع الغالبية النيابية التي تستند إليها، بينما قالت مصادر حكومية إن رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب لم يكن بالأصل في موقع خلافي مع رئيس مجلس النواب نبيه بري تجاه هذه العودة، وهو قد كرّر في جلسات الحكومة واللجان الوزارية اعتبار هذه العودة للراغبين حقاً لهم، وواجباً على

الحكومة، وأن ما كان ولا يزال الرئيس دياب يتمسك به هو أن تكون العودة آمنة للمغتربين أنفسهم، وللمقيمين، بحيث تتخذ ترتيبات تتيح التحقق من الوضع الصحي للعائدين، وتضمن انتقالهم في ظروف صحية مناسبة وبقاءهم في العزل عند عودتهم، خصوصاً أن لبنان لا يملك القدرة على التعامل مع عدد كبير من المصابين، ويخشى أن يكون عدد المصابين الراغبين بالعودة أكبر من قدرة الدولة والقطاع الصحي، وقالت المصادر إن العمل قد بدأ على وضع الترتيبات اللازمة لضمان العودة الآمنة، ويتم التنسيق بين وزارتي الخارجية والصحة مع الجاليات الاغترابية لبلورة الآلية المناسبة، والتي ستكون أمام الحكومة يوم غد الثلاثاء.

مع تجاوز الحكومة قطوع عودة المغتربين، وبلورة التفاهات حولها، بقي الأهم من كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، الذي كرّس جزءاً كبيراً من كلمته المتفزة لهذه القضية، هو ما خصّصه للحديث عن القطاع المصرفي، والذي لامس مناخات شعبية واسعة في كل المناطق، متسائلاً عن مساهمة القطاع الذي جنى أصحابه عشرات مليارات الدولارات من أموال اللبنانيين، دون جهد، بينما يواجه لبنان حرباً كبرى على المستويات الصحية والاجتماعية، ويواجه اللبنانيون خطر الموت بالمرض أو الموت جوعاً، فيما يبدي القطاع المصرفي برودة وتجاهلاً تجاه كل المناشدات، ليحذر من عواقب هذا التجاهل، بالقول إنه إذا وصلت كل المحاولات والمفاوضات والمناشدات، إلى طريق مسدود، فيمكن أن يصل الأمر إلى حد اعتبار مقدرات المصارف جزءاً من الإمكانيات التي يحتاجها البلد لخوض المواجهة التي تفرض نفسها على الجميع.

وشدّد السيد حسن نصرالله على أن قضية اللبنانيين الموجودين في الخارج ويريديون العودة إلى لبنان قضية كل اللبنانيين ولا يجوز أن يكون هناك نقاش في حق هؤلاء بالعودة إلى لبنان، مهما كانت الظروف والتحديات. وأشار في كلمة له عبر شاشة المنار إلى أنه «لا يجوز النقاش في وجوب قيام الدولة كلها بتأمين كل مستلزمات هذه العودة وأن تبذل كل جهد على هذا الصعيد، ولا يجوز النقاش حتى في وجوب الإسراع بتأمين عودة الراغبين في العودة إلى لبنان».

وأكد السيد نصرالله أن «النجاح في إنجاز هذه المهمة الوطنية الكبيرة سيكون مفخرة حقيقية للحكومة الحالية، ولم يطرح أحد العودة العشوائية وأصلاً اللبنانيون في الخارج لا يقبلون العودة بهذه الطريقة، ويمكن بسهولة اتخاذ الإجراءات الطبية والصحية لكن المهم اتخاذ القرار». وقال إن «المطلوب العودة المدروسة والأمنة والدخول في الإطار التنفيذي منذ الآن والعمل ليعود هؤلاء إلى لبنان، وليس المطلوب التسرع بل الإسراع والجدية والأحد يجب أن يكون يوم عمل لكل الجهات المعنية في هذا الأمر».

ودعا السيد نصرالله «التجار الشرفاء الذين لديهم أخلاق ودين ويخافون الله أن يتدخلوا ويخففوا من أرباحهم لكسر الاحتكار وارتفاع الأسعار. وهذه مهمة أخلاقية وإنسانية ووطنية كبرى».

كما دعا إلى «معالجة موضوع المودعين في البنوك، وموضوع صغار المودعين يمكن معالجته من قبل المصارف بما لديهم من أموال في لبنان والخارج، ومعالجة هذا الموضوع مسؤولية أخلاقية وإنسانية»، وأشار إلى أن «إعطاء هؤلاء أموالهم يخفف من أعباء الحصص التموينية، والحل يجب أن يكون من الحكومة أو من قبل مبادرات ذاتية من المصارف». وتابع أن «المصارف حققت أرباح عشرات مليارات الدولارات من العام ١٩٩٢

حتى اليوم، واليوم نحن أمام أخطر مرحلة تمر على الشعب اللبناني، كيف يجب أن تساعدوا هذه الدولة والشعب؟».

وقال السيد نصرالله «تبرعتم بـ ٦ ملايين دولار ببث مباشر عبر وسائل الإعلام بينما بعض أغنياء البلاد يصرفون ٢ مليون دولار على فرح. وهذا المبلغ لم يكن من الواجب قبوله. وهذا أمر معيب»، وتابع «كيف يمكن أن نستثير إنسانية أصحاب المصارف وأتمنى مساعدتي لأعرف ما هي الطريقة التي يجب أن نخاطبهم فيها، لا أريد أن أفتح ملف كيف حققوا الأرباح رغم أننا قد نضطر إلى فتح هذا الملف لاحقاً»، أضاف: «وفي حال وصلت الحكومة إلى أنها غير قادرة على القيام بأي أمر في هذا المجال، يكفي أن تقول الحكومة إنها عاجزة، ونحن لا نزال نراهن على مسألة استئثار إنسانيتكم».

ولم يمض ٢٤ ساعة على رسائل السيد نصرالله الحاسمة للمصارف، حتى أعلن مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان أن «المصارف، تحسّساً منها بمسؤوليتها الوطنية والمهنية والإنسانية، كانت ولا تزال ملتزمة بتحويل المبالغ المناسبة للطلاب اللبنانيين المقيمين في الخارج، إذا كان لدى هؤلاء الطلاب أو ذويهم حساب مصرفي في لبنان». كما أعلنت «أنه في حال قرّرت السلطات اللبنانية إعادة من يرغب من هؤلاء الطلاب الى لبنان، بسبب الأوضاع الراهنة، فإن المصارف على أتم الاستعداد لتحويل ثمن بطاقات السفر لصالح شركة طيران الشرق الأوسط بالدولار الأميركي لكل طالب راغب في العودة ولديه حساب في المصارف اللبنانية».

وقالت مصادر نيابية لـ«البناء» إن «الحكومة اتخذت القرار بإعادة اللبنانيين في الخارج الى لبنان وستعقد جلسة الثلاثاء المقبل لبحث الآليات والإجراءات الواجب اتخاذها والتنسيق مع الوزارات المعنية لا سيما الخارجية والصحة»، وعلمت «البناء» أن وزارة الخارجية باشرت التواصل مع السفارات في الخارج لإحصاء عدد المغتربين وملء الاستثمارات للراغبين في العودة».

ولم تتضح آلية الإجراء حتى الآن وتجري دراسة اقتراحات عدة، لكن المحسوم هو تخصيص طائرات على متن كل واحدة منها طاقم طبي لإجراء الفحوص لكل الراغبين بالعودة في مطارات الدول الخارجية وتم إجراء عملية فرز العائدين قبل العودة، فمن تظهر نتيجة فحوصاتهم سلبية يعودون في طائرة واحدة ويجلسون بشكل بعيد عن بعضهم البعض لتجنّب العدوى كإجراء وقائي واحتياطي أما من تظهر نتيجة فحوصهم إيجابية فيجري نقلهم بطائرة واحدة على أن يجري العزل المنزلي الذاتي أو الحجر في أماكن مخصصة في المستشفى الحكومي او في اماكن خصصتها بعض الأحزاب لهم فور عودتهم الى لبنان.

وعلمت «البناء» أن العدد الأكبر من الراغبين بالعودة هم من دول أفريقيا وأوروبا حيث سيعودون على نفقتهم الخاصة ويتخذون العزل في منازلهم في قراهم.

ولفت عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم لـ«البناء» الى أن «على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في إجلاء اللبنانيين في الخارج لا سيما الطلاب والعالقين في المطارات والمغتربين الذين ساهموا ويساهمون في صمود اقتصاد الوطن علماً ان كل دول العالم تولي مواطنيها أهمية».

وأكد رئيس المجلس القاري الأفريقي في الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم القنصل حسن يحفوفي، استعداد المجلس التام «لمساعدة الحكومة في إجلاء الراغبين بالعودة الى لبنان من أبناء الجاليات اللبنانية في أفريقيا، في هذه الظروف الصحية الناتجة عن فيروس كورونا، حيث إن الوضع لا يزال تحت السيطرة وعدد الإصابات قليل بين اللبنانيين والخشية من أن يتفشى المرض».

ووجّه رسالة الى رئيس الحكومة وفصل فيها خطة متكاملة لعودة من يرغب من المغتربين في القارة الأفريقية، على أن يتكفل كل الذين سيعودون بدفع المصاريف المتعلقة بالسفر، مؤكداً أن «الانتظار لمزيد من الوقت قد يؤدي الى تعقيد الأمور».

وأعلن رئيس المجلس الاغترابي في بلجيكا مارون كرم أنّ طبيبين لبنانيين مصابان في بلجيكا، وهما حالياً في العناية الفائقة، أحدهما في العقد الثالث من عمره، وأشار كرم إلى أنّ نحو مئة طالب لبناني في بلجيكا ينتظرون قرار الدولة لكي يعودوا إلى لبنان.

ولفت المستشفى الحكومي في تقريره اليومي الى أن «مجموع الحالات التي ثبتت مخبرياً إصابتها بفيروس كورونا والتي عزلت في العزل الصحي في المستشفى وصل إلى ٦٥ إصابة، وأن ٧ حالات مشتبهاً بإصابتها بالفيروس، تم نقلها إلى المستشفى من مستشفيات أخرى». كما أعلن تماثل إصابتين بالفيروس للشفاء «بعد أن جاءت نتيجة فحص الـ PCR سلبية في المرتين، وتخلصهما من عوارض المرض كافية»، ليرتفع بذلك مجموع الحالات التي شفيت تماماً منذ البداية إلى ٣٢ حالة شفاء».

وأفيد عن إصابة فتاة بـ «كورونا» في دير راهبات يسوع المصلوب، حيث تمّ حجر جميع الموجودين في الدير كما أعلن مستشفى بشريّ أن فحوصات كورونا شملت ١١ شخصاً من طاقم المستشفى وتبيّن وجود ثلاث حالات إيجابية وتجري متابعتها.

في المقابل نفى وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي ما أشيع عبر بعض وسائل الإعلام عن مجيء مسؤولين إيرانيين مصابين بكورونا إلى لبنان عبر سورية من أجل التداوي، موضحاً أن هناك أجنب من الجنسيات كافة منهم إيرانيون موجودون في لبنان، هؤلاء هم مسؤولية الحكومة اللبنانية لمعالجتهم إذا لزم الأمر.

وأشارت مصادر طبية لـ«البناء» الى أن المعركة مع الكورونا تتوقف على ثبات عناصر المواجهة لا سيما الحجر المنزلي والعزل الذي يشكل سلاح الوقاية المتاح للوباء، ولفتت الى أننا في حالة ترقب وامامنا أسبوعان خطيران، فإذا انخفضت نسبة الإصابات بشكل تدريجي حتى تصفير العداد فنكون أمام نهاية الوباء. واما اذا ارتفعت الإصابات فنكون امام مرحلة عدم السيطرة على تفشي المرض، وبالتالي سنكون امام ازمة ستمتد أشهراً وتحتاج الى انواع جديدة من إجراءات المواجهة قد تكون اعلان حالة طوارئ عامة»، لكن المصادر توقعت أن تبادر الحكومة الى تمديد مدة التعبئة العامة وحظر التجول الى أواخر شهر نيسان المقبل.

على صعيد آخر، أكد رئيس الهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير في حديث صحفي أن مبلغ ٧٥ مليار ليرة لبنانية الذي جرى تحويله الى صندوق الهيئة بقرار من مجلس الوزراء هو بمثابة «أمانة» لدينا وسيُصرف بقرار من رئيس الحكومة حسان دياب بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

وعن الآلية التي ستعتمد لتوزيع المساعدات، قال خير إن «الجيش، مشكوراً، سيكون الى جانبنا كما العادة في هذه المهام ونحن ننسق مع قيادته للتنفيذ على الأرض، كما ان هناك دوراً أساسياً للبلديات التي عليها أن تعمل بشكل واضح وشفاف».

على صعيد آخر بدأت التداعيات الاجتماعية السلبية للوباء والإجراءات الحكومية بالظهور في بعض المناطق الفقيرة، لا سيما في طرابلس وبعض مناطق الضاحية الجنوبية، فأفيد أمس، أن بعض الشبان في منطقة حي السلم حاولوا إعادة فتح المحال وخرق إجراءات التعبئة ما اضطر القوى الأمنية للتدخل، فيما عمد عدد كبير من المواطنين في طرابلس الى قطع طريق مدخل جبل محسن والتبانة وإطلاق هتافات ضد الجوع.

## أيّ لبنان بعد كورونا؟

### د. عصام نعمان

لبنان حال اجتماع سياسي تعددي حركي، تديره ولا تحكمه سلطة ظرفية توافقية متغيرة باستمرار. لأنه كذلك فقد كان وما زال مفتوحاً على عوامل وقوى خارجية مؤثرة. لا داخل وطنياً خالصاً في لبنان بل وضع سياسي تُداخله عوامل وقوى خارجية متفاوتة التأثير والفعالية.

الى ذلك، لا دولة في لبنان بل نظام أو منظومة هي عبارة عن آلية mechanism لتقاسم الإدارة والمصالح والنفوذ، تسيّرهما شبكة متزعمين في طوائف وجماعات، ورجال أعمال وأموال، ومنتفدون في الأجهزة الأمنية والعسكرية.

أنواع وأنماط شتى من العوامل والقوى الخارجية تدخلت وتداخلت في الرقعة الجغرافية التي عُرفت باسم جبل لبنان منذ أواسط القرن التاسع عشر الى ان استقرت على اسم لبنان بقرار من سلطة الانتداب الفرنسية سنة ١٩٢٠.

غير أنّ العامل الخارجي الأكثر تأثيراً في حال لبنان يبقى جائحة أو وباء كورونا الذي ضربته في مطلع سنة ٢٠٢٠ وما زال يضربه بلا هوادة، وقد يبقى فاعلاً ومؤدياً الى أمد بعيد.

الحقيقة أنّ كورونا ظاهرة او عامل عالمي مؤثر بامتياز. فقد شمل تأثيره المؤذي كلّ القارات والمحيطات والبلدان والشعوب والمدن والقرى والأحياء والمنازل، وادّى الى إحداث تغييرات جوهرية في كلّ مناحي الحياة. العالم بعد كورونا غير ما قبله، فكيف سيكون حال لبنان؟

لا يمكن تقديم إجابة متكاملة عن هذا السؤال طالما أنّ كورونا الشديد التأثير والأذى ما زال متواصلاً وفاعلاً. ما يمكن عمله في هذا المجال هو رصد بعض المؤشرات التي يمكن تحويلها الى توقعات على النحو الآتي:



## أولاً: تقدّم المجتمع بفعاليته على السلطة

يتخبّط لبنان بأزمات واضطرابات ويواجه تحديات شتى سابقة لاندلاع جائحة كورونا ما أدى الى قيام انتفاضة شعبية عابرة للمناطق والطوائف والمشارب. أهل نظام المحاصصة الطائفية حاولوا تطوير الانتفاضة ولجمها. لكن اندلاع جائحة كورونا زاد الأزمة المالية والاقتصادية تعقيداً وتأجيجاً ما أدى وسيؤدّي الى تعاضم الفقر والبطالة والمجاعة والمرض والنقمة الاجتماعية وبالتالي الى تثوير الطبقة الشعبية وذوي الدخل المحدود وأبناء الطبقة الوسطى والساخطين على أهل السلطة الفاشلين. ذلك كله من شأنه تعظيم فعالية المجتمع وتقدّمه على السلطة عامةً وأهل نظام المحاصصة الطائفية خاصةً.

## ثانياً: تداعي نظام المحاصصة الطائفية وتنامي ظواهر كونفدرالية ذاتية

إذ يتفكك نظام المحاصصة الطائفية ويتداعي تحت وطأة الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية وتعاضم الحركات الشعبية، تنمو في المقابل كونفدرالية ذاتية بفعل تعاضم الحاجات الاجتماعية الناجمة عن قصور السلطة وتقصيرها في أداء وظائفها وواجباتها من جهة واشتداد وطأة جائحة كورونا على الصحة العامة والأحوال المعيشية من جهة أخرى. ذلك كله حمل بعض التنظيمات السياسية والمجالس البلدية على المسارعة الى النهوض بالمسؤوليات والواجبات والأعباء الاجتماعية والصحية المتوجبة على نحوٍ مجزٍ ولافت. تبرز في هذا المجال حملة التوعية والمساندة الاجتماعية والصحية التي يتولاها بنجاح حزب الله في محافظتي الجنوب ومحافظتي البقاع وجنوب محافظة جبل لبنان (ضاحية بيروت الجنوبية). كما تزامنت هذه الحملة مع حملات مماثلة إنما أقلّ اتساعاً تولاها بعض الهيئات الطائفية والمجالس البلدية في مناطق شتى. إنّ من شأن هذه الظواهر إتاحة الفرصة لبعض الجماعات والتنظيمات السياسية المشبوهة لترويج شعار الاستعاضة عن النظام السياسي المركزي المترهّل بآخر كونفدرالي، كما من شأنها في المقابل تقوية اتجاه وطني مغاير يدعو الى الاستعاضة عن النظام الحالي العليل بآخر قوامه دولة مدنية ديمقراطية تنطوي على لامركزية ولاحصريّة إدارية.

## ثالثاً: إعادة هيكلة الاقتصاد وبنائه على أساس الإنتاج

تدهور الاقتصاد الوطني قبل كورونا وتأزم بعده. ذلك أنّ النظام الاقتصادي الحرّ المتفكك من أيّ كوابح للاحتكار، والمبني على أساس الخدمات، والخالي من أيّ حوافز تشجيع للإنتاج الزراعي والصناعي، والمفتقر الى نظام ضريبي عادل، والخاضع لمصالح كبار أصحاب المصارف محكومٍ عليه بالاهتزاز ومن ثم بالتداعي تحت وطأة الأزمات السياسية والاجتماعية المتلاحقة وتداعيات جائحة كورونا. من هنا تتبع الحاجة الملحة الى وضع خطة اقتصادية متكاملة لإعادة هيكلة الدين العام، وإصلاح القطاع المصرفي، وضبط المالية العامة، وتعزيز جودة التعليم الرسمي، والحوّول دون خصخصة المرافق والمؤسسات العامة، وتطبيق الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات والريوع والثروات الكبيرة، ومكافحة الاحتكارات، وإلغاء الوكالات الحصريّة، وبناء اقتصاد وطني منتج بديل من الاقتصاد الريعي، وتعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار العربي، وتعديل اتفاقات التجارة الحرة، والانفتاح على الصين وروسيا وإيران لتأمين استثمارات مجزية في الصناعة والبنى التحتية.

## رابعاً: تنظيم إعادة النازحين إلى ديارهم

أدى اعتماد نهج التبعية للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين الى التزام مسؤولي نظام المحاصصة الطائفية سياسة العداء لسورية على مستويات عدّة، منها عرقلة إعادة النازحين السوريين الى ديارهم، لا سيما الى المناطق التي باتت تحت سيطرة الحكومة المركزية في دمشق. غير أن تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، وازدياد نسبة البطالة، وتوافر ظروف وفرص متزايدة امام سورية لمباشرة عملية إعادة الإعمار والإنماء سيدفع الى مراكز السلطة في لبنان قياديين وطنيين من غير أهل نظام المحاصصة الطائفية المتهاوي، يلتزمون سياسة التكامل الاقتصادي العربي كما ضرورة وجدوى إعادة النازحين السوريين الى ديارهم، والإفادة تالياً من الفرص التي تتيحها عملية إعادة الإعمار السورية للشركات والاختصاصيين اللبنانيين بغية المشاركة في معالجة البطالة والركود الاقتصادي.

## خامساً: تطوّر ثقافة مشرقيّة عروبيّة نهضويّة مقاومة

في سياق مواجهة الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المار ذكرها، ستتعمق وتتوسع ثقافة مشرقيّة عروبيّة نهضويّة مقاومة لها جذورها في بلدان المشرق العربي، الأمر الذي سينترك انعكاسات إيجابية على أهل السياسة في الحكم والمعارضة، ويسهم تالياً في تشوؤ مرحلة جديدة مغايرة في تاريخ الأمة. هذه مجرد مؤشرات قمتُ بترجمتها الى توقعات، أو بالأحرى الى تخمينات، ستبقى محكومة بالتفاعلات والتطوّرات التي تمور في مجتمعات بلادنا المأزومة والتائقة للنهوض والعتاء.

## هل انهيار النظام الصحي في الولايات المتحدة بداية لانهايار النظام الصحي العالمي؟

### عمر عبد القادر غندور

في الوقائع قال رئيس اللجنة الاولمبية الدولية الألماني توماس باخ معلقاً على تأجيل الألعاب الاولمبية التي كانت مقررة في طوكيو الشهر المقبل بسبب نقشي وباء الكورونا قال: «إنّ التداعيات المالية الناجمة عن التأجيل ليست الأولوية بل الأولوية هي حفظ الحياة».

ربما فيروس كورونا المعروف طبياً باسم «كوفيد ١٩» نبّه العالم إلى أنّ التطاحن والصراعات على الثروات ومراكمة الأموال ليست الأولوية، بعد أن ضرب هذا الوباء في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا وفرض الرعب في كلّ أصقاع المعمورة وأوقع عشرات الآلاف بين موتى ومصابين، وحوّل دولاً عريقة وغنية ومتفوّقة الى بؤر وباء كنيويورك وعدة ولايات، وفي اسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا، وعداد الوباء لا يتوقف، فأفلست الكثير من الشركات وهبطت الأسهم وتهاوت مؤسسات عملاقة وبورصات، ما يُنبئ بركود اقتصادي عالمي أصعب وأدهى من ركود ١٩٠٨ و ١٩٠٩، بينما الصين استطاعت ان تتصدّى للوباء وتوقفه على الأقلّ وأصبح رصيد الوباء صفراً، ناهيك عن تراكم الأرباح الصينية وتوجه العالم الثالث الاستهلاكي الى الصين التي يراها أكثر ملاءمة

من الأميركيين الذين يسيطرون على العالم بالجزرة والعصا وسلاح الحصار، واتخذت طريق الحرير سبيلاً الى الشرق الاوسط وأفريقيا وربما أوروبا.

أوليس مفاجئاً ان تنهزم الولايات المتحدة في غضون عشرة أيام وتُعلن نقصاً في المعدات والوسائل والأدوية لمجابهة الوباء، وأعلن ترامب انّ إدارته ستشتري مئة ألف جهاز تنفس اصطناعي، وانّ في الولايات المتحدة أكبر عدد من الإصابات المؤكدة في العالم وهي ١١٢٠٠٠ حالة و ١٧٠٠٠ حالة وفاة، وقال ترامب في الساعات الماضية إنه يرغب برؤية ولاية نيويورك في الحجر الصحي إذ تحتاج الولاية الى ٣٠،٠٠٠ جهاز تنفس اصطناعي والذي زاد سعره على ٤٥ دولار للجهاز الواحد، الى جانب نفاذ المعدات الطبية والوقاية الشخصية من المستشفيات في مدينة نيويورك.

وقال لي طبيب لبناني عبر التلفون انّ الإدارة الأميركية تصدر أجهزة فحص الكورونا PCR من العيادات الخاصة وضخت الإدارة ٢ ترليون دولار لتحفيز الاقتصاد المتعثر للشركات خاصة وهي عصب النظام... وللمرافق الاقتصادية والمحتاجين والفقراء، ما سيضاعف الدين الفيدرالي ٨٠% من الناتج المحلي.

وبدا الرئيس الأميركي ترامب لا يدري ما يفعل ويقول الشيء وضده! وهو الذي فاخر قبل وصول الوباء بأنه لا يأبه له، وتجاهل تحذيرات تلقاها من مقرّبين ومستشارين وسفراء، وبالغ في إطلاقاته التلفزيونية وأدعى اكتشاف لقاح فعّال، بينما واصل الفيروس عدوانيته ولا من يوقفه.

ولا نتحدث عن نظرية مؤامرة فيروس كورونا وهو غاز سارين تسرّب بالخطأ من قاعدة أميركية في افغانستان، ولا عن كتاب الأميركي دين كونتر الذي نشره عام ١٩٨١ وتحدث فيه عن تطوير فيروس للحدّ من عدد سكان العالم.

وقد تستطيع مؤسسات الأبحاث في الولايات المتحدة وهي الأعرق والأكفأ ان تتوصّل الى اللقاح الناجع ولكن بعد خراب البصرة وعلى النحو الذي نراه!

ويُلاحظ انّ كوبا التي تحاصرها الولايات المتحدة منذ عدة قرون وهي القابعة في الخاصرة الأميركية استطاعت ان تحتوي الوباء وتجد له من العلاج ما يقتله، ولا نعرف إذا كان ترامب سيّدعي القول انّ بلاده هي التي توصلت الى العلاج!

والى جانب الخبط العشوائي للإدارة الأميركية يُصرّ الرئيس ترامب على تسمية كورونا بـ «الفيروس الصيني» ثم يشيد بعد يوم أو يومين بالجهود التي تبذلها الصين في مكافحة الوباء، وتمنى لو أخطرت الصين بالوباء قبل انتشاره، بينما قالها وزير خارجيته بومبيو: «أميركا تشعر بقلق عميق إزاء النظام الإيراني الذي يتستر على التفاصيل الحيوية للفيروس».

كذلك قال ترامب: الصين لا تتعاون معنا وتحجب معلومات حيوية تتعلق بالوباء، بينما أعلنت الدولة الروسية عن استعدادها لمساعدة أميركا على احتواء الوباء.

وفي لحظة وعي غاب عنها الغرور والغطرسة جرى الاتصال بين ترامب والرئيس الصيني، وأكد ترامب احترامه لسياسة الصين الواحدة. وكان هذا الاتصال الأول الذي أجراه ترامب منذ تنصيبه، وسبقه كتاب أرسله ترامب لنظيره الصيني، وفي مضمونه وغايته طلب المساعدة الصينية بعد هذا السقوط المريع للدولة الأعظم، وعجزها عن مواجهة هذا الوباء المجهول، ونفى ترامب أن يكون الوباء صينياً.

نخلص الى القول انّ هذا العدو الذي عجزت دول العالم عن قهره استطاع ان يهزم الدولة الأعظم ويجعلها تخسر ٨٠٠ مليار دولار في أول أسبوع، بينما العالم كله ينظر الى الدولة الأقوى والأغنى والمهدّدة بضياغ هيبية مسيطرة منذ الحرب العالمية الثانية، وربما تكشف الأرقام فداحة خسائرها، في حين انّ منافستها الصين التي هزمت الفيروس وعادت إلى حياتها الطبيعية بينما طائرات الشحن الضخمة لديها تقلع وتحط في مطارات الدول الصديقة حاملة المساعدات والأدوية والأبحاث والاختصاصيين، وهي أكثر مناعة لمراكمة علاقاتها مع دول حليفة وصديقة.

وكان اللافت في الساعات الماضية تزامم الأميركيين على محلات بيع الأسلحة والذخائر لاقتنائها الى جانب الأدوية، فضلاً عن المعقمات لمواجهة انتشار الفيروس.

وفي سياق متصل عبرت سفينة حربية أميركية مضيق تايوان وسط خلافات بين بكين والولايات المتحدة على خلفية فيروس كورونا المستجد. كما أعلن أسطول المحيط الهادي الأميركي انّ مدمرة الصواريخ الموجهة USS ماك كانبل قد عبرت المضيق في وقت سابق، ويشكل مضيق تايوان ممراً رئيسياً للقوات البحرية العالمية غير انّ الصين تعتبر تايوان جزءاً من أراضيها وترى في ايّ عبور في المضيق خرقاً لسيادتها.

لا شك انّ العالم اليوم أمام تطور تاريخي ستظهر ملامحه في ضوء ما تسفر عنه المعركة المستعرة بين كورونا والدولة التي كانت الأكبر والتي لن تستطع هزيمته بمفردها وهي لم تصب الإنسان الأميركي فحسب بل منظومة الدولة الأولى باقتصادها وجيشها والأساطيل والحرس الوطني وبسمعتها حين انهزمت في اول اختبار مواجهة.

ولا شك انّ العالم في زمن كورونا لن يكون كما كان من قبل، في وقت تتجلى فيه أعراض التصدّع في الاتحاد الأوروبي على خلفية اتهامات ايطاليا لفرنسا وفرنسا لانكلترا واسبانيا للمنظمة الأوروبية...، بالأناية وحجب المساعدة وحبّ الذات في أصعب الظروف.

## اللواء

### جلسة المغتربين غداً: تعقيدات تواجه الخطة .. وعروض من حزب الله للمساعدة

إنهاء المرحلة الأولى من التعبئة «بإصابات دون المتوقع».. والمصارف تفرج عن أموال الطلاب في

الخارج

المانشيت

لئن داهمت مخاطر كورونا الحكومة في البرنامج الاصلي الذي أعلنته، ممهلة نفسها مائة يوم فقط للحكم على أعمالها، فإن هزّ العصالها لم يتوقف منذ لحظة منحها «جواز المرور» إلى الحياة السياسية، وقبل نيلها ثقة المجلس في ١١ شباط الماضي، أي نصف المهلة المحددة في تعهد رئيسها حسان دياب.

فضلاً عن ابتعاد كتل كبرى في ما كان يعرف بمعسكر ١٤ آذار عن التمثيل فيها أو منحها الثقة، تتبارى قوى مشاركة بإعلان عدم الرضا عن الأداء، فتتار المردة بشخص رئيسه قال إذا سارت التعيينات في المراكز المالية خارج الشفافية، بمعنى هيمنة التيار الوطني الحر على الحصة المسيحية.. وثاني الاعتراضات صدر عن الرئيس نبيه بري، الذي لوح «بتعليق تمثيلنا بالحكومة»، إذا بقيت على موقفها بالنتكر للقطاع الاغترابي إلى ما بعد الثلاثاء.

وحسب معلومات «اللواء» فالحزب التقدمي الاشتراكي يسجل في معارضته للحكومة ملاحظات كثيرة على أدائها في القضايا الاقتصادية والمعيشية، عدا الاداء الاداري والاجرائي الذي تمثل في الخلاف على التعيينات الادارية وفي مصرف لبنان، اضافة الى ملاحظات حول الاجراءات الصحية مؤخرا بعد انتشار فيروس كورونا. ويبدو من خلال مواقف رئيس الحزب وليد جنبلاط ونوابه ومسؤوليه انه اسقط الهدنة مع الحكومة وأسقط انتظار مهلة المائة يوم التي تُمنح لأي حكومة جديدة، بعد نيل حكومة الرئيس حسان دياب الثقة في شباط الماضي، وهي المهلة التي تنتهي في شهر ايار المقبل.

وتناولت ملاحظات واقتراحات الحزب التقدمي - حسب مصادره القيادية - في الشق الصحي المتعلق بنتائج وذيول انتشار كورونا، التركيز على إعادة اللبنانيين من الخارج، شرط الحجر عليهم ١٥ يوماً في مطار بيروت. ويمكن الاستفادة طبعاً من المساحات الشاغرة في ساحات المطار عبر استقدام بيوت جاهزة لإقامة منطقة الحجر بالموصفات المطلوبة، حتى لا يعرضوا غيرهم للإصابة بحال كانوا مصابين.

ومع ذلك، أمضى لبنان اسبوعان من التعبئة العامة، المتدرجة إلى حدّ فرض منع التجول ليلاً من الساعة السابعة مساءً حتى الخامسة فجراً، بانتظار ان تسفر جهوده عن تمرير المرحلة الثانية من إجراءات التعبئة المشددة، انتهت منتصف الليلة الماضية على ان تنتهي الثانية منتصف ليلة ١٢ نيسان المقبل، وسط تأكيد

مصادر طبية لـ«اللواء» بأن الإصابات بالـكورونا في لبنان هي دون المستوى المتوقع وهذا يؤكد فعالية الإجراءات المتخذة.

وإذا كانت «الكورونا» بين الداخل والخارج احدثت «انذارات وارتجاجات» حكومية وسياسية، فإن المعالجات لم تقف عند حدود أحتواء توتر من هنا وتوتر من هناك.. من قبل «حزب الله»، الذي اقنع النائب سليمان فرنجية بوقف تهديده تجاه الحكومة السابقة والتعيينات ودخل على خط تهديدات الرئيس بـري، فجرى التفاهم على آلية للمعالجة، سبقت كلمة للأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله، دعا فيها الى تكون عودة المغتربين آمنة وان ندخل في الاطار التنفيذي لها، رافضا «التسرع والاسراع، ولكن للعجلة أسبابها»، مبديا تخوفه من ما تبثه التقارير عن الأحوال الصحية والاجتماعية في بلدان كبرى، مما قد يهدد بعض هؤلاء اللبنانيين بالقتل.

وختم نصرالله، حديثه عن اللبنانيين في الخارج، بالاعراب عن تقديره للأصوات التي تطالب بإرجاعهم، متمنيا في الوقت نفسه عدم استخدام التجريح من أي طرف ضد الحكومة.

وإذ ذكر أن المصارف «حققت ارباحا بعشرات مليارات الدولارات منذ التسعينيات»، وجه لها سؤالا يتعلق بماهية المساعدات التي ستقدمها «كلفة حفلة عرس واحدة لأي ثري في البلد، أصحاب المصارف، تفوق الملايين من الدولارات، فكيف اقتصرت مساعدتكم على ستة ملايين دولار».

وتابع: «انتم قادرون على معالجة أوضاع صغار المودعين والطلاب في الخارج، وهذا الأمر لم يعد جائزا السكوت عنه»، معلنا انه إذا لم تتوصل الحكومة أو القضاء الى حل «فلا يمكننا نحن إلا اخذها بعين الاعتبار».

وفي سياق متصل، علمت «اللواء» ان حزب الله يعمل على خطة للمساعدة في ضوء موقف السيد نصر الله الأخير:

١- إعداد خطة مالية بالتعاون مع المصارف في ما يتعلق بحقوق المودعين، وتسهيل المعالجة المالية والاقتصادية، إذا ما تبين ان الحكومة عاجزة عن ذلك.

وفي ما خص الإسراع بالافراج عن الموقوفين، لا سيما الإسلاميين منهم، يجري السعي الحثيث لإنجاز هذا العمل، لاعتبارات عدّة، أبرزها تخفيض الانفاق، وتوفير مالي، بعد وقف الصرف على هؤلاء في السجون.

### مجلس الوزراء: الاغتراب

وعشية جلسة مجلس الوزراء لإقرار خطة عملية، جرى التفاهم على خطوطها العريضة، في اجتماع اللجنة الوزارية المطولة، حيث تمّ «التداول في كيفية مساعدة اللبنانيين في الداخل والخارج سواء على مستوى المساعدات الاجتماعية التي ستقدمها الحكومة، أو على مستوى الطلاب والمغتربين الذين يرغبون بالعودة إلى لبنان. وقد جرى التداول في آلية تقديم المساعدات الاجتماعية، وتم التأكيد على ضرورة الإسراع فيها. كما تم البحث في قضية اللبنانيين في الخارج الراغبين بالعودة إلى لبنان، حيث كان تأكيد من رئيس مجلس الوزراء

الدكتور حسان دياب على أنه والحكومة مع عودة كل من يرغب إلى الوطن، خصوصاً بعدما ثبت أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اكتسبت ثقة داخلية وخارجية، وأثبتت فعاليتها».

وقالت مصادر مطلعة لـ«اللواء» ان آلية عودة اللبنانيين الراغبين بالعودة من الخارج ستكون مسؤولة بما يضمن سلامة اللبنانيين المقيمين والمغتربين معاً.

وكشفت مصادر إعلامية قريبة من حزب الله عن ان جاليات وجمعيات اغتريبية في حراك متواصل على خطين: الاول لتأمين سبل الوقاية اللازمة من كورونا باماكانات خاصة وبحملات تكافل وتعاون نشطة ومنتسعة .. والثاني يسلك خط التواصل مع السفراء وخلايا ازمة خصصت لمهمة احصاء اسماء الراغبين بالعودة والتعرف على الظروف الصحية التي يمرون فيها..

وقالت مصادر معنية ان لا استعدادات لوجستية لإعادة هؤلاء، وان العدد كبير، ولطريقة الادخال الآمن، من خلال الفحص، ولا أماكن للحجر، محذرة من «النفخ الاعلامي» في ما خصّ المستشفيات أو الأماكن الجاهزة للحجر، فضلاً عن الأموال اللازمة.

وأشارت إلى جدية التعقيدات، فضلاً عن تقارير السفارات، داعية إلى ابعاد العنصر العاطفي، والتعامل وفقاً للمعطيات الممكنة والقائمة فعلاً.

وكشف وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية عن ٢٥ إصابة بين اللبنانيين في بلدان الاغتراب، لا سيما في فرنسا.. مشيراً إلى وفاة طبيبين لبنانيين، كانا يعالجان المرضى في المستشفيات الفرنسية.

وأصدرت جمعية المصارف بياناً حول استعدادها لتأمين تحويلات لتغطية كل تكاليف الطلاب في الخارج دون قيود إلى حين عودتهم إلى لبنان من قبل الحكومة.

واكدت مصادر مطلعة لـ«اللواء» انه لم يعرض على رئيس الجمهورية اي اسماء مطروحة للتعيينات حول نواب حاكم مصرف لبنان وغير ذلك وعندما تعرض عليه يقول وجهة نظره مع العلم انها لا تزال بحوزة وزير المال.

وأفادت ان الرئيس عون حدد مواصفات ولا يدخل في اسماء والمهم بالنسبة اليه معايير الخبرة والنزاهة والشفافية والسيرة الحسنة والقدرة على القيام في المسؤوليات مكررة التأكيد انه لم يدخل في موضوع الأسماء انما حدد معايير.

الى ذلك افيد ان رئيس مجلس الوزراء يريد ان يصار الى التدقيق في السير الذاتية للمرشحين وهنا ذكرت مصادر وزارية بأن الرئيس دياب وقبيل اعلان تأليف الحكومة دقق في السير الذاتية للوزراء المرشحين وقتها.

وفي إطار التدابير الاستثنائية المتخذة لمواجهة كورونا، أعلن وزير الصناعة عماد حب الله «أن المصانع التي تنتج الادوية والغذاء والمواد الأساسية ستفتح بكامل طاقتها بدءاً من الاثنين المقبل، في ظلّ التوجّه للسماح بفتح الصناعات الأخرى أيضاً في الفترة القريبة المقبلة، مع التشدد على وجوب الالتزام بالاجراءات الوقائية والتدابير الحمائية».

وقال: «سنحتاج في هذه الظروف إلى كميات اضافية من المواد الاستهلاكية الحياتية والضرورية التي ستؤمنها المصانع. وتدعم الحكومة القطاع الصناعي ليستمر في الانتاج. المواد الاولية الضرورية مؤمنة حتى الساعة، وطلبنا من الصناعيين تزويدنا بلائحة احتياجاتهم بهذا الخصوص لتأمين السيولة لهم مع مصرف لبنان ليتمكنوا من شرائها».

## البيان اليومي

ميدانياً، أعلن مستشفى رفيق الحريري في تقريره اليومي عن آخر المستجدات حول فيروس «Covid 19» (كورونا) ان مجموعة الحالات التي عزلت وصل إلى ٦٥ إصابة مثبتة مخبرياً، وان ٧ حالات مثبتة باصابتها بالفيروس، تمّ نقلها من مستشفيات أخرى إلى المستشفى.

وأعلنت أمس وزارة الصحة عن ان عدد الحالات المثبتة مخبرياً في مستشفى الحريري الجامعي ومختبرات المستشفيات الجامعية المعتمدة إضافة إلى المختبرات الخاصة بلغ ٤٣٨ حالة بزيادة ٢٦ حالة عن أمس الأول. كما، سجلت حالاً وفاة لدى مريضين يعانين من أمراض مزمنة، كلاهما في العقد الثامن العمر، أحدهما في مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي، والثاني في مستشفى اوتيل ديو الجامعي، مما يرفع عدد الوفيات إلى عشرة.

واطلق اللبنانيون عند الساعة الثامنة من مساء أمس مبادرة «زقفة للأبطال» الأطباء والممرضين العاملين في مستشفى رفيق الحريري والمستشفيات الأخرى لمواجهة الكورونا.

وعزفت موسيقى الأمن الداخلي موسيقى التحية

## هل يبقى صامتا أم يبقى البحصّة؟

### صلاح سلام

مع قرب انتهاء مهلة المئة يوم، لا يمكن القول إن أداء «حكومة الإنقاذ» ارتقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها، ولم تستطع التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تُزجّر الأوضاع الاقتصادية والمالية المتداعية، وما زالت الحكومة في موقع التقاذف بين القوى السياسية والحزبية، التي تتألف منها، بعد التباعد الحاصل بين «حركة أمل» و«حزب الله» من جهة، و«التيار الوطني الحر» من جهة ثانية، خاصة إثر اهتزاز التحالف بين الحزب والتيار في الفترة الأخيرة، بسبب «شطحات» رئيس التيار جبران باسيل، والتي كان آخرها في ملف العميل عامر فاخوري.

ولا بد من الاعتراف بأن الجهود المضنية التي يبذلها رئيس الحكومة حسان دياب، لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لأنها تضيع على مذبح الخلافات السياسية بين أطراف الفريق الواحد في الحكومة، والتي غالباً ما أدت إلى إجهاض أكثر من إنجاز، قبل وصوله إلى نتائج النهائية، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويمكن الاستشهاد ببعضها على سبيل المثال لا الحصر: تعيينات نواب الحاكم في البنك المركزي وأعضاء لجنة الرقابة على



المصارف، اختيار أعضاء مجلس إدارة كهرباء لبنان، وتطير مشروع قانون الكابيتال كونترول الأسبوع الماضي، فضلاً عن الملابس والضغوطات التي أحاطت بمسألة إعادة اللبنانيين من الخارج.

ولم يعد سراً أن ثمة تنافس بين الحركة والتيار للهيمنة على مقدرات الأداء الحكومي، والتوجهات الحكومية العامة، في ظل غياب مشروع إنقاذ واضح المعالم ومحدد الأهداف، وفي إطار تعزيز النفوذ على ما تبقى من قدرات الدولة، والتسابق على صياغة المخارج المناسبة للآزمات المتفاقمة التي يزرح تحت أنقالها البلد، بدءاً من مشكلة التخلف عن الدفع في استحقاق اليوروبوند، واستبعاد العلاقة مع صندوق النقد الدولي، وصولاً إلى تشكيل الفريق الجديد لإدارة الملفات المالية والنقدية والمصرفية، في البنك المركزي ووزارتي المالية والاقتصاد.

وفيما لا يُعارض الثنائي الشيعي التجديد لنواب الحاكم المنتهية ولايتهم، وإبقاء الوضع في لجنة الرقابة على المصارف على ما كان عليه في اللجنة التي انتهت ولايتها هذا الشهر، يسعى التيار الحر إلى تغيير شامل في هذه المناصب، ليحصل على الحصّة المسيحية كاملة في تعيينات المركزي، حيث لا وجود لجماعته حالياً، لا بين نواب الحاكم، ولا في لجنة الرقابة. وكان لافتاً أن يسارع وزراء التيار إلى ترشيح رئيسة مصلحة شركات التأمين في وزارة الاقتصاد لرئاسة لجنة الرقابة على المصارف، رغم أن زوجها يشغل منصب رئيس مجلس إدارة أحد البنوك المقرّبة للتيار، وهو أمر يتنافى مع مبادئ ونصوص قانون النقد والتسليف!

وما يُقال عن التعيينات في المركزي، يمكن قول مثله وأكثر في الخلافات التي تُعطل تعيين مجلس إدارة الكهرباء، والهيئة الناظمة لهذا القطاع، حيث يصرّ رئيس التيار الوطني على عدم السير بالخطوات الضرورية والعاجلة لإنقاذ هذا القطاع الحيوي، وتلبية شروط المانحين في تعيين مجلس الإدارة والهيئة الناظمة، قبل الأخذ بالتعديلات التي اقترحها على صلاحيات الهيئة الناظمة، التي تعطل فعاليتها التنفيذية والرقابية، وتضعها تحت هيمنة وزير الطاقة، على عكس ما هو الهدف من إنشاء هذه الهيئة أساساً، والمقررة منذ مؤتمر باريس-٢، عام ٢٠٠٢!

هذا غيض من فيض، يرسم حجم التداعي في الوضع الحكومي، والصراعات التي تُعطل مساعي الإنقاذ الصعب، الذي تعهد به رئيس الحكومة منذ تكليفه، وعاد إلى تكراره وتأكيدِه بعد نيله الثقة، ولكن يبدو أن الرجل الغريب عن الوسط السياسي، والقادم من المحيط الأكاديمي، فوجئ بأن طريق التحالفات ليست معبدة دائماً بالورود، وغالباً ما تدركها الألغام قبل مواسم القطاف، كما أن مصالح البلاد والعباد ليست دائماً هي المقياس لدى أهل السياسة، الذين يُغلبون دائماً وقفات الولاء والاستزلام على معايير الكفاءة والنزاهة والاختصاص في إدارات الدولة.

هل ستنقى الحكومة أسيرة الواقع السياسي المأزوم؟

وهل يبقى رئيسها صامتاً على العرقلّة والمعاناة، أم هو بانتظار الوقت المناسب لبقّ البحصّة؟

**روسيا والصين تستخدمان سلاح «كورونا» للنيل من الولايات المتحدة الأميركية**

## اللواء - المصدر: "الحرّة"

تحاول الصين وروسيا استغلال تفشي «كورونا» لتقويض دور الولايات المتحدة في العالم، من خلال شن هجمات تشكك في كيفية تعمل الإدارة الأميركية مع الأزمة، لصرف الانتباه عن معاناتهما من الوباء، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية.

ووفقاً لمسؤولي المخابرات الأميركية ودبلوماسيين، فإن المواقع الإلكترونية الموالية لموسكو والموجهة إلى الجماهير الغربية تحاول نشر الخوف في أوروبا والانقسام السياسي في الولايات المتحدة.

كما أكد المسؤولون الأميركيون أن الصين كانت أكثر عدوانية بشكل علني، وقد استخدمت شبكة من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة بالحكومة لنشر نظريات مغلوطة، وأحياناً متناقضة حول الفيروس، للهجوم على واشنطن.

وأشاروا إلى أن حملات الدعاية أظهرت كيف تحولت الصين وروسيا إلى نظامين استبداديين نموذجيين، يعملان على نشر الدعايات الكاذبة لتقويض خصمها المشترك، وهو الولايات المتحدة، بدلاً من معالجة المشاكل الداخلية.

ورجح التقرير أن تتراجع الصين عن نشر المعلومات المغلوطة عن تعامل أميركا مع أزمة الفيروس ومقارنته بتعامل الصين، من خلال وزارة الخارجية وشبكة السفارات التابعة لها، وأن تتبنى النهج الروسي، بالاعتماد على أجهزة المخابرات لنشر هذه المعلومات الخاطئة، وفقاً للمسؤولين.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين آخرين إن واشنطن ويكين توصلنا إلى هدنة مؤقتة، وتتلخص هذه الهدنة بما يشبه دعوة لوقف الهجمات والاتهامات المتبادلة بشأن الفيروس، لكن المسؤولين يشككون في احتمالية أن تستمر الهدنة.

### تغيير طريقها

وقال مسؤول أميركي للصحيفة إن الصين أكدت للولايات المتحدة بأنها ستقل حملتها بعد أن تعرضت لانتقادات من الدول الأوروبية ووزارة الخارجية الأميركية، وقال مسؤولون آخرون إن الصين كانت تقوم فقط بتغيير طريقها بعد أن وجدت أن حملتها المضللة كانت أقل فعالية مما كانت تأمل.

وكان الرئيس الأميركي ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ اتفقا في مكالمة هاتفية مساء الخميس على العمل معاً للقضاء وباء كورونا.

من جانبها، قالت المسؤولة بوزارة الخارجية الأميركية ليا غابرييل إن "روسيا والصين وكذلك إيران زادت بشكل كبير من نشرها معلومات مضللة عن الفيروس التاجي منذ يناير الماضي، كما إنهما كررتا وضخمتا أكاذيب بعضها المناهضة للولايات المتحدة.

وأضافت غابرييل للصحفيين يوم الجمعة: "أُتاحت أزمة كورونا حقًا فرصة للجهات الخبيثة لاستغلال مساحة المعلومات لأغراض ضارة"، وأشارت إلى أن الفرق في الإدارة الأميركية تعمل على التصدي لهذه الدعاية الكاذبة.

وفي ٢٠ آذار الجاري، شجب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، ما تقوم به الصين وروسيا وإيران من نشر معلومات "مضللة" عن فيروس كورونا في أميركا وأوروبا.

### خطة الدعايا الصينية ضد أميركا

وأكدت الصحيفة الأميركية أن الصين لديها تاريخ طويل من الحملات المضللة لإجبار العالم على تصديق روايتها بشأن القضايا العالمية كما حدث في قضية هونغ كونغ والتبت وتايوان.

كما أكد مسؤولو المخابرات الأميركية أن حملة الصين على الولايات المتحدة تتمحور حول نشر روايتين: الأولى أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن أصل الفيروس، والثانية وأن الحزب الشيوعي احتوى الفيروس بنجاح بعد حملة شاقة، مؤكداً تفوق نظامه.

وأشار المسؤولون إلى أن جزءاً من حرب المعلومات، قيام الصين بتقوضي حركة صحفيين من ثلاث صحف أميركية رئيسية، بما في ذلك صحيفة نيويورك تايمز.

وأضاف المسؤولون أن وزارة الخارجية الصينية قامت في الأسابيع الأخيرة بتضخيم القصص التآمرية عن انتشار تفشي الفيروس التاجي على مستوى العالم، وعن نجاح بكين في السيطرة عليه، وذلك عبر استعارة الأكاذيب التي تروجها وسائل الإعلام والمنظمات الموالية للكرملين والمناهضة لواشنطن.

في ١٢ آذار، على سبيل المثال، نشر تشاو ليغيان، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، رابطاً على تويتر لما وصفه بأنه مقال "بالغ الأهمية" يتحدث عن الأصول الأميركية للفيروس.

كان المقال من موقع "Global Research"، وهي منظمة مقرها في مدينة مونتريال الكندية تقدم نفسها كمركز أبحاث ولكن تتاجر إلى حد كبير بنظريات المؤامرة، والعديد منها مؤيد لروسيا ومعاد لأميركا، وفقاً للصحيفة.

وقامت ما لا يقل عن اثنتي عشرة سفارة صينية أخرى في جميع أنحاء العالم بإعادة نشر هذه التغريدة، وفي أفريقيا، حاولت الحسابات الدبلوماسية لبكين تضخيم نظريات المؤامرة التي دفع بها تشاو.

## تنظيم المصارف.. للحكومة أم للأحزاب؟

### نون

كثرت الأقاويل والتفسيرات حول ملابسات سحب مشروع «الكابيتال كونترول» من التداول فجأة، بعدما اشتغل عليه وزير المال غازي وزني لأكثر من أسبوعين، واحتل مكانة الصدارة في ثلاث جلسات متتالية لمجلس الوزراء، فضلاً عن الاجتماعات الجانبية المتعددة التي رافقت مناقشات إعداد هذا المشروع.

المهم أن المشروع بصيغته السابقة أصبح في خبر كان، ولكن الأهم يبقى أن الفوضى الراهنة في عمل المصارف، تحتاج إلى صيغة تُنظم العلاقة بين المودعين والبنوك، ووضع حد لحالات الاستثنائية والتفرد السائدة في الوسط المصرفي، والتي تثير قلق وغضب المودعين الذين لا يحصلون على بعض أموالهم لقضاء حاجاتهم الملحة، سواء المعيشية أو الطبية أو حتى الأقساط المدرسية والجامعية، خاصة بالنسبة للطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج.

بعض البنوك مستمرّ في صرف «خرجية» الدولار نصف الشهرية، والبعض الآخر أوقف هذه العملية، رغم كل ما يُحيط بها من منية لأصحاب الودائع! ويستمر التفاوت بين المصارف حول تحديد سقف السحوبات بالذيرة اللبنانية، والتي تتغير من أسبوع لآخر من دون سابق إبلاغ للمواطنين لترتيب أحوالهم، والتكيف مع التغييرات المفاجئة، فضلاً عن الصعوبات التي تواجه العديد من المودعين عند السحب من ماكينات السحب الآلي، التي غالباً ما تفرغ سيولتها في ساعات قبل الظهر. ويُضاف إلى كل ذلك المعوقات في فتح الاعتمادات المصرفية لتأمين الأدوية والمواد الأولية للصناعات المحلية، وبعض الحاجيات الغذائية.

فشل الحكومة في التوصل إلى صيغة مقبولة لتنظيم عمل المصارف في هذه المرحلة، سيفسح في المجال لتدخلات سياسية وحزبية من هنا وهناك، لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتائجها على هذا القطاع الحيوي، الذي فقد الثقة الداخلية بمصداقيته وحرفيته، بسبب الأخطاء المتتالية التي ارتكبتها الإدارات المصرفية منذ الإقفال الشهير في تشرين الأول الماضي، والمستمرة حتى اليوم بسبب التخلف عن تأمين الحد الأدنى من السيولة لتلبية حاجات المودعين، ومتطلبات الواقع الاقتصادي المأزوم.

فهل تتخلى الحكومة عن دورها في هذا الملف الحساس والمعقد، للمزيدات السياسية، والتدخلات الحزبية، خاصة بعد إعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله استعداد حزبه لفتح هذا الملف على مصراعيه؟

## نداء الوطن

### قضية المغتربين تنسف "تفنيصة" الاختصاصيين: تعديل سلوك أو تعديل وزاري

" ٨ آذار " توظف دياب: إستفّق " هذه حكومتنا!"

#### الأولى

فعلها رئيس المجلس، وبضربة قاضية أسقط قناع "التكنو" عن التوليفة السياسية للحكومة، فالرئيس نبيه بري لم يكن محبذاً من الأساس لفكرة اجنتاث التمثيل الحزبي من التشكيلة الوزارية وأقرّ حينها "على زغل" بضرورات مرحلة ما بعد ١٧ تشرين التي قضت بولادة حكومة على شاكلة حكومة حسان دياب. لكن "أما وقد بلغ السيل الزبي" بعدما شدّ الأخير عن قواعد اللعبة وبات يتعاطى بنوازع "ندّية" مع بري، فكان لا بدّ أن ترد "عين التينة" بمطرقة من حديد وتضرب على طاولة دياب لإعادته إلى "بيت الطاعة" تحت طائل فرط عقد حكومته... من التعيينات إلى الكابيتال كونترول وصولاً إلى قضية المغتربين، سلسلة أحداث ومؤشرات أعادت تطويع الحكومة وترسيم الخطوط السياسية الحمر أمام رئيسها ليستيقظ بين ليلة وضحاها من أضغاث أوهامه الاختصاصية ويعيد التسليم بكون حكومته حكومة ٨ آذار "ع راس السطح" بقفازات تكنوقراطية يسهل خلعها إذا اضطرت الظروف.

فبين سطور التصدي لمجلس القضاء الأعلى وتشكيلاته بسلاح وزيرة العدل، وصدّ مشروع الكابيتال كونترول بسلاح وزير المالية، والتلويح بإعادة النظر في تمثيل «المردة» في الحكومة رداً على صفقات التعيينات، وتهديد بري بتعليق التمثيل الشيعي فيها ما لم تمتثل بطول الثلثاء لعملية تنظيم عودة المغتربين لا سيما من القارة الأفريقية، رسائل مباشرة تفيد بأنّ القوى الراحية لحكومة دياب انتهت من «تفنيصة» الاختصاصيين، حسبما لاحظت أوساط سياسية مواكبة لـ«نداء الوطن» كاشفةً في هذا السياق عن معالم كباش حقيقي آخذ بالاحتدام، ويعمل «حزب الله» على «ضبضبته»، بين بري وفرنجية من جهة، ورئيسي الجمهورية و«التيار الوطني الحر» ميشال عون وجبران باسيل من جهة أخرى لإمساك زمام الأمور في قيادة دفة الحكومة، وسط تواتر بعض الدردشات والوشوشات في كواليس بعض قيادات ٨ آذار عن ضرورة إما تعديل السلوك الحكومي بما يتماهى مع تطلعات هذه القوى أو الاضطرار إلى الضغط لإجراء تعديل وزاري يعيد ضبط ميزان التوازن في الأداء السياسي عبر إدخال «بعض الصقور» الحزبيين إلى الحكومة وتثبيت كونها حكومة تكنو - سياسية «وحبّة مسك» والإقلاع عن لعبة إدارة الحكم «عن بُعد» من خلف وكلاء استشاريين.

وعن المتحمسين لهذه الفكرة، تؤكد مصادر في ٨ آذار لـ«نداء الوطن» أنّ تهديد بري «كان أكثر من جدي ولولا أن استدرك رئيس الحكومة خطورة الموقف لكننا أمام مشهد مختلف (غداً) الثلثاء في مجلس الوزراء»، موضحةً أنّ «الأوضاع لم تعد تحتل مزيداً من الدلع والمكابرة، وبات لزاماً علينا في زمن تضافر التحديات والمصائب الاقتصادية والمالية والصحية أن نفكر بطريقة مختلفة وعدم الاختباء خلف إصبعنا»، وأردفت المصادر: «نعم

هذه حكومتنا ونجاحها من نجاح فريقنا السياسي ولذا لا بد من أن تسرع خطواتها وتوقف سياسة التردد في اتخاذ القرارات»، مؤكدةً في هذا المجال أنّ «قرار إعادة اللبنانيين المغتربين من دول الانتشار سيُتخذ (غداً) الثلاثاء في مجلس الوزراء مع إقرار آلية معينة لتسيير رحلات «العودة الآمنة» بإجراءات صحية احترازية، سواءً قبل انطلاق هذه الرحلات أو على متنها أو بعد وصولها لناحية تأمين الأماكن اللازمة للحجر الصحي للعائدين إثر اتضاح أعداد الراغبين بالعودة إلى لبنان من كل أنحاء العالم، وذلك بالتزامن مع إيداء العزم على مساعدة غير الراغبين بالعودة في تأمين مقومات العيش والصدود في أماكن تواجدهم»، مع إشارة المصادر في الوقت عينه إلى أنّ «الاتصالات والضغط السياسية نجحت في اتخاذ إجراءات وتدابير مصرفية بالتعاون بين جمعية المصارف ومصرف لبنان لرفع القيود وسقف التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية من لبنان في سبيل موازنة الطلاب اللبنانيين في الخارج وتلبية احتياجاتهم».

أما في جديد التعيينات المالية، فتؤكد مصادر وزارية لـ«نداء الوطن» أنّ بعض العقبات لا تزال تحول دون ولادتها «لكنّ العمل جارٍ على أعلى المستويات لتذليلها وإعادة تلطيف الأجواء بين الفرقاء على قاعدة ألا يستأثر أي طرف بعملية التعيين»، غير أنها لفتت إلى أنه «حتى الساعة لا يزال كل فريق متمسكاً بموقفه ويطالب بحصته والأمور عالقة عند هذا الحد»، مشيرةً إلى أنّ جلسة مجلس الوزراء غداً لن تثبت بهذا الملف «لكن يمكن أن تساهم أجواؤها في بلورة الصورة أكثر وتبيان المسار الذي ستسلكه الحكومة لا سيما في ضوء الطلب إلى كل فريق معني بأن يقمّ سيراً ذاتية لأشخاص يرى فيهم كفاءة لتعيينهم، سواءً في نيابة حاكم المصرف المركزي أو كمفوض للحكومة لدى المصرف أو بالنسبة لأعضاء هيئة الرقابة على المصارف والأسواق المالية، لكي يُبنى على الشيء مقتضاه على طاولة الحكومة».

## إنتظرها دياب من الخصوم... فأتت من "ذوي القربى"

### الآن سركيس

يسرق وباء كورونا الأضواء من بقية الملفات على الساحتين اللبنانية والعالمية، لكن الهمّ الإقتصادي يبقى أساسياً في بلد كان يعاني من أزمة مالية قبل الكورونا.

لا ينتظر أحد من الحكومة الكثير، بل إن الجميع متفق على أن حكومة الرئيس حسّان دياب هي لتمرير المرحلة بأقل خسائر ممكنة، وهذه قناعة القوى التي شكّلتها أيضاً، والتي تقتنص الفرصة لتعود برموزها إلى الحكم وليس بشكل مقنّع كما يحصل حالياً.

ربما فهم رئيس "التيار الوطني الحرّ" جبران باسيل هذه اللعبة منذ بداياتها، وهو الذي كان ينقل عنه المستوزرون الذين كان يقابلهم قوله إن هذه الحكومة ستعرض للكثير من الضربات والانتقادات و"القواص"، والحل بالعودة لحكومة شبيهة بحكومة الرئيس سعد الحريري الأخيرة.

لكن الأمور بالنسبة إلى دياب حسب ما ينقل عنه مقربون "جيدة والعمل جار على قدم وساق لمحاولة اجترار حلول لأزمة عمرها نحو ٣٠ عاماً، فهذه الحكومة ليست مسؤولة عن الدين العام ولم يرتكب وزراؤها المخالفات والفساد، بل أتوا واستلموا قبلة لا يعرف أحد متى تنفجر، في حين أن البعض رأى أن الفرصة مؤاتية للهروب من تحمّل المسؤولية". وحسب هؤلاء فإن الوضع يشبه من استلم شركة عليها ديون متراكمة وصلت إلى مئة مليار دولار، في حين أن من ساهم في الوصول إلى هذه المرحلة ينتقد ولا يقوم بأي خطوة من أجل الإصلاح. ويبدو أن "كورونا" ساهم من حيث لا يدري أحد في تخفيف الضغط عن الحكومة، وهذا الضغط كان متمثلاً بالحراك الشعبي وبالمعارضة السياسية.

وعلى صعيد الحراك الشعبي، فإن الكورونا جمّد وتيرة الإحتجاجات الشعبية لأن التجمعات ممنوعة وتأتي بالمخاطر على المتظاهرين فيما المطلوب هو الحجر المنزلي.

وبالنسبة إلى المعارضة، فإن حزب "القوات اللبنانية" الذي كان يعتبر من أشد المعارضين يحدّد الحكومة نوعاً ما وهو لا يريد اتباع سياسة "عزلة ولو طارت"، بل يؤكد أنه يتعامل على "القطعة"، فعندما تخطئ الحكومة نقول إنها أخطأت وعندما تصيب نثني على خطواتها.

والأمر نفسه ينطبق على رئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي" وليد جنبلاط الذي يركّز كل جهده على "الكورونا" وحماية الجبل، ولا يريد أن يدخل في معارضة شرسة مع الحكومة، في حين أن تيار "المستقبل" يركّز معركته مع "التيار الوطني الحرّ" وباسيل منذ خطاب الحريري في ١٤ شباط، إضافة إلى الجدل على التعيينات في حاكمية مصرف لبنان أخيراً. ولكن ما انتظره دياب من الخصوم أتى من الحلفاء، إذ إن الواقع الحكومي والتجاذبات الحالية تختصر بهذا البيت الشعري القائل: "وظلم ذوي القربى أشدّ مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند"، حيث ان بعض الوزراء القريبين من دياب يؤكّدون أن المرحلة لا تحتمل التجاذبات الحكومية والمناكفات خصوصاً أن العمل الحكومي مستمرّ والحكومة تواجه باللحم الحي أزمة وباء الكورونا في وقت تعجز أعظم الدول التي تملك إمكانيات هائلة عن التصدي له، لكن الأساس يبقى ضبط المناكفات التي تحصل بين الحين والآخر.

وكادت التعيينات في حاكمية مصرف لبنان أن تفجّر صراعاً قوياً بين تيار "المردة" و"التيار الوطني الحرّ" حيث اعتبر الوزير السابق سليمان فرنجية أن هناك طرفاً يستغل "كورونا" لتميرير المحاصصة في التعيينات، في وقت كان لكلام رئيس مجلس النواب نبيه بري عن أداء الحكومة في ما خص عودة المغتربين وإمكانية تعليق مشاركته في الحكومة أثر كبير في نفس دياب الذي استدرك الأمر وذهب باتجاه إرضاء برّي.

وفي هذه الأثناء، يحاول "حزب الله" رأب الصدع بين الحلفاء وعلى رأسهم باسيل وفرنجية، ومعالجة قضية المغتربين الراغبين في العودة لأن أي انفجار حكومي سيؤثر سلباً على وضعيته ووضعية البلد، وهذا خط أحمر بالنسبة لـ"الحزب" في هذه المرحلة، وقد استطاع ضبط خلاف فرنجية - باسيل في مراحل أصعب مثل معركة رئاسة الجمهورية، وهو قادر على القيام بهذه المهمة حالياً.

وتشير الأجواء الحكومية إلى أن مشروع "الكابيتال كونترول" وعودة المغتربين وحتى التعيينات لن تفجر الحكومة لأن الجهد منصب على أزمة الكورونا، ففي حال مرّت الأيام المقبلة من دون تسجيل إصابات تفوق المئة شخص يوماً فإن الخطر يكون قد خفّ وعندها ينصرف الجميع إلى معالجة بقية الملفات.

أسقط تهديد بري بتعليق مشاركته في الحكومة القناع عن حكومة دياب التي حاولت ارتداء ثوب حكومة الإختصاصيين المستقلة، تلك الحكومة التي لا تستطيع وزيرة العدل ماري كلود نجم السير بالتعيينات القضائية بلا رضى مرجعيتها السياسية، وكذلك حكومة لا تستطيع اتخاذ قرار بلا موافقة الثنائي الشيعي، لكن الكوارث تعطي فترة سماح للحكومة في حين أن المحاسبة ستأتي لاحقاً من الحراك والمعارضين حسبما يؤكدون لأن عقارب الساعة لن تعود الى الوراء.

## نصرالله يستدعي اللبنانيين إلى "بيت الطاعة" من باب "الأبوة الكورونية"!

### علي الأمين

خطاب عبّر عن حب مشروط بالطاعة

لعل الإطالة الأخيرة للأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله، تتماهى مع شخصية "العرب"، عن قصد او غير قصد، فهو على الرغم من الأداء المهيمن الذي أسهم بشكل أساسي في إيصال البلاد إلى ما وصلت إليه، أثر "الحاكم بأمر سلاحه" ان يغيّر قواعد اللعبة ويُعيد توزيع الأدوار وينصّب "أبوتة" الطارئة على اللبنانيين، وهو الذي يعرف مصلحتهم أكثر منهم، وما على الجميع إلا الدخول إلى "بيت الطاعة".. هذا وإلا!

ها هو السيد نصرالله، يستوي على عرش لبنان، أنهى مهمته بالاتيان برئيس للجمهورية بعد تعطيل للبلاد دام عامين ونصف، وجاء بحكومة حسان دياب الأكثر طواعية من حكومة سلفه سعد الحريري، وقبلهما كان انجز انتخابات نيابية رسم قانونها وتحالفاتها وحقق الأكثرية في مجلس النواب، ونجح الى حدّ بعيد في استيعاب انتفاضة ١٧ تشرين التي طوت، في عملية ازالة ما تبقى من خيم في ساحتي الشهداء ورياض الصلح من قبل وزارة الداخلية، مرحلة، لتدخل في مرحلة جديدة هي أقرب الى الاستسلام منها الى الثورة، بعدما عجزت ان تبلور مشروعاً موحداً، واضح المعالم، قادراً على مقارعة السلطة التي يدير "حزب الله" توازناتها الداخلية ويرسم حدودها. كذلك حقق "الحزب" نقلة مفصلية في ادارة العلاقة مع الخارج، عبّرت عنها عملية اطلاق عامر الفاخوري، التي اظهر فيها نصرالله استعداداً لعدم قطع علاقة لبنان مع واشنطن، من خلال تقادي اعلان لبنان دولة مواجهة وممانعة ضد النفوذ الاميركي، وسبقها إعلان نصرالله عدم اعتراضه على تعاون لبنان مع صندوق النقد الدولي، بعد ان كان "حزب الله" معترضاً على اي استعانة بهذا الصندوق.

في خطابه الأخير، الذي يأتي ضمن سلسلة من "خُطب الكورونا" وهي التي تضمنت سلسلة مواقف وإرشادات وخطاباً "عاطفياً"، كانت بدأت ملامحه قبل ظهور فيروس الكورونا وانتشاره في لبنان، وجاء هذا الوباء او الجائحة، ليعزز من هذا الخطاب "الأبوي"، الذي قام على التعامل مع اللبنانيين وقبلهم المسؤولين اللبنانيين،



باعتبارهم الابناء الذين يحبهم وهو أعلم بمصلحتهم من أنفسهم، لكنه الحب المشروط ضمناً بالطاعة، وعدم الخروج على سلطة الأب وهيبته واحترامه، لأنه حينذاك فان الأب يبطش بابنه الذي يحبه، في ما لو خرج عن سلطته، وتجاوز شروط البنوة وحدودها.

على هذا المنوال ينسج نصرالله خطابه الى اللبنانيين الذين يحبهم ويحرص عليهم، ف"حزب الله" يتعامل مع حلفائه اليوم في الحكم والحكومة، (على ما بات معروفاً وموصوفاً من كثيرين) كما تعاملت الوصاية السورية مع اطراف السلطة في لبنان، هو صديق وحليف لجميع من في السلطة، ويدير في الوقت نفسه التوازنات بين هؤلاء، ففي التسعينات من القرن الماضي، الوصاية السورية اشرفت على انتاج مجلس النواب في العام ١٩٩٢، ادارت في حينه لعبة التوازن بين ما سمي "الترويكا" آنذاك، في لعبة توازن تحيل سلطة القرار السيادي اللبناني بالدرجة الأولى اليها. هكذا يستوي "حزب الله" اليوم على عرش لبنان، يقف الى جانب العهد ورئيس "التيار الوطني الحر"، لكن ليس الى الحد الذي يضعف "تيار المردة"، ولا الى حدّ اضعاف الرئيس نبيه بري امام رئيس الجمهورية، مع ادراكه العميق لما تفوق به على الوصاية السورية، لجهة الخرق المسيحي العميق الذي عجز السوريون عن تحقيقه، واستطاع من خلال العلاقة التحالفية التي قامت مع "التيار الوطني الحر"، والتي مالت، بعد انتخاب ميشال عون رئيساً، الى تبعية عون وتياره له فرضها اكمال عقد السلطة وحلقاته في يد "حزب الله".

ليس خافياً أن الرئيس نبيه بري قد حظي في الآونة الأخيرة على مساحة اضافية من الحركة من قبل نصرالله، أتاحت له توجيه سلسلة لكلمات لرئيس الجمهورية وتياره من جهة، في مقابل القيام بوظيفة المزيد من اختراق الساحة الدرزية عبر تبني ودعم مطلب وليد جنبلاط بالتعيينات في مصرف لبنان، واختراق الساحة السننية في مواجهة الرئيس حسان دياب عبر دعم مطالب الحريري، واحتضان "أيتام" اللقاء التشاوري، وعبر السعي لحماية او فرض حصة الوزير السابق سليمان فرنجية، بما يحول دون احتكار العهد للتعيينات المسيحية.

ما لا يستطيع "حزب الله" تنفيذه مباشرة، يكلف به الرئيس بري، وهكذا دواليك اي بما يجعل "الحزب" في موقع "الأبوة" التي تحرص على العدل والإنصاف بين الأبناء. وحتى الرئيس حسان دياب، بحسب ما روّج مقربون من "الحزب" في بعض الكتابات الصحافية، استنجد بمعاون نصرالله الحاج حسين خليل، لتهدئة غضب الرئيس بري، الذي كاد ان يسحب وزراءه من الحكومة، لولا تدخل "الحزب" معه بناء لطلب الرئيس دياب، ودائماً بحسب ما كتب ونقل المقربون من "حزب الله". "الحزب" يحتضن دياب، وبري يحامي عن الحريري وحقوق السنّة، وقس على هذا المنوال في كل الطوائف.

وفي سياق "الخطب الكورونية" بدا نصرالله يمارس السلطة "الأبوية"، يفيض نصحاً وحباً للبنانيين، ويدعوهم للتكافل والتضامن، يدعو الأغنياء الى مساعدة الفقراء، وانتقد المصارف داعياً اياها الى الخجل مما قدمته والى القيام بما عليها، لكنه دائماً يتفادى النيل من "ابنائهم" من الفاسدين، طالما هم في بيت الطاعة.

تبدو صحوة نصرالله "الكورونية" المستجدة على مصالح اللبنانيين في لبنان والمهجر، لا تصح مع ما عداها من "صحوات" سابقة، أدخلت لبنان في أنفاق من التبعية والدماء والخوف على المصير. قطع ويمر... بانتظار ما

بعده!

## المصارف تنتصر وتُكافأ بتقييد للرساميل على "ذوقها"

فشل الإصلاح معلّق "برقبة" ال... لا "كابيتال كونترول"

خالد أبو شقرا

يعترينا شعور بالإيجابية عند قراءة وضع "حجر الأساس" لخطة الإنقاذ المنوي البدء بتنفيذها قبل نهاية العام. نتخطى أرقام نقص الدولار الفاضحة والمعطيات المالية القاسية ونسبة التضخم الهائلة، ونتأمل بخطة "التعافي الشاملة" وإعادة هيكلة الدين العام. لكن الآمال سرعان ما يبدها "تطبير" قانون الـ "الكابيتال كونترول" الى غير رجعة، والخلاف على أبسط التفاصيل التقنية للإنقاذ. فكيف بنا إذاً أمام خطة شاملة؟

بعد الكثير من الأخذ والردّ وتقديم مشروع أول وثان وثالث ويمكن رابع لقونة تقييد الرساميل، سقط المشروع أخيراً بضربة "عين التينة" القاضية. حيث نقل عن رئيس مجلس النواب نبيه بري قوله ان "الكابيتال كونترول لم يعد له وجود، وليس وارداً في أيامي ان يشرّع المس بأموال المودعين في المصارف. ولا ان يُمس بالدستور بطريقة استخفافية. هناك المادة ١٧٤ من قانون النقد والتسليف، فليلجأوا اليها".

### المادة ١٧٤

ذهب القانون غير المأسوف عليه، الذي خصص لحماية المصارف وليس المودعين، وبقيت المادة ١٧٤ الأشد "فتكاً". فعلى ماذا تنص هذه المادة من قانون النقد والتسليف؟

بعد تعديلها بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦١٠٢ تاريخ ١٠/٥/١٩٧٣ نصت المادة ١٧٤ من قانون النقد والتسليف على ما يلي:

- للمصرف المركزي صلاحية اعطاء التوصيات واستخدام الوسائل التي من شأنها ان تؤمن تسيير عمل مصرفي سليم.
- يمكن ان تكون هذه التوصيات والوسائل شاملة او فردية.
- للمصرف المركزي، خاصة بعد استطلاع رأي جمعية مصارف لبنان، ان يضع التنظيمات العامة الضرورية لتأمين حسن علاقة المصارف بمودعيها وعملائها.
- كما يعود له أن يحدّد ويعدّل كلما رأى ذلك ضرورياً، قواعد تسيير العمل التي على المصارف ان تتقيد بها حفاظاً على حالة سيولتها وملاءتها.

وهكذا بعد أكثر من خمسة أشهر على بدء تطبيق المصارف إجراءاتها التقييدية الاستثنائية، عدنا إلى نقطة الصفر، أو إلى ما دونها. خصوصاً إذا اعتبرنا ان التدابير لجهة التصرف بالودائع "الدولارية"، ستكون أصعب بكثير مع انتهاء أزمة "كورونا" وعودة الحياة الى طبيعتها.

### روح الإنقاذ المفقود

بالإضافة إلى إرجاع الحقوق لأصحاب الحسابات المصرفية، وإعطاء المودعين نوعاً من التطمينات وتسيير أمور التجارة والعلاقات الخارجية، فإن "الروح الذي يتحكّم بقانون الكابيتال كونترول سوف ينعكس مباشرة على الروح الذي سيتحكّم في مفاصل الرؤية للمقاربة الكلية للإنقاذ والنهوض بالإقتصاد"، يقول الخبير الإقتصادي د. كمال حمدان.

ففي الوقت الذي كان من المفترض فيه، ولا يزال ينبغي، أن يكون موضوع "الكابيتال كونترول" والقانون المتعلق به جزء من المقاربة الكلية الأشمل، التي وعدت الحكومة بانجازها خلال أسابيع معدودة أي في أواسط الشهر الطالع، أعيد، بحسب حمدان، "وضع العربة امام الحصان. وتبين ان هناك شبكة مصالح داخل الحكومة، وتباينات لها انعكاسات في الحسابات التحاصصية والمواقف والعلاقة مع المصارف، التي تربطها مع كل طيف من اطراف الطبقة السياسية حسابات مختلفة. فالطبقة السياسية والمصارف وجهان لواقع واحد مستمر منذ ٣٠ سنة ولغاية اليوم". فليس من الواضح لغاية الآن ما هي المقاربات التي تنوي الحكومة القيام بها في معالجتها الكلية، التي تقول انها تحفظ سلامة الودائع والمودعين وكيف ستعاود رسمة القطاع المصرفي الذي "لا يزال دفترياً واقفاً على قدميه"، يقول حمدان.

### تعطل التجارة

عدم تطبيق قانون الكابيتال كونترول" عادل، وترك تحديد مصير الأفراد والمؤسسات بيد المصارف سوف تكون له انعكاسات هائلة على القطاعات التجارية التي تعتمد بشكل اساسي على الإستيراد من الخارج. ففي حين كان يأمل التجار باعطائهم تسهيلات لجهة توفير الدولار المدعوم بنسبة معينة على غرار بقية القطاعات، أتت النتيجة سلبية، الأمر الذي سيدفع، بحسب عضو لجنة تجار بيروت، باسم البواب، "إلى خسارة مضاعفة للتجار والمؤسسات". فمن ناحية أولى، سيعجز التجار عن التصرف بودائعهم في المصارف وسيضطرون إلى شراء الدولار من السوق الثانوية بسعر يصل اليوم إلى ٢٧٠٠ ليرة، من أجل تسديد ثمن مستورداتهم. ومن الناحية الأخرى سيؤدي هذا الأمر إلى ارتفاع هائل في الاسعار، يترافق مع انخفاض القدرة الشرائية وإحجام المواطنين عن الإستهلاك. هذا الواقع سيدفع، برأي البواب، إلى "تراجع المبيعات وبالتالي إقفال المؤسسات وتشريد المزيد من العمال".

### ما الحل؟

يتفق الجميع على ان الشفافية، ومصارحة الرأي العام بحقيقة الأرقام وما ينتظرهم في المستقبل القريب هو المدخل لأي معالجة جدية. "فكل هذه التوجهات والأفكار الموجودة في المواقف الرسمية المعلنة تتغير عندما

نعرف حجم فجوة الحسابات المالية بين مصرف لبنان والمصارف ووزارة المال"، يقول حمدان. "فمن دون هذه الأرقام الدقيقة لا مقاربات جدية للأزمة".

مع أو بدون "الكابيتال كونترول" فان ما يجب التركيز عليه من قبل الحكومة هو توفير ضمانات لنحو ٩٥ في المئة من الحسابات المصرفية التي لا تتضمن أكثر من ٢٠٠ الف دولار اميركي، وهذا يتطلب، من وجهة نظر حمدان "أقداماً قوية، وقطع خيوط المصالح والمنافع المشتركة، واتخاذ قرار جريء بشأن ضريبة استثنائية تفرض على الثروة والودائع الكبيرة، وإجراءات تظهر مسافة فارقة بين بيان الحكومة التي تبنت في الشكل خطاب الانتفاضة، والتصرفات التي تقع في دهاليز العلاقات التخاصية والتبائية بين أطراف السلطة وبينهم وبين كبار المصرفيين".

## الحريري يستعجل العفو العام... وعون يدرس العفو الخاص

### غادة حلاوي

من بوابة الخوف من انتشار وباء "كورونا" داخل السجون عاد ملف العفو العام ليشكل مادة استثمار في السياسة قبل اي اعتبارات اخرى. الملف العقيم والعصي على المعالجة لاتصاله بملف الاسلاميين ممن ارتكب بعضهم جرائم ارهابية، وكبار تجار المخدرات، ألقى به رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في وجه حكومة الرئيس حسان دياب ككرة لهب يمكن ان تخرجه على الساحة السنية.

يوم زاره وفد من اهالي الموقوفين عام ٢٠١٧، وعد الحريري بقرب صدور قانون العفو العام الذي يعمل على إقراره مع رئيس الجمهورية في مهلة زمنية لا تتجاوز الشهرين كحد أقصى، قاطعاً الوعد بأن يشمل العفو العام القسم الأكبر من السجناء الإسلاميين، مع استفادة من لا يشملهم العفو من هذا القانون، وذلك عبر تخفيض العقوبات. لكن الملف بقي معلقاً رغم تحرك الاهالي واعتصاماتهم المتكررة امام قصر العدل.

ومع انطلاق الحراك الشعبي في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، أورد الحريري، ضمن بنود ورقته الإصلاحية، بنداً يتضمن العمل على اقرار مشروع قانون العفو العام بمهلة اقصاها نهاية العام الفائت. كان المقصود ان يمتص مثل هذا الإقتراح الشارع السني في الحراك فيساعد في صمود الحريري وحكومته امام غضب الشارع. لكن مع استقالة الحكومة لم يكن ممكناً إصداره بمرسوم، فأرسلته رئاسة الحكومة الى ادارة المجلس النيابي مع قوانين أخرى لاجل التقدم بها كاقترحات قوانين، وحين اجتمعت هيئة مكتب مجلس النواب للبحث في جدول اعمال الجلسة ومن بينها القوانين التي اعدتها اللجان الوزارية، قررت ادراج قانون العفو كإقتراح مُعجّل مُكرّر في جدول أعمال الجلسة التشريعية في ١٢ تشرين الثاني الفائت للاسراع في اصداره على ان يتم توقيعه من عدد من النواب. لكن الجلسة أُرجئت آنذاك لعدم اكتمال النصاب.

تراكمت الاحداث وتعاقبت حتى صار الملف طي النسيان الى ان عاد ليدخل مجدداً من باب المزايدة السياسية. ففي زمن الازمة المالية، وتفشي الكورونا، أثار رئيس الحكومة السابق وفي معرض التعليق على الاقتراح بالعفو

عن الذين تنتهي محكوميتهم بعد ستة أشهر لتخفيف الاكتظاظ في السجون "مصير مئات المساجين الاسلاميين الذين يدفعون ثمن التباطؤ في المحاكمات او يرزحون تحت قبضة التوقيف الاحتياطي منذ سنوات". معتبراً أن "هؤلاء أولى بالعمو في زمن الكورونا"، وأن "العمو العام بات مطلباً ملحاً يتقدّم على الحسابات الضيقة والكيل بمكاييل سياسية لم تعد مقبولة". وترافق موقف الحريري، مع تقدم كتلة "المستقبل" النيابية ممثلة برئيسها النائبة بهية الحريري من المجلس النيابي، باقتراح قانون معجل مكرّر بمنح عمو عام عن بعض الجرائم. فهل يمكن إقرار عمو عام في الظروف الراهنة؟

خلال زيارتها فاتحت وزيرة العدل ماري كلود نجم رئيس الجمهورية ميشال عون بموضوع السجون وما يمكن القيام به من خطوات هدفها معالجة الاكتظاظ داخل السجون لا سيما بعد انتشار كورونا. طلب منها الرئيس درس الحالات، كل على حدة ليتم القيام بالاجراءات وفق الاصول القانونية. وتقول المصادر ان رئيس الجمهورية لا يمانع إصدار قانون عمو خاص عن فئات محددة من المساجين ولكن بعد ان تتم دراسة الملفات من اللجنة القضائية المختصة وإطلاع مجلس القضاء الاعلى للتأكد من استيفائها الشروط.

وعلم ان وزيرة العدل طلبت ملفاً كاملاً عن اوضاع المساجين وسنوات محكوميتهم لمراجعتها، وان الاتجاه يسير نحو عمو خاص ينحصر بالإفراج التدريجي، وعلى دفعات عن فئات عدة من السجناء من بينهم:

- سجناء أنهموا محكوميتهم لكنهم لم يدفعوا الكفالات والرسوم المالية المطلوبة لإتمام أوراق خروجهم.
- سجناء أمضوا سنوات محكوميتهم من دون إثارة أي نوع من المشاكل، ولم يتبق لإطلاق سراحهم الا أشهراً قليلة.
- موقوفون تخطوا مدد توقيفهم القانونية، أو متورطون بجنح صغيرة أو اولئك المتورطون بجنايات لا تتجاوز عقوبتها العام الواحد. وتشير المعلومات الى ان مجمل عدد الملفات المنوي البت بها قد يفوق التسعة آلاف سجين ما يساهم في حل جزء من مشكلة السجون.

عامل آخر مساعد تمثل في الخطوة التي اعتمدها وزيرة العدل من خلال اعتماد الإستجابات عن بعد بواسطة الوسائل الإلكترونية، والذي مثل اجتهاداً في القانون وخطوة من شأنها ان تعجل في البت في ملفات قضائية بقيت مؤجلة لسنوات ولم تصدر بشأنها احكام.

في الرد على موقف الحريري ثمة من يستغرب في صفوف خصومه كيف ان "تيار المستقبل" الذي تسلم رئاسة الحكومة مرات متتالية، وكانت وزارة العدل كما الداخلية من حصته الوزارية، لم يقترح العمو العام ليتولى طرحة اليوم ككرة نار ملتية هدفها احراج رئيس الحكومة حسان دياب سنياً. يدرك الحريري ان مثل هذا القانون قوبل بخلاف سياسي بالنظر لما يعتريه من شمولية قد تطاول الموقوفين الاسلاميين المتهمين بقتل عسكريين، وأن رئيس الجمهورية لن يوقع اي عمو من شأنه ان يشمل هذه الفئات من المتهمين.

ويقول أحد المطلعين على هذا الملف إنّ هناك ثمة حساسية داخلية وخارجية فيه، من جهة مع وجود موقوفين غير لبنانيين لا ترغب دولهم بالإفراج عنهم واستردادهم، ومن جهة ثانية لا يزال قانون العفو العام خطأً أحمر داخلياً لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يوقعه وهو مستمر بوصفه موضوعاً خلافياً على أكثر من مستوى.

## الديار

وزارة العدل الاميركية تعترف بأن بروفيسور من هارفرد نقل «كورونا» بشكل غير آمن في الصين  
لبنان يحتاج الى سيولة وقرارات صعبة والحكومة ستعلن ان مؤسسة دولية فرضت ذلك كي تهرب من  
النقمة الشعبية

### قرارات صعبة مالية داخلية في لبنان واشراف دولي على الليرة وفرض شروط ورفع الـ TVA الى ١٥ و ٢٠ بالمئة

#### مسؤول تحرير رئيسي

يبدو ان نشر فيروس «كورونا» في العالم قد يكون جاء نتيجة خلق جائحة عالمية هي رد فعل جماعي هستيري  
لفرض حلول تغير واقعاً عالمياً قائماً لانتهاء مفاجئ وخلق واقع جديد مخطط له للوصول الى الهدف الـاهم.  
اعترفت الولايات المتحدة من خلال وزير العدل الاميركي رسمياً بالمسؤولية عن انتشار فيروس «الكورونا» في  
ووهان، وصدر أمس على لسان وزير العدل الاميركي انه تم اعتقال بروفيسور في هارفرد مسؤول عن الاسلحة  
البيولوجية ومرتبطة بعقود عمل مع وزارة الدفاع في اميركا بعد ان تأكد انه نقل وقام بتهديب فيروس «كورونا»  
الى ووهان في الصين بالتعاون مع مركز دراسات وابحاث علوم في ووهان، لكن عملية النقل لم تكن آمنة مما  
ادى الى انتشار السلاح البيولوجي الذي يعتبر اول خرق تاريخي في انتشار الاسلحة البيولوجية وظهور احد  
اسلحتها وهو فيروس «كورونا» الذي يمكن ان يقضي على الكرة الارضية، والاهم انه يشل الوضع الاقتصادي  
في العالم، ويغير هدف العولمة وفق خطة صينية لتغيير الواقع الذي تم فرضه على العالم وجعل مبدأ التجارة  
وخاصة تجارة الصين الى العالم تتغير، بعد ان فرض الرئيس الاميركي دونالد ترامب قرارات ضد الصين. كذلك  
الاتحاد الاوروبي فرض ضرائب على بضائع الصين، كما ان الصين وربما جهة ثانية دولية خطرة قد تكون على  
علم بتسريب هذا الفيروس الخطر الذي اسمه «كورونا» والذي لن ينتهي العالم منه قبل نهاية سنة ٢٠٢٠ بشكل  
كامل.

الصين لم تكن آمنة مما أدى الى انتشار السلاح البيولوجي الذي هو فيروس «كورونا»، وهذا يعتبر اكبر خرق  
دولي للسلام العالمي. وان البروفيسور الاميركي قبض مبلغ مليون و ٥٠٠ ألف دولار كي ينقل الى واهان فيروس  
«كورونا» كي تستعمله الصين وتصبح قادرة على تصديره ونشره في العالم، خاصة انه ينمو في المناطق الباردة  
في العالم، واميركا هي احدى دول العالم الباردة والشرق الاوسط واوروبا باستثناء افريقيا تقريباً.

وان البروفيسور الذي اعتقل، عمل معه خمسة من المساعدين تم اعتقالهم وستبدأ محاكمتهم قريباً، ولكن بشكل  
سري، وفي اطار المحكمة العسكرية الاميركية وليست المحكمة المدنية، وكل المحاكمات ستكون سرية جداً.

وقد حملت الولايات المتحدة المسؤولية للصين لنشر وباء «الكورونا» في العالم، فيما اعلنت موسكو انها لا تعلم شيئاً عن هذا الموضوع. وقالت الرواية الاميركية انه بعد نقل فيروس «كورونا» بطريقة غير آمنة، دون تحديد معنى كلمة غير آمنة، انتشر الفيروس في صفوف عدد من علماء مركز ووهان الصيني للحروب البيولوجية، وهؤلاء لم يشعروا بانتشار الوباء وانتشروا مع عائلاتهم في منطقة واهان. والصين لم تعلن عن انتشار الفيروس الا بعد ان اصبح العدد بالآلاف المصابين، وساهم البروفسور الاميركي مع مساعديه في اعطائهم الدواء المضاد الى حد ما للصينيين، وعاد الى الولايات المتحدة دون ان يكون الخبر قد انتشر عالمياً، او يكون فيروس قد انتقل عالمياً خارج منطقة واهان في الصين، انما عدم اعلان الصين عن انتشاره جعل حركة الطيران من الصين تنقل ملايين الصينيين الى العالم، وبدأ ينتشر في دول العالم من غير الصينيين وهم ينقلونهم الى مواطنيهم في بلدانهم بحيث انتشر بشكل واسع ولم يعد احد يستطيع السيطرة عليه.

ومنعت الصين نقل الدواء الذي جمعته بسرعة مع البروفسور الاميركي ومساعديه، واستطاعت السيطرة على مركز «كورونا» في ووهان حيث سمحت امس بعودة اهاليه الى مناطق جزئية في ووهان في الصين. لكن فيروس كورونا انتشر في العالم، وهو مرض ثقيل لا يحمله الهواء كثيراً، انما هو فيروس ثقيل تحمله الثياب والاحذية والزجاج والجلود الاصطناعية والبلاستيك، وكل واحد يبقى مدة ما بين ساعات الى ٧ أيام.

لم تكشف وزارة العدل الاميركية شيئاً عن الخطة من احداث نقل البروفسور الاميركي الذي اعتقلته في هارفرد في بوسطن احدى اهم ولايات مراكز الابحاث، لكن العالم لم يكتشف ان هنالك دولاً خبيثة جداً خاصة الصين التي نقلت هذا الوباء الى العالم. ولم تعلن فوراً عن الكارثة بل تركت الاف الطائرات تنقل ملايين الصينيين وتستقبل ملايين الوافدين الى الصين لشراء البضائع، وكلهم مصابون بوباء الكورونا ويعودون الى بلدانهم، وفي بلدانهم ينشرونه بين المواطنين حتى اصبح يكتسح العالم، باستثناء الجزء الاكبر من القارة الافريقية، ذلك ان دراسة علمية تقول ان وباء «الكورونا» يعيش جيداً في المناطق الباردة ولا يزدهر في الطقس الحار والحرارة العالية.

الصين سيطرت على الوضع ودول العالم اصبحت ضحية، والبروفسور الذي عاد الى هارفرد من الصين بدأ التحقيق معه منذ شهر حتى اعترف بما فعل وانه اخفى وباء «الكورونا» في معلبات خاصة بها، لكن لم يأخذ احتياطات وضع الرموز الذي تعلق كليا علماً من الالومنيوم المصفح وتمنع خروج «الكورونا» من هذه العلب. ويعتقد خبراء في المال والطب والاقتصاد ان الصين غيرت خريطة العالم وضربت اقتصاد دول العالم وانها تطمح ان تكون القوة المسيطرة على العالم اقتصادياً في العشر السنوات القادمة.

### وضع لبنان الاقتصادي والمالي الخطر وقرارات صعبة على اللبنانيين ورفع الـ TVA الى ١٥ و ٢٠ %

تتحضر مؤسسة مالية كبرى لبدء مفاوضات مع الحكومة اللبنانية لان لبنان يعاني من ازمة سيولة كبرى ويحتاج الى ٢٠ مليار دولار فوراً وهي مساعدة مالية من جهة داعمة ستطلبها المؤسسة المالية الدولية من دول مثل المانيا والاتحاد الاوروبي ودول الخليج الغنية وغيرها، على ان تشرف المؤسسة المالية الكبرى على صرف الاموال وعلى الزام لبنان بالاصلاحات المطلوبة، واذا لم ينفذ لبنان توقف ضخ السيولة وتتسحب من لبنان



وتتركه لمصير خطر قد ينهار فيها لبنان الى افلاس كامل. وتقول المؤسسة المالية الكبرى ان لبنان الذي يحتاج الى دعم كبير وسيولة كبرى ستتم مساعدته، خصوصاً ان الوضع الداخلي فيه في حالة مزرية والوجع يزيد ويتفاقم عند الناس. ولذلك فإن خطة المؤسسة المالية الكبرى لن يكون السبب في تراكم الألم، لان الوجع موجود عند اللبنانيين اصلاً منذ فترة سنوات وسنوات. اما الشروط التي ستضعها المؤسسة المالية الكبرى :

- أولاً : ستقيم مركزاً للإشراف المالي على صرف الاموال تحت مراقبتها، والاصلاحات المطلوبة التي سترعاها المؤسسة المالية الكبرى هي اولاً اصلاح قطاع الكهرباء في لبنان وقيام فيه المؤسسات الناطمة وغيرها كمجلس ادارة وكل ذلك وشراء معملتي انتاج كهرباء، على ان تقوم المؤسسة المالية الكبرى بدفع ثمن معملتي انتاج الكهرباء من اموالها وايقاف التحويل من الخزينة اللبنانية للكهرباء لسد العجز. واشترطت المؤسسة المالية الكبرى انه اذا قامت الحكومة بتحويل اي مبلغ من الخزينة اللبنانية للكهرباء لسد العجز، فان ذلك سيؤدي الى وقف خطتها، كذلك مخالفة اي بند من الاصلاحات التي تطلبها المؤسسة المالية الكبرى العالمية سيؤدي الى وقف عملها في لبنان والانسحاب.

- ثانياً : تنفيذ اصلاحات مؤتمر سيدر الذي يشمل اصلاح البنية التحتية، ومنها خصخصة جزء كبير من مرفأ بيروت ومطار بيروت والخطوط الخليوية والانترنت والخطوط الداخلية وشركة طيران الشرق الاوسط وكل المؤسسات التي تملكها الدولة اللبنانية وعليها علامات تجارية يجب خصصتها.

- ثالثاً : تحسين مناخ الاستثمار في لبنان عبر تسهيل معاملات فتح الشركات والتشجيع على اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، وان تكون المعاملات سريعة وكلها الكترونية.

- رابعاً : ستفرض المؤسسة المالية الدولية للمال الضريبة التصاعدية كي تشمل الاغنياء في لبنان وتخفف عن الفقراء، فالضريبة في لبنان منذ ٣٣ سنة هي ١٠ % وهذا يضرب الفقير ولا يأخذ حقه من الغني، لذلك على الضريبة التصاعدية ان تأخذ حقه من المواطنين اللبنانيين من الاغنياء الذين اقل واحد منهم من وزراء ونواب ورؤساء اجهزة امنية سابقين وحاليين وقادة محافظات وادارات في الدولة بات يملك مئات الملايين من الدولارات.

ولذلك ستكون الضريبة التصاعدية تدر للخزينة اللبنانية حوالي ٧ مليارات دولار سنوياً اذا تم تطبيقها بشفافية وقامت مؤسسات وزارة المالية اللبنانية بالتدقيق في الحسابات والارباح، لان الناتج القومي الذي يزيد عن ٤٥ مليار دولار وفق الضريبة التصاعدية يجب ان يعطي ٧ مليارات دولار. فلا يمكن للفقير في اسواق طرابلس القديمة ان يدفع ضريبة وراتبه ٤٠٠ دولار مثلما يدفع الرئيس نجيب ميقاتي الذي ثروته ٢٧ مليار دولار عشرة بالمئة.

كما سيتم فرض ضرائب عالية على المواد الاستهلاكية للطبقة الغنية والسيارات الغالية ثمناً، بينما يتم تخفيض الضريبة على السيارات والمواد الاستهلاكية كلها التي يستعملها الشعب وهي استهلاكية وغير غالية ورخيصة.

وعندما سيجتمع الدكتور حسان دياب رئيس الحكومة مع المسؤولين في المؤسسة المالية الكبرى سيتم الاتفاق على الخطة وبدء تنفيذها، وخلال ستة اشهر سيبدأ الاقتصاد اللبناني بالارتياح والمواطنون سيشعرون بأن وضعهم الاقتصادي تحسن، والدولار لم يعد شيوعياً مرتبطاً بسعر واحد هو ١٥٠٠ بل يكون متحركاً وفق الاقتصاد مثل الدولار الاميركي واليورو الاوروبي والين الياباني واليوان الصيني وكل عمولات الدول ذات الاقتصاد الحر. وعندئذ لا يعود على مصرف لبنان سحب سيولة من المصارف لتكوين احتياطات كبرى تضعف السيولة في الاسواق التجارية اللبنانية، وهذا ما حصل في الفترة ما قبل الاخيرة.

- خامساً : رفع ضريبة المقيمة المضافة من ١١ % الى ١٥ % لمواد استهلاكية محددة وعشرين بالمئة لمواد كماليات اخرى وستكون هذه اعلى ضريبة مضافة تقريباً في العالم يتم فرضها في لبنان. فالحكومة اللبنانية ابلغت المؤسسة العالمية المالية انها غير قادرة على فرض ضريبة مضافة بقيمة ١٥ او ٢٠ بالمئة، فأجابت المؤسسة المالية العالمية ان اللبنانيين يتعذبون حالياً وهم في ازمة كبرى ولان رفع القيمة المضافة سيحسن الاقتصاد والوجع الموجود عند اللبنانيين سيكون ذاته. لكن الحكومة طلبت من المؤسسة المالية العالمية ان تعلن انها هي التي فرضت القيمة المضافة كيلا تقوم ثورة شعبية او نقمة شعبية في وجه الحكومة الحالية، وكل ما هو مطلوب من القرارات التي تطلبها المؤسسة المالية العالمية ان تعلنه ان تكون في لبنان كيلا تكون النقمة في وجه الحكومة بل في وجه المؤسسة المالية العالمية.

- سادساً : ربط الليرة اللبنانية بسياسة المؤسسة العالمية المالية الكبرى، وان اي قرار مالي، حتى وان كان مصرف لبنان مستقلاً بقانونه سيتم الحد من صلاحياته وربطه بالمؤسسة المالية العالمية التي ستشرف على الهندسة الفعلية لكيفية السيولة وادارة الاموال في المصارف وفي الاقتصاد اللبناني وكيفية تكوين الودائع في المصارف والدخول على اللجنة مراقبة المصارف وعلى كيفية تحديد سعر الليرة اللبنانية بحيث لا تبقى ٢٦ سنة على سعر واحد ١٥٠٠ ليرة بل تكون الليرة اللبنانية حرة لان لبنان هو اقتصاد حر وترتفع وتهبط الليرة اللبنانية وتصعد وفق قوة اقتصاد لبنان، ولن يكون من حق مصرف لبنان تحديد سعر ثابت لليرة اللبنانية كما فعل طوال ٢٦ سنة مما ادى الان، نتيجة الازمة السياسية ونتيجة عدم الاصلاح ونتيجة هندسات مالية، الى فلتان الدولار الى ٣ الاف ليرة بل ستشرف المؤسسة المالية الدولية الكبرى على ترك الحرية لسعر الليرة اللبنانية، على ان يكون الامر في اطار الاقتصاد الحر في لبنان.

- سابعاً : اعداد خطة لرفع مستوى الصحة في لبنان تجعل من لبنان دولة متقدمة صحياً وطبياً وعلى مستوى المستشفيات واجراء تغيير في قوانين وزارة الصحة بشكل عميق حيث لا تبقى وزارة الصحة كما هي الان ضعيفة وذات قوانين بالية وقديمة، وستصح المؤسسة المالية الكبرى العالمية بتعاون لبنان مع دول معينة لرفع مستوى الصحة في لبنان والمستشفيات، اضافة الى تغيير الحكومة لقوانين وزارة الصحة بشكل كامل.

- ثامناً : الحوكمة الرشيدة والشفافية ومحاربة الفساد في الشق المؤسساتي وخاصة القضاء اللبناني، وإذا وصلت التقارير الى المؤسسة الدولية للمال عن ان القضاء اللبناني تتدخل فيه سياسة وليس قضاء عادلاً، فإن المؤسسة العالمية الاولى ستفرض وقف عملها فوراً، لان الاتفاق سيكون شاملاً وكاملاً بكل بنوده، واي بند لا يتم تطبيقه يتم توقيف الخطة كلها بكاملها. ومحاربة الفساد في كل مؤسسات الدولة وفي الوزارات والادارات والاجهزة الامنية ويحث كم يجب ان يكون عدد عناصر الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي والاجهزة الامنية ومصاريفها على اساس ان لبنان بعد الجدار مع العدو الاسرائيلي وبعد الوضع في سوريا اصبح دولة في ظل اتفاق الهدنة خارج الحرب. وبالتالي يجب ان يكون لبنان في وضع حالة سلام كامل في المنطقة وغير قابل لاي حرب او اصطدام مع اي جهة في كل منطقة الشرق الاوسط. كما ان اللجنة المالية الدولية ستقيم مؤسسة تدرس تعرض لبنان الى الفساد وكل حالة فساد سيتم الاعلان عنها والمطالبة بمحاكمتها.

- تاسعاً : تمكين المؤسسة المالية العالمية من التعقيم الخارجي لربط سعر العملة بالاقتصاد الحر وعدم فرض سعر واحد بسعر الليرة بل يكون سعر الليرة متحركاً غير السعر الذي تم فرضه ٢٦ سنة على لبنان بسعر ١٥٠٠ ليرة وادي الى جمود الاقتصاد اللبناني جموداً كاملاً لان الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر بينما الليرة اللبنانية كانت تحت نظام شيوعي اشتراكي، اي فرض سعر واحد للعملة مثل الدول الشيوعية والاشتراكية كما حصل في لبنان لتحديد سعر الليرة اللبنانية ٢٦ سنة بسعر ١٥٠٠ ليرة بدل تركها حرة رغم قوة الاقتصاد وترك الناس تسحب اموالها وودائعها من المصارف بحرية تامة شرط ان لا تكون العمليات تبييض اموال او اموال للارهاب تحصل عبر السحب من المصارف. ولكن يجب اعطاء الحرية الكاملة للمواطنين بسحب قروضهم، بخاصة القروض الصغيرة من تعويضات وتقاعد وإنهاء مسألة تثبيت سعر الليرة اللبنانية وجعلها حرة لان لبنان بلد اقتصاد حر ولا تقوم الا دول الشيوعية والاشتراكية بتثبيت سعر عملتها الوطنية.

هذا وطلبت الحكومة اللبنانية رسمياً بصورة سرية ان تعلن المؤسسة المالية الكبرى في العالم هذه القرارات ورفع ضرائب ورسوم جديدة من قبلها على الشعب اللبناني، مع ان اقتصاد لبنان سيتحسن جدا في ظل خطة المؤسسة المالية الكبرى، وسيصبح المواطن اللبناني مرتاحاً لراتبه وسيولة بين يديه وحركة الاقتصاد ومجيء شركات استثمار الى لبنان عربية ودولية وخاصة اوروبية، وقد تأتي شركات اميركية ايضا للاستثمار في لبنان بعد نجاح خطة المؤسسة المالية الدولية، والحكومة لا تريد ان تتحمل هذه القرارات لان نقمة شعبية ستقوم في البداية ضدها الى ان تعطي نتيجة هذه الخطة، في حين ردت المؤسسة المالية الكبرى في العالم ان على لبنان الالتزام بالاصلاحات بحذافيرها وكل بند. والخطة مؤلفة من ٦٧٥ صفحة درسها خبراء اكبر مؤسسة مالية في العالم للبنان، وذلك كي تحقق المؤسسة المالية الكبرى نجاحاً في لبنان على غرار ما حصل في هولندا وايرلندا. اما اذا نظرنا الى تعامل مصر والاردن مع هذه المؤسسة المالية الكبرى فالتجربة لم تكن ناجحة تماماً لضعف بنية المؤسسات والنسبة العالية من الفساد وعدم تمكن هذه الدول من محاربة الفساد بشكل جيد.

- عاشرًا : سيكون الحق للمؤسسة المالية الكبرى في توجيه اسئلة الى الحكومة اللبنانية عبر رئاستها عن اي عمل فساد او عن اي تلميز لمشروع يتم تلميزه في لبنان، وكل مشروع يجب ان يكون بمناقصة واضحة وشفافة. كما يمكن للمؤسسة المالية الكبرى الاستماع لقضاء من القضاء اللبناني بشكل سري في جلسات سرية لمعرفة حقيقة القضاء العادل ومحاربة الفساد فعليا، وكل ذلك لا يتخطى الشؤون الادارية والمالية. كذلك لم تقبل ان تتدخل الاجهزة الامنية والجيش وكافة المؤسسات الامنية في شؤون الاقتصاد اللبناني.

وبالنسبة للسيادة اللبنانية وبالنسبة لقرارات الدولة والحكومة لا علاقة للمؤسسة المالية الكبرى فيها، بل لبنان يبقى بلداً ذا سيادة على نفسه وعلى شعبه وعلى قراراته الخارجية، انما المؤسسة المالية يكون محصوراً عملها بالمال والعمل الاداري ومحاربة الفساد وانشاء المؤسسات على قاعدة بعيدة عن الغش وقيام قضاء عادل وجعل لبنان دولة متقدمة اقتصاديا ولن تتدخل هذه المؤسسة المالية الكبرى في اي شق سياسي داخلي لبناني، وسيكون ضابط الاتصال الاول مع المؤسسة المالية الكبرى في العالم رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب. ولم يتم التطرق الى المقاومة وحزب الله في المحادثات السرية جدا بين وفد صندوق النقد الدولي ومسؤولين لبنانيين، وقالت المؤسسة المالية الكبرى ان هذا الموضوع لا يعنيها بل هو من صلاحية مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة.

## حزب الله مُطمئن للوضع الحكومي : الحريري لن يعود على حسان أبيض

### بولا مراد

تبدو قيادة حزب الله القلقة من الواقع الصحي لجهة انتشار «الكورونا» بشكل مخيف في معظم الدول كما من ارتفاع عدد الاصابات في لبنان، مرتاحة للواقع الحكومي رغم كل ما تم التداول به في الايام الماضية عن اهتزاز الحكومة يمهد لسقوطها وبخاصة بعد تهديد رئيس المجلس النيابي نبيه بري بالانسحاب منها على خلفية تعاطيها مع ملف المغتربين.

وإذا كان البعض يعول على ما يحكى عن خلاف بين قوى السلطة على التعيينات المرتبطة بنواب حاكم مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، يشكل سببا رئيسيا في نفس اساسات الحكومة التي يعتبرونها غير متينة، تؤكد مصادر مطلعة على أجواء حزب الله أن الوضع الحكومي متين جداً رغم كل الأجواء التي تحاول بعض قوى المعارضة المتضررة اشاعتها ظناً أنها بذلك تحقق حلمها بالعودة الى جنة الحكم، لافتة الى انه وبعد تشكيل حكومة الرئيس حسان دياب، وصلنا بعد ما يردده مقربون من تيار «المستقبل» لجهة انها لن تصمد أكثر من ٣ أسابيع وأن الرئيس السابق سعد الحريري سيعود على حسان أبيض، مشبهين وجوده على رأس السلطة التنفيذية بوجود رئيس المجلس النيابي نبيه بري على رأس السلطة التشريعية، لتثبت لهم الوقائع ان اي تشبيه في هذا المجال لا يمت للحقيقة بصلة وان الحريري أخطأ حساباته، مرة جديدة، عندما تكبر على كل الطروحات التي تم التداول بها لتشكيل حكومة جديدة، معتقدا انه سينجح في فرض شروطه وتشكيل حكومة تتسجم مع الطلبات

الاميركية والخليجية بعد سقوط حكومة دياب بعد ايام من تشكيلها. وتضيف المصادر: «لا نعرف اذا كان هناك من اصدقائه الخارجيين من اقنعه بهذا السيناريو لاحراق ورقته، ام ان مستشاريه الذين أفشلوا كل تجربته السياسية وضعوا المسمار الاخير في نعش «الحريرية السياسية» من خلال حثه على ملاقاته يد الثنائي الشيعي التي كانت ممدودة حتى النهاية، ودعوته لقطع كل التواصل مع بعثا والشروع في اطلاق النار على الوزير السابق جبران باسيل وتياره».

ولا تخفي المصادر أن حزب الله ومع تفاقم أزمة كورونا بدا قلقا من قرار ما قد يتخذه الرئيس دياب لجهة التثني بعد تضاعف التحديات الحكومية، وبخاصة أن حمل الأزميتين الاقتصادية والمالية وحده يوازي أثقالاً كثيرة وكبيرة حملتها الحكومات المتعاقبة منذ الطائف حتى اليوم، الا ان رئيس الحكومة الاختصاصي أثبت عن كفاءة وجدارة وقدرة على تجاوز المطبات واحدا تلو الآخر، وعن ادارة ممتازة لمجمل الملفات، وهو ما فاجأ حقيقة القوى المتحالفة معه حاليا تماما كالقوى المعارضة له، وهو ما جعلها تكثف حملتها لمحاصرته وافشال مهماته. وتضيف المصادر: «ولعله رغم كل السوادوية التي تتركها أزمة كورونا ليس فقط في لبنان بل في دول العالم أجمع، فانه كان لها ايجابيات محددة على الوضع المالي مع تراجع الانفاق والاستهلاك اضافة لتمرير قرار وقف دفع الديون المستحقة بسلاسة»، لافتة الى ان الازمة دفعت بأكثر من ٢٣ دولة أخيرا لاعلان عدم قدرتها على دفع ديونها والتوجه لاعادة الهيكلة والجدولة.

وإذا كان الخلاف الذي طفا الى العلن في الساعات الماضية حول كيفية التعامل مع أزمة اللبنانيين المغتربين الراغبين بالعودة الى بلدهم، والذي ظهره الرئيس بري بتهديده بتعليق تمثيله في الحكومة، طرح لدى البعض اكثر من علامة استفهام، تؤكد المصادر ان «الموضوع سلك طريقه النهائي للحل، وما حصل مجرد اختلاف على المقاربة والتعبير، فلا يجب ان ننسى اننا ولأول مرة بكنف حكومة من الاختصاصيين غير المتمرسين بالسياسة والذين يقولون ويطبقون ما يرون فيه مصلحة عامة من دون ان يقوموا بحسابات سياسية لا يتقنونها أصلا».

## هذا ما حصل بين بري ودياب في لقائهما الأخير...

رئيس المجلس كان يعرف أن البعض سيأخذ موقفه التصعيدية الى «زوايا سياسية»

**محمد علوش**

لم يكن رئيس المجلس النيابي نبيه بري يسعى للتصعيد السياسي مع حكومة حسّان دياب، وغير صحيح أنه يريد زوالها، خصوصا في هذه الفترة الصعبة التي يمرّ بها البلد، ولكي يتذكر الجميع فإن نبيه بري كان المساهم الأول والأبرز لحصول حكومة دياب على ثقة المجلس النيابي، وهذا من باب ذكر، إن نفعت الذكرى، تقول مصادر رئيس المجلس النيابي.

لا يبالي الرئيس بري بتعليقات سياسية عابرة عندما يتعلق الأمر بملفات حيوية بالنسبة إليه بحسب المصادر، ومنها ملف المغتربين، الذي لطالما كان في مقدم اهتمام بري، خصوصا بعد أن وصلت إليه رسائل المغتربين

قبل ٢٤ ساعة من اجتماعه برئيس الحكومة في عين التينة الأسبوع الماضي، تناشده بحسب المصادر العمل على إعادتهم الى لبنان.

في تلك الرسائل التي وصلت الى عين التينة من دول الاغتراب، كان أقساها من افريقيا، اذ حملت معها مخاوف اللبنانيين هناك من «الموت»، إما مرضاً، وإما قتلاً، لأن المرض إن انتشر فسيقضي على كثيرين لن يتمكنوا من الثقة بالنظام الصحي، كما سيعني فتح أبواب السرقات، لذلك كان لا بد من تحرك سريع من رئيس المجلس. شرح بري لدياب حساسية الموضوع، وأهمية استعادة اللبنانيين، نقول المصادر، مشيرة الى أنه أبلغه بأن الكلفة لن تكون مشكلة لأن المغتربين سيتحملونها، وأبلغه أيضاً أن حركة أمل، لن تبخل بتقديم العون والمساعدة، حتى انه تحدث عن احزاب أخرى ستكون جاهزة للمساعدة لاحتواء الوافدين وحجرهم، لانه يعلم بأن الحكومة وحدها قد لا تكون قادرة على هذا العبء، وشجعه على اتخاذ القرار داخل الحكومة. وتضيف المصادر: «تفاجأ بري بما صدر عن الحكومة لناعية انتظار تاريخ ١٢ نيسان، فبدا وكأن اللقاء مع دياب لم يحصل، لذلك كان القرار بالتصعيد، لان المسألة متعلقة بحياة وموت المغتربين»، مشيرة الى أن بري عندما قرر التصعيد كان يعلم بأن البعض سيأخذ الموقف الى زوايا سياسية، ولكن كان لا بد من التصعيد لان حجم الملف أكبر من أن ينتظر.

عندما صعد رئيس المجلس، تفاجأ رئيس الحكومة، بحسب المصادر، لذلك حاول استيعاب ما يحصل، ونجح بعد الاستعانة بحلفاء بري، مشددة على أن الحكومة ستتجه الثلاثاء لإعلان خطة العودة، بينما تتم التحضيرات في لبنان لحجر العائدين على قدم وساق، والذين قد يزيد عددهم بحسب المصادر عن الـ ٢٥ ألف لبناني، مع بدء وصول الاستثمارات الى كل الدول التي تضم راغبين بالعودة.

لا تخفي المصادر استياء بري من الأداء الحكومي في أكثر من ملف، لعل أبرزها ملف قانون الكابيتال كونترول، الذي حاول رئيس المجلس جعله من مصلحة المودعين، وحوّله بعض من في الحكومة الى قانون لمصلحة المصارف، ولعل هذا الملف بحسب المصادر هو من بدّل طريقة تعاطي بري مع الحكومة، بينما في ملف التعيينات تشير المصادر الى أن لا مشكلة شخصية لرئيس حركة أمل مع الملف، بل المشكلة هي نفسها، تتكرر مع كل عملية تعيين، وهي بنيات البعض الاستثنائية، لذلك كان موقف حركة أمل والى جانبها حزب الله، مع تأجيل التعيينات حالياً لحين الخروج من أزمة «كورونا»، لافتة النظر الى أن المشكلة ليست بالأسماء إنما بالآليات.

يعيبون على رئيس المجلس علاقاته السياسية بخصوم الحكومة تضيف المصادر، وتحديدًا بتيار المستقبل، والحزب التقدمي الاشتراكي، وكأن في العلاقات الجيدة بين القوى السياسية اللبنانية عيباً ما، ولكن لهؤلاء تقول المصادر المقربة من بري: «لم يكن بري يوماً عدواً للبناني، ولن يكون، والرجل الذي لطالما لعب دور الجامع، سيبقى في هذا الموقع، وهو لم يبدّ المصالح الشخصية على العامة باختيار تحالفاته كما فعل بعضهم مع القوى نفسها التي ينتقدونها اليوم، وهذه القوى التي يتحدث عنها البعض كانت لاعبا أساسيا إيجابيا بحصول الحكومة على الثقة داخل المجلس النيابي، يوم تخلى بعض النواب من المحسوبين على الحكومة عن واجب تأمين النصاب».



# الجمهورية

## مجلس وزراء «كورونا» - إغترابي» يقرّ خطة لإعادة المغتربين

### المانشيت

لا يمضي يوم إلا ويرتفع فيه عدّاد المصابين بفيروس «كورونا»، وقد بلغ امس ٤٣٨ مصاباً، و ١٠ وفيات، ولكن الأمل موجود في ان يبدأ هذا العدّاد بالانخفاض في قابل الايام، في حال تزايد الالتزام الشعبي بالإجراءات المُتخذة للوقاية منه، على رغم من التوقعات المتشائمة، بأنّ فترة الحجر المنزلي ستطول اكثر مما هو مقرّر، ليس في لبنان فقط، بل في العالم أجمع.

من المنتظر ان يشهد هذا الاسبوع إعادة او استعادة المغتربين الراغبين للعودة الى الديار من افريقيا وغيرها من القارات، هروباً من «كورونا» الذي انتشر ايضاً في بلدان الاغتراب، وسيكون هذا الملف محور البحث في جلسة مجلس الوزراء غداً، في ضوء الصرخات والدعوات التي انطلقت من كل حذب و صوب في الداخل والخارج، ملحة على إعادة المغتربين، والتي بلغت ذروتها في تلويح رئيس مجلس النواب نبيه بري بتجميد مشاركة وزرائه في الحكومة، اذا لم تتخذ الإجراءات العاجلة لإنقاذ هؤلاء المغتربين.

وتتواصل التحضيرات لجلسة مجلس الوزراء المقررة في السراي الحكومي بعد ظهر غد، بعدما عمّت الأمانة العامة للمجلس السبت الماضي جدول اعمالها متضمناً بندين هما:

١- المستجبات الناتجة من اعلان التعبئة العامة، كما والبحث في الاوضاع والاقتراحات المتعلقة باللبنانيين الموجودين خارج لبنان، في ظل ازمة كورونا.

٢- تحديد كلفة الكشف وعلاج المصابين بفيروس «كورونا».

### شروط وآلية

وقالت مصادر وزارية لـ«الجمهورية»، أنّ البحث في الآليات التي يجب اعتمادها لتنظيم عودة من يريد من المغتربين بات متقدماً. وأنّ البحث تركّز حتى الآن حول قدرة الحكومة والوزارات والدوائر المعنية الصحية منها والديبلوماسية والأمنية، والتي ستشارك في العملية، مع العلم أنّ من سيشترك في هذه العملية هي وحدة خاصة من ضباط وعناصر المديرية العامة للأمن العام ومن وزارتي الصحة العامة والخارجية والمغتربين وفريق من الأمانة العامة لمجلس الوزراء والهيئة العليا للإغاثة.

وأكدت المصادر، أنّ من الصعب تحديد عدد الراغبين في العودة في ظل فقدان اي رقم او احصاء ثابت حتى الساعة. ذلك أنّ بعض الذين كانوا راغبين في العودة قد عدلوا عنها. بالإضافة الى أنّ مجموعة أخرى من الراغبين بالعودة هم من المصابين بالفيروس، ويرغب البعض منهم بالعودة، وهو ما يُلزم التوصل الى آلية تُنفذ



بالتعاون بين لبنان والدول المعنية. فبعض هذه الدول تصرّ على تطبيق القوانين الصارمة المُعتمدة لجهة السماح لبعض منهم بالعودة الى لبنان، وسط تدابير إدارية وأمنية وطبية استثنائية، للثبوت من قدرتهم على مغادرة البلدان التي يعيشون فيها، والثنبت من اوراقهم الثبوتية منعاً لوجود مطلوبين بينهم.

وفي معلومات لـ«الجمهورية»، أنّ الاتصالات أدت الى تكليف وزارة الصحة فرقاً طبية متخصصة ستنتقل في الطائرات التي ستتوجّه الى حيث المغتربين لإجراء الفحوص الطبية الضرورية لهم قبل انطلاقهم منها، وللتثبت من إمكان وجود مصابين بينهم لعزلهم في طريق العودة على الطائرة، قبل جمعهم في مراكز للحجر في لبنان وإجراء الترتيبات التي تحمي سلامتهم وسلامة عائلاتهم في بيروت.

وفي هذا الإطار، قالت مصادر طبية لـ«الجمهورية»، أنّ بعض القوى السياسية والحزبية أنجزت تحضير مواقع للحجر في الجنوب ومناطق مختلفة لجمع المغتربين فور عودتهم الى لبنان. ومن بين الترتيبات المُسبقة ما أنجزه «حزب الله» من مراكز للإيواء في الجنوب قبل ايام عدة، وهو ما يكشف حجم التحضيرات التي انجزها قبل إطلاق الدعوة الى استعادة المغتربين من افريقيا.

وفي المعلومات ايضاً، أنّه في حال تبيّن أنّ عدد المصابين كبيراً ستُخصّص لهم طائرة خاصة معقمة ومزودة بالتجهيزات التي تسمح بانقلهم من دون تسرب الفيروس، على أن يُنقلوا مباشرة الى المستشفيات المخصصة لهذه الغاية حسب حالتهم الصحية المثبتة بالتقارير الطبية المتوافرة ان خضعوا لمثل هذه الفحوصات حيث كانوا.

## التعيينات

والى «العَدَد الكوروني» غير الهادئ، فإنّ العَدَد السياسي هو الآخر لم يهدأ بعد، اذ يُسجّل كل يوم شيء جديد من «الكابيتال كونترول» الى «الهيركات» وما بينهما من تعيينات مصرفية (في حاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف)، وقضائية، الى حد أنّ الخلافات حول هذه الملفات قد تُغرق عمل الحكومة لمكافحة «كورونا» التي تهدّد السلامة العامة، بمزيد من الإخطار، خصوصاً اذا استمر عدّاد المصابين في الارتفاع يوماً.

وعلمت «الجمهورية»، أنّ الأفرقاء المعنيين بالتعيينات المصرفية سلّموا اسماء مرشحيهم عبر الوزراء الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء التي ستوضبها اليوم تمهيداً لإدراجها على جدول اعمال جلسة مجلس الوزراء التي ستُعقد الخميس المقبل في القصر الجمهوري. وأشارت هذه المعلومات، أنّ تيار «المستقبل» بزعامه الرئيس سعد الحريري يسجّل اعتراضاً على هذه التعيينات.

## «القوات»

وفي سياق متصل، قالت مصادر «القوات اللبنانية» لـ«الجمهورية»، أنّ «الخلافات الحصصية حول التعيينات تُظهر أنّ الفريق الذي يقف خلف تأليف الحكومة لا يقيم وزناً ولا اعتباراً للانهايار المالي الحاصل الذي يستدعي وحده إعادة تغيير كل النهج المتّبع، والذي أوصل البلاد الى الكارثة الحاصلة، الأمر الذي يؤكّد وجهة نظر

«القوات» بضرورة تأليف حكومة اختصاصيين مستقلين، منعاً للمحاصصات والزبائنية وإفساحاً في المجال أمامها لإرساء دولة المؤسسات التي غيّبتها الأكثرية الحاكمة تغليباً لمصالحها».

واعتبرت هذه المصادر، «أنّ سياسة الهروب إلى الأمام أدّت وتؤدي إلى تسريع وتيرة الانهيار، فيما المطلوب هو العودة إلى الدستور والقانون والآليات الشفافة». وذكرت بأنّ «القوات» كانت «تقدّمت باقتراح قانون ينصّ على آلية واضحة للتعيينات، ولو تمّ إقراره لكانا وفرنا كل هذه الخلافات التي لم ولن نتوقف طالما أنّها قائمة على منطق المحاصصة، فيما الآلية هي الوحيدة الكفيلة باستبعاد الخلافات وتعيين الأكفأ، أي الشخص المناسب في المكان المناسب».

ورأت مصادر «القوات»، أنّ «الخلافات في التعيينات وتجميد التشكيلات القضائية وعدم إعلان الخطة المالية والاقتصادية وغيرها من الملفات، تشكّل مؤشرات غير مطمئنة الى مسار الأمور، في لحظة وطنية حرجة جداً على أثر أزمة مالية معطوفة على أزمة صحية كانت تستدعي استنفاراً وتسريعاً للخطوات والإجراءات والقرارات، من أجل انتشار لبنان من الانهيار وإيصاله إلى شاطئ الأمان. ولكن، وبإسأل، على رغم ما وصلت إليه البلاد، ونصف الشعب اللبناني بات تحت خط الفقر، ما زالت الاكثرية الحاكمة تتصرّف وكأنّ الوضع بألف خير ومصرّة على مواصلة النهج المدمّر نفسه».

### «كورونا»

وعلى صعيد «كورونا»، علمت «الجمهورية»، أنّ فريقاً من وزارة الصحة العامة، اخضع رئيس الحكومة حسن دياب والوزراء والامين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية والمدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير لفحص «الكورونا» اثناء وجودهم في ورشة العمل التي شهدتها السراي الحكومي السبت الماضي، بغية التثبت من سلامتهم، وما إذا كان الفيروس طاولهم، وجاءت نتائج الفحوص التي صدرت أمس سلبية، وإنّ اياً منهم لا يحتاج الى حجر منزلي.

وكانت وزارة الصحة العامة افادت في التقرير اليومي أمس، عن آخر الإصابات بفيروس «كورونا»، أنّ عدد الحالات المثبتة مخبرياً في مستشفى الحريري الجامعي ومختبرات المستشفيات الجامعية المعتمدة إضافة إلى المختبرات الخاصة، بلغ ٤٣٨ حالة، بزيادة ٢٦ حالة عن السبت الماضي. كذلك سُجّلت حالتا وفاة لمريضين يعانيان من أمراض مزمنة، كلاهما في العقد الثامن من العمر، أحدهما في مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي، والثاني في مستشفى «اوتيل ديو» الجامعي، ما زاد عدد الوفيات الى ١٠.

### السفارة الإيطالية أعدت خطة الإجلاء..

وفي السياق، تؤكّد سفيرة لبنان في إيطاليا ميرا ضاهر لـ«الجمهورية»، أنّ «لا إصابات ضمن الجالية اللبنانية في إيطاليا»، وتشير، أنّ «السفارة عمدت منذ اللحظة الأولى لتفشي الوباء الى تسجيل أسماء من يرغب بالعودة الى لبنان».

وتوضح ظاهر، أنّ «إحدى المعوقات لعودة المغتربين هي عدم توفّر فحوصات الـ PCR للجميع، الأمر الذي ترفضه إيطاليا كما لبنان».

وتطرقت ظاهر الى أزمة الطلاب الذين يعيشون في شمال إيطاليا، حيث البؤرة الرئيسية لتفشي الفيروس، مشيرة، أنّ «السفارة أبلغت الجميع منذ بداية الأزمة البدء بالحجر المنزلي، ولكن جاءت أزمة المصارف وصعوبة تحويل الأموال لهم، ما أثر سلباً على معنويات الطلاب، ولذلك باتوا يرغبون بالعودة السريعة في غياب أي إمكانية للعمل، وبالتالي تضاؤل قدرتهم على دفع أقساطهم».

وتضيف ظاهر، أنّ «غالبية الطلاب في إيطاليا لديهم إقامات مؤقتة مرتبطة بإنهاء دراستهم، وهؤلاء يتراوح عددهم بين ٧٠٠ و ٨٠٠ ويرغب حوالي ١٥٠ منهم العودة الى بلدهم، لكنّ مدة الحجر طالت على طلاب متوسط أعمارهم لا يزال فتياً، وبالتالي لا يمكنهم الصمود أكثر في هذه الظروف، فهم في بلد غريب، ولا أفق لنهاية الأزمة».

وعن تفاصيل الخطة المُعدّة، أكّدت ظاهر «التواصل مع المعنيين في إيطاليا لإنجاز الأمور اللوجستية من ضمنها عملية الإجماع»، مشيرة في السياق، «أنّ السفارة جمعت الداتا الأساسية المتعلقة باللبنانيين، والطلاب يقومون مجدداً بتعبئة الإستمارات التي أرسلها الأمن العام اللبناني ووزارة الخارجية».

ودعت ظاهر «الى ضرورة إعلام السفارة ببعض التفاصيل المرتبطة بالطائرات التي ستجلى الراغبين بالعودة، وفي اي مطار ستتواجد، لأنّ هذه الخطوات تساعدنا في وضع آلية لدرس اماكن التجمّع والتوقيت كما تقسيم الأعداد داخل كل طائرة، بما يتناسب مع شروط الاختلاط المحددة لمكافحة هذا الفيروس».(ص٧)

### الوضع المالي والاجتماعي

اقتصادياً ومالياً، بدأ الوضع الاجتماعي يضغط أكثر فأكثر على الحكومة، التي تبدو عاجزة من حيث القدرة، ومن حيث الواقع السياسي، الذي كشف عورتها في الايام القليلة الماضية، عن مواجهة هذه الأزمة التي يُتوقع أن تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

وفي موازاة مطالب شرائح واسعة في المجتمع بمساعدات مالية فورية، لا تزال الخطط الحكومية محصورة بنقاشات حول طريقة توزيع بعض الحصص الغذائية، التي لن تحلّ المشكلة بالتأكيد.

في غضون ذلك، لا يزال ملف مشروع «الكابيتال كونترول» يستأثر باهتمام الاوساط المالية والاقتصادية، لمعرفة ما اذا ما كان قد صُرف النظر نهائياً عنه، أم أنّه سيتمّ تقديم مشروع آخر، بعد معالجة النقاط التي كانت موضع خلاف من حيث المضمون.

وقد تبين أنّ المشروع السابق مجحف جداً في حق المودع، الأمر الذي دفع رئيس المجلس النيابي نبيه بري الى الاعتراض عليه.

وفي هذا السياق، كشف مصدر مطلع لـ«الجمهورية»، أنّه سبق وسمع كلاماً ينبغي التوقّف عنده، إذ أنّ مسؤولين وامتولين سوريين وعراقيين لديهم ودائع في المصارف اللبنانية، يعتبرون أنفسهم متضررين من أي قانون لتقييد الرساميل والودائع، لأنّه يؤمّن تغطية للمصارف لكي تُبقي على ودائعهم مجمّدة.

وقال المصدر: «من المؤكّد أنّ ما جرى عكس اعتراضاً على مضمون المشروع، وهذا أمر مشروع ومفهوم. في المقابل، ينبغي تصحيح الخلل، وسد الثغرات القائمة في المشروع، وتحسين ظروف المودع، وحماية حقوقه. لكن لا بدّ من قانون ينظّم مسألة الرساميل، لأنّ في ذلك مصلحة وطنية».

الى ذلك، ربط المصدر نفسه بين الحملة التي تتعرّض لها الحكومة وبين تكليف مجلس الوزراء وزير المال غازي وزنة إجراء كشف مُعمّق على حسابات مصرف لبنان لتبيان الارقام بوضوح ودقة. وأكّد المصدر نفسه، «انّ بعض اركان المنظومة السياسية يخشون هذا الامر، لأنّهم لا يريدون كشف الحقائق امام الرأي العام، حيث سيتبيّن حجم الأزمة المالية، ومسؤولية السياسيين قبل سواهم عن الوصول الى هذا الدرك الخطير».

### المصارف تؤمّن الطلاب

وفي ملف أزمة الطلاب اللبنانيين العالقين في الخارج، دخلت المصارف اللبنانية على خط المعالجة، وأعلنت جمعية مصارف لبنان في بيان، أنّ المصارف «ملتزمة تحويل المبالغ المناسبة للطلاب اللبنانيين المقيمين في الخارج، إذا كان لدى هؤلاء الطلاب أو ذويهم حساب مصرفي في لبنان».

كما أعلنت المصارف، أنّه «في حال قرّرت السلطات اللبنانية إعادة من يرغب من هؤلاء الطلاب الى لبنان، بسبب الأوضاع الراهنة، فإنّ المصارف على أتمّ الإستعداد لتحويل ثمن بطاقات السفر لمصلحة شركة طيران الشرق الأوسط بالدولار الأميركي لكلّ طالب راغب في العودة ولديه حساب في المصارف اللبنانية».

## أزمة وباء... أم إفلاس سلطنة؟

### نبيل هيثم

في زمن الكورونا، هل ثمة مجال بعد للتردّد في اتخاذ قرارات من شأنها تأمين أدنى حق من حقوق اللبنانيين المقيمين والمنتشرين في كل أصقاع العالم المضروب بالوباء؟

ليس بالإجراءات الوقائية وحدها ينجو الانسان. ثمة حاجة إلى تأمين مقومات الصمود في خضم «حالة التعبئة»، بنسختها المشدّدة، التي أضافت مزيداً من الضغوط على المواطن، من كل الاتجاهات: حكومة متخبطة في مواجهة أزمات متلاحقة، بعضها اقتصادي وبعضها صحي؛ كارتيلات اقتصادية وسياسية تسعى للاستثمار في الأزمات إلى أقصى الحدود؛ و«ترنذات» إعلامية تعدّ على الانسان أنفاسه وتلقي عليه يومياً دروساً صباحية ومواعظ ليلية في أصول الحجر الصحي، بدلاً من تفعيل آليات رسمية لذلك.

حتى الآن، وبصرف النظر عن حالة التعبئة والإجراءات المُتخذة، لا تبدو حكومة حسان دياب مستعدة للمبادرة باتجاه تأمين مقومات الصمود، إلّا بإجراءات موعودة، تجعل حصول اللبناني على حقوقه الطبيعية أقرب إلى

حلقات تسوّّل، كذلك القائمة على أبواب المصارف. فكل ما طرحته الحكومة حول إجراءات الوقاية من الكورونا، حتى الآن، وضع الناس بين خيار الموت بالفيروس أو الموت بالحسرة.

صناديق المساعدات الغذائية الموعودة ليست ما يريده اللبناني، وإنما الحفاظ على كرامته الإنسانية التي تبدأ باحترام وجوده، بإجراءات ملموسة، المدخل إليها أن تُظهر الدولة اللبنانية، ولو لمرة واحدة، أنّها دولة قابلة للحياة، وليس دولة تغمرها الخفة والهشاشة.

المساعدات الغذائية الموعودة للأسر، التي جعلها الفيروس أسيرة شبّح الجوع لا قيمة لها، إذا لم تقترن بألية شاملة تؤمّن اللبناني أقل ما يُمكن أن يساعده في تحمّل ضغوط «التعبئة العامة»، من حقوقه التي لا مَنّة لأحد عليه فيها، ابتداءً من تحرير أمواله المُصادرة من قبل «بلطجية» القطاع المصرفي وعصاباته، وصولاً إلى تأمين الأمان الصحي بشكل حاسم، وفي طليعة ذلك، تفعيل إجراءات الطوارئ، لتأمين أماكن الحجر الصحي للمصابين بالفيروس، بدلاً من أن يصبح الأمر رهن استنسابية فردية ومناطقية تحت عناوين مختلفة من بينها «حق الملكية الخاصة» في الأماكن المُقترحة، و«عدم نقل العدوى» إلى البلدات «الآمنة»، أو رهن مزايدات حزبية تركز «فدرالية» التصديّ للوباء كبديل عن منطق الدولة الجامعة للكل.

حتى إذا ما نُظر إلى أمر المساعدات الحكومية من منطلق «فلس الأرملة»، فإنّ الأداء الحكومي جعله أداة للزبائنية اللبنانية المعهودة، حتى قبل وضع القرار بشأنه موضع التنفيذ، وهو ما يتبدّى في ما يُسمّى زوراً «خطة طوارئ اجتماعية» التي بات مصير مئات آلاف اللبنانيين فيها رهن الاستنسابية «الفدرالية» ذاتها، التي لا تريد الحكومة اللبنانية تجاوزها بمعايير موحّدة بعيداً من أيّ ولاء حزبي أو طائفي أو مناطقي.

أما فضيحة الفضائح التي تكشفت في أزمة كورونا، فأنت من الخارج، أو بمعنى أصح من لبنان المنتشر.

هل كانت هناك حاجة لأن يضطر رئيس مجلس النواب نبيه بري الى أن يرفع السقف، إلى درجة التلويح بتعليق التمثيل في الحكومة، التي كشفت عن هشاشتها يوم قرّرت التسوية بمصير أولئك الذين تُوجّه إليهم نداءات المؤازرة في كل استحقاق أو بعبارة أدق عند كل كارثة وطنية؟

هل كانت هناك حاجة إلى تذكير الحكومة بنتائج التحقيق الذي أجراه المرصد الجامعي للواقع الاجتماعي والإقتصادي في جامعة القديس يوسف قبل أربع سنوات حول «المساهمة المالية للمغتربين وأثرها على الأوضاع المعيشية في لبنان»، والتي تُظهر أنّ الأسر الصغيرة هي التي تتلقّى تحويلات بانّت الملاذ الوحيد في زمن الشح المفروض من قبل المصارف، وبأنّ أفراد هذه الأسر تضمّ الفئات الأكبر سناً، وهي اليوم الفئات الأكثر تعرّضاً لمخاطر كورونا، وبأنّ الإنفاق على الطبابة يُعتبر الحمل الأكثر ثقلاً لدى الأسر التي تتلقّى مساعدات مالية من المغتربين، بجانب أنّ ٦١,٤ في المئة من العائلات تستعمل التحويلات من أجل الغذاء، و ٥٨,٩ في المئة من أجل مصاريف السكن؟

قبل فترة حدّر رئيس الحكومة حسان دياب، من أنّ الدولة اللبنانية، وفي ظلّ الانهيار الاقتصادي الراهن لم تعد قادرة على حماية مواطنيها بعدما فقدوا ثقتهم بها.

يصح هذا التصريح - الذي ضاع في غياهب الأزمات المتلاحقة في لبنان - على أزمة كورونا الحالية، والتي تُنذر يوماً بعد يوم بأن تتحول إلى أزمة صحية كاشفة لأزمة السلطة الحاكمة: عدم توفير مقومات الصمود في خطة «التعبئة العامة» يعني أنّ الدولة عاجزة عن حماية لبنان المقيم... التلكؤ في إعادة المغتربين إلى بلادهم يعني أنّ الدولة عاجزة عن حماية لبنان المغترب... والتحديات المقبلة اقتصادياً واجتماعياً تعني أنّ ما تبقى من دولة ينحدر نحو «فدراليات» يروّج لها البعض تلميحاً وتصريحاً، بأنّها باتت خشبة الخلاص الأخيرة!

التعامل الحكومي مع أزمة «كورونا»، وبصرف النظر عن شقّه التقني، الذي ما زال قادراً اليوم على كبح «السيناريو الإيطالي»، لا يبشّر بالخير حين يتعلق الأمر بفيروسات أخرى باتت معها المناعة اللبنانية مفقودة.

فيروس الإفلاس، هو أشدّ فتكاً من فيروس «كورونا»، والمعالجة الحكومية ما زالت تراوح مكانها، وتسير في منحى خطة الطوارئ الصحية نفسها، لجهة التركيز على الحلول التسكينية بدلاً من العلاج الفعّال، وهو ما تبدّى في محاولة توظيف مشروع قانون «الكابيتال كونترول» عبر تعديلات سعى «وزراء المصارف» لإدخالها عليه، بما يخدم مصالح وباء المصارف الذي يصيب كل لبناني اليوم، وهو ما أدّى إلى سحبه، دونما بديل.

فيروس المحاصصة والفساد بدوره أشدّ فتكاً من فيروس «كورونا»، والمعالجة الحكومية لا تبدو مختلفة. التعيينات في مهبّ الخلافات التقليدية بين قوى السلطة، والتشكيلات القضائية بدورها في بورصة الحسابات السياسية والطائفية، بما يعطلّ أي فرصة جدية للخروج من أزمات وجودية لا ترف فيها للمناورة وكسب الوقت.

بهذا المعنى، فإنّ أزمة «كورونا» ليست سوى عنوان هامشي من أزمة نظام .. العداوات السلبية كلها مستمرة لأعلى طاقتها، عداا الإصابات، عداا الوفيات، عداا المصارف، عداا الفرص الاقتصادية، عداا الوقت، عداا العمر .. وحدها الحكومة ما زال عدااها يسير خارج الزمان والمكان!

## حكومة "الحركة بلا بركة"

### شارل جبور

أيّ متابع لحركة الحكومة يخرج بانطباع واضح بأنّها، ربما، من أنشط الحكومات المتعاقبة: اجتماعات لرئيس الحكومة على مدار الساعة، وأكثر من اجتماع للحكومة في الأسبوع، وبين كل اجتماع واجتماعات وزارية في مواضيع محدّدة، وعلى رغم كل ذلك لا نتائج عملية حتى الساعة.

لا يكفي أن تكون الحكومة كخلية النحل في حركة لا تهدأ على مدار الساعة، فهذا أمر جيد لا شك، ولكن الأهم ان تكون حركتها هادفة ضمن مسار واضح المعالم وخطة مكتملة الأوصاف وقادرة على اتخاذ القرارات المناسبة ترجمة لرؤيتها المالية والاقتصادية والإصلاحية.

صحيح انّ الحكومة شكّلت في مرحلة صعبة للغاية واستثنائية وأمامها تحديات كبرى باعتبار انّ لبنان في صلب انهيار مالي غير مسبوق، ولكن الصحيح أيضاً انّ فرص نجاحها قائمة ومتوفرة في حال أرادت ذلك، وتحديداً

في حال أراد رئيسها حسان دياب ان يتجاوز الخطوط الحمر الموضوعة أمامه من الأكثرية المشكلة للحكومة، خاصة وأنّ الفشل سيتحمّل دياب تبعاته شخصياً بسبب عدم إقدامه، وتقيداً بسياسة الأمر الواقع.

وحتى الأكثرية المكونة للحكومة سترمي بالفشل على دياب بسبب تطّيبها خلفه وعدم إقرارها بمشاركة علنية، والدليل أنّ مصادر النائب جبران باسيل رفضت الاتهامات الموجهة إليه بالمحاصصة في التعيينات وألقت بالمسؤولية على الحكومة، فيما الجميع يعلم أنّ كلام المصادر منافٍ للحقيقة، ولذلك على رئيس الحكومة ان يختار بين إنقاذ البلد ونفسه، وبين تحميله منفرداً تبعات الفشل الحتمي، لأنّ استمرار الحكومة على المنوال الحالي يعني اصطدامها بالحائط المسدود.

والفارق بين حكومة دياب وحكومتى الرئيس سعد الحريري يكمن في افتقارها للتوازن داخلها كونها مشكّلة من لون واحد، وبالتالي أي توازن سيكون من مسؤولية رئيس الحكومة الذي يملك ورقتي قوة تحصنان دوره ومهمته: الورقة الأولى انه في حال قرّر الاعتكاف او الاستقالة لا بديل عنه، وأي بديل لن يقبل التكليف بشروط الأكثرية الحاكمة، ولأنّ الوضع المالي الكارثي يجعل الأكثرية الحاكمة تتمسكّ بدياب لا العكس كون البديل هو الفوضى، وبالتالي عليه ان يستفيد من هذا الواقع من أجل تحقيق ما تعدّ تحقيقه في السنوات السابقة، ما يعني أنّ عليه ان يخوض مواجهة حافة الهاوية مع هذه الأكثرية، وخلاف ذلك يعني فشله وفشل حكومته.

كل المؤشرات تؤكد أنّ الأكثرية الحاكمة تريد مواصلة سياسة ترقيع نفسها من أجل الحفاظ على مكتسباتها في الدولة ظناً منها أنّ باستطاعتها أن تزوج بين استمرار إمساكها بمفاصل السلطة، وبين إدارة التفليسة القائمة، ولكنها لا تضع في حساباتها أنّ هذه السياسة التي أوصلت لبنان إلى الانهيار ستقوده إلى الانهيار الشامل واستطراداً إلى الفوضى، إذ يستحيل إقناع الناس بالخروج من الشارع مقابل تشكيل حكومة على صورة الحالية، كما يستحيل إقناع الثلاثي «المستقبل» و«القوات» و«الإشتراكي» المشاركة في حكومة إنقاذية من دون تنازلات مؤلمة يُقدّم عليها الثنائي الشيعي والعهد، فيما الثلاثي السیادي بات على قناعة راسخة بأنّ الإنقاذ مع الأكثرية القائمة متعذّر ومستحيل، ولهذا السبب يتمسكّ بحكومة اختصاصيين مستقلّين.

فالتحدي الأساسي للحكومة هو التحدي المالي والاقتصادي، ولم تثبت لغاية اليوم بأنها على قدر هذا التحدي، فلا خطة مالية واقتصادية بعد، وهذا التأخير في الإعلان عن الخطة لا يمكن تفسيره إلا بكونه ينمّ عن خلافات وعدم قدرة على وضع رؤية إصلاحية طموحة، بدليل أنّ الحكومة العاجزة عن تعيين نواب حاكم مصرف لبنان وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، والحكومة العاجزة عن وضع آلية عصرية وحديثة للتعيينات بفعل إصرار مكّوناتها على الزبائنية والمحاصصة، لن يكون بمقدورها تحقيق أي خطوة إصلاحية فعلية.

فعلی قاعدة «المكتوب يقرأ من عنوانه» فإنّ سلوك الحكومة في يومياتها يتراوح بين حكومة تصريف أعمال، وبين إدارة لوضع عادي لا استثنائي كما الحال اليوم، ويتطلب خطوات استثنائية لا شكلية، ويستحيل على حكومة لا تقطع مع ممارسات سابقة وغير قادرة على الإطلالة على اللبنانيين بحلّة جديدة من باب التعيينات التي تساوي بين الجميع وتفضي إلى تعيين الأكفأ ولا تأخذ من أحد على حساب أحد بل تصبّ في مصلحة

الدولة، بأن تكون قادرة على إقفال أبواب الهدر والفساد التي تشكل مصلحة مباشرة وحيوية للأكثرية الحاكمة وأصعب بكثير من ملف التعيينات.

وعلى رغم أنّ الانهيار يطال الجميع من دون استثناء، ولكن الجانب الإيجابي لهذه الحكومة التي تشكلت من لون واحد يكمن بإظهارها أنّ الفساد، وليس فقط مصادرة القرار السيادي، تتحمّل الأكثرية الحاكمة مسؤوليته برفضها الإصلاح الحقيقي لكونه يقطع برزقها غير الحلال من أموال الدولة والناس، فيما مسؤولية بعض القوى السيادةية تنحصر في مسايرة هذه الأكثرية والتماشي معها.

فالفشل هذه المرة سيتجاوز حكومة دياب أو مقولة سياسات الـ ٣٠ سنة الماضية التي يندرج بها الفريق الأكثرية ليصيب فريق ٨ آذار مباشرة، لأنه لو كانت هنالك إرادة فعلية للإنقاذ لكان تمّ هذا الإنقاذ في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي كانت من لون واحد، وكان تمّ أيضاً مع العهد الحالي وأخيراً مع الحكومة الحالية، وكان تمّ أيضاً وأيضاً في أي حكومة من الحكومات المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٥ لو كانت لدى فريق ٨ آذار النية بذلك، ولكن هذا الفريق الذي يُصادر القرار السيادي ويمنع الدولة من تحمّل مسؤولياتها قد ظهر متلبساً بأنه يحول دون تحقيق الإصلاح كونه المستفيد الأكبر من الفساد والفوضى المؤسساتية، إنما مع فارق أساسي هذه المرة انه أصبح مكشوفاً أمام اللبنانيين، وأنّ هذا الواقع سيقود إلى انهيار كل شيء.

لقد بات من الصعب مبدئياً الرهان على نجاح الحكومة، فكل المؤشرات تدلّ على فشلها الحتمي إلا في حال قرّر رئيسها ان يقلب الطاولة، لأنّ الرهان على نيات الفريق الأكثرية ليس في محله، وبالانتظار لا يمكن توصيف الحكومة وحركتها سوى بحكومة «الحركة بلا بركة».

## الإمارات: إردوغان أخطر من إيران

### جوني منير

تحت ذريعة مواجهة فيروس «كورونا» ومساعدة الشعب السوري في الصمود، أعلنت كل من دمشق و ابو ظبي عن الاتصال الهاتفي الذي اجراه ولي عهد ابو ظبي الشيخ محمد بن زايد بالرئيس السوري بشار الاسد، وهو الاول من نوعه، والذي جرى الإعلان عنه رسمياً لمسؤول خليجي منذ اندلاع الأحداث في سوريا في العام ٢٠١١.

صحيح أنّه كان سبق لدولة الامارات ان فتحت ابواب سفارتها في دمشق نهاية عام ٢٠١٨ بعد حوالي ٧ سنوات على إغلاقها، إلا أنّ الاندفاع الإماراتية عادت وابطأت من زخمها نتيجة ضغوط اميركية، على اعتبار أنّ الوقت لم يحن بعد للانفتاح على الرئيس الاسد، بانتظار استكمال التسويات السياسية. لكن هذه التسويات لم تتضح بعد، فما الذي دفع ولي عهد ابوظبي للقيام بخطوته هذه؟

الواضح أنّ حرب إسقاط الرئيس الاسد واستبدال النظام انتهت منذ مدة بعيدة وتحديداً، منذ ان قرّرت روسيا الدخول عسكرياً الى الساحة السورية وعلى اساس تحالف كامل مع الرئيس الاسد.



ومنذ ذلك التاريخ أخذت التطورات العسكرية منحى مختلفاً وصولاً الى القضاء على اي وجود عسكري مناهض للأسد باستثناء ادلب. وهنا تكمن المشكلة بالنسبة للعديد من العواصم العربية وخصوصاً ابوظبي والرياض والقاهرة. فالمشروع الذي حمله الرئيس التركي اردوغان، والقاضي بتوسيع النفوذ التركي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ومنكناً على تحالفه مع قطر وحركة "حماس" إضافة الى "الاخوان المسلمين"، يثير هلع العديد من الأنظمة العربية التي تعتبر نفسها مستهدفة، لا بل أنّ استمراريتها مهدّدة بالخطر. ومن هنا، أضحت اولوية الصراع لهذه القوى الحدّ من تمدّد نفوذ اردوغان باتجاه الجسم العربي. هذا ما حصل ويحصل في ليبيا وهذا ما يحصل في سوريا انطلاقاً من ادلب. ذلك أنّ تركيا، ومن خلال الفصائل والتنظيمات السورية المتحالفة معها، تسيطر حالياً على حوالي ٣ آلاف كلم، بعد نجاح الجيش السوري، مدعوماً من الطائرات السورية، في تقليص المساحة التي كانت تشكّل زهاء ٧ آلاف كلم ٢ بداية الصيف الماضي.

في ادلب تتواجد عناصر مسلحة تشير التقديرات الى أنّ مجموعها حوالي ٥٠ الف مسلح، ما قد يؤسس لاحقاً لأن تصبح ادلب في وضع يشبه وضع غزة، ولكن وفق مهام ووظيفة مختلفة.

الإنتفاخ الاماراتي كان سبق وواكبه انفتاح مصري هادئ وصامت، تولّاه رئيس المخابرات المصرية عباس كامل، الذي زار دمشق أخيراً بعد زيارة كان قد قام بها الى القاهرة اللواء علي مملوك. وكان الإعلام المصري يواكب معارك ادلب بتعاطف وتأييد "للحرب ضد الإرهاب المدعوم من المستعمر العثماني اردوغان"، كما ورد في وسائل اعلام مصرية. وتردّد أنّ الرئيس الروسي بوتين ساهم في تقريب المسافة بين ابو ظبي ودمشق. فروسيا تريد لدمشق استعادة دورها العربي وتكوين واقع ضاغظ يؤدي الى ضرب المجموعات المتطرفة الموجودة في ادلب والانتهاه منها. فيما الرئيس السوري يريد استكمال بسط نفوذ الدولة السورية على اوسع مساحة ممكنة من الاراضي السورية. اما تركيا فتريد، إضافة الى دور اكبر في الشرق الاوسط، الانتهاه من الميليشيات الكردية ووقف تدفق النازحين السوريين الى داخل تركيا. لكن وبخلاف بعض التحليلات التي ظهرت، فإنّ اوساطاً دبلوماسية معنية تؤكّد أنّ خطوة ابو ظبي حصلت من دون تنسيق مسبق مع السعودية، ذلك أنّ الرياض، وان كانت تتقاطع مع ابو ظبي في موضوع مواجهة التمدّد التركي ومحاربتة أينما وُجد، إلا أنّ حرب النفط المفتوحة الآن بينها وبين موسكو، تضع امام خطوة الانفتاح على النظام السوري الحليف لموسكو بعض العوائق.

بالتأكيد هذا لن يؤثر أبداً على التحالف القائم بين الامارات والسعودية، فالمسألة تتعلق بالتكتيك لا بالجوهر. أضف الى ذلك، تساؤل الرياض حول مصير خلايا المجموعات المتطرفة بعد الانتهاه من ادلب. وهل سيسعى احد لاستقطابها او تسليمها او استخدامها؟ واذا انتهت ادلب، فهل سيشكل ذلك انتصارات لروسيا ام لإيران؟ وهل ستستفيد ايران وتحقق نقاطاً لصالحها في اطار استراتيجيتها بترسيخ نفوذ طويل الامد لها في سوريا؟

الواضح أنّ كيفية التعامل مع ايران تشكل أيضاً نقطة تمايز ما بين السعودية والامارات. فالامارات التي أنهت وجودها العسكري في اليمن وأنجزت انسحاباً كاملاً معلناً، أمرت بإرسال مساعدات طبية الى ايران للمساعدة في مواجهة وباء "كورونا"، استجابة لنداء وزير الخارجية الايرانية بأنّ بلاده بحاجة للمساعدة. يومها علّقت صحيفة "واشنطن بوست" بالقول، إنّ الأعداء يساعدون بعضهم لمواجهة "كورونا". والامارات، التي تعتبر بأنّ الحرب

النفطية القائمة بين السعودية وروسيا لا فائدة منها وستأتي بالضرر، تعتقد بضرورة تحييد ايران وأذرعها، للتفرغ لمواجهة التمدد التركي الساعي الى قلب الأنظمة العربية.

لا بل انّ هنالك من يتوقع تسخيناً اميركياً ايرانياً قريباً، وهو ما يدفع لتحييد الخليج والبقاء بعيداً من اي تطورات دراماتيكية. فعدا المعلومات التي تتحدث عن نيّة ترامب بتحويل الانظار عن مآسي "الكورونا" في الداخل الاميركي والانهيارات التي تصيب الاقتصاد الاميركي، برفع مستوى المواجهة مع ايران في العراق، فقد سُجل انضمام حاملة الطائرات الاميركية الثانية "يو اس اس ايزنهاور" الى زميلتها "يو اس اس ترومان" في المنطقة للمرة الاولى منذ سنوات عدة، اضافة الى ارسال انظمة دفاع صاروخي جوي من نوع باتريوت. وهو ما يعني أنّه جارٍ تحضير المسرح العراقي للتفجير.

من هذه الزاوية يمكن تفسير الإنكفاء الاماراتي في لبنان عن الانتفاضة الشعبية التي حصلت ولو بعد اسبوعين او ثلاثة على بدئها. وقيل إنّ الامارات آثرت عدم اثاره "حزب الله". وحصل ذلك بالتزامن مع انسحابها من اليمن. ولأنّه جرى رصد حضور تركي - قطري ولو ضعيف في شمال لبنان، سعت ابو ظبي الى إعادة ترتيب واقع تيار "المستقبل" من خلال استقبال الرئيس سعد الحريري لبضعة ايام. والهدف بالألّا تتآكل هذه الحالة السنيّة المعتدلة لصالح السلفيين والمتطرفين.

وخلافاً لما قيل يومها، فإنّ هذا الدعم للحريري لم يكن لمواجهة "حزب الله"، بل لمنع انهيار الحالة السنيّة المعتدلة وحلول آخرين مكانها. وجاء اجتياح "الكورونا" ليقطب الدنيا ويؤجّل زيارة الحريري الى السعودية للقاء الامير محمد بن سلمان.

وبالعودة الى الساحة السورية، فإنّ همساً يدور حول زيارة للرئيس الجزائري الى دمشق، تعمل على تعبيد الطريق امام عودة دمشق الى جامعة الدول العربية. وبالتالي يصح التساؤل ما اذا كان اتصال محمد بن زايد بالاسد هو بداية لمرحلة جديدة؟

## خطة مساعدة المتأثرين بأزمة كورونا:

مئات آلاف العائلات تحتاج الدعم

عماد مرمل

مع اقتحام فيروس كورونا الاراضي اللبنانية، وإعلان التعبئة العامة والحجر المنزلي في مواجهته، أصيب الجسم المستنزف للاقتصاد بشلل شبه كامل، على مستوى معظم مفاصله، ما أدى إلى حصول تداعيات معيشية مؤلمة وبالتالي تفاقم معدلات الفقر. وسعيّاً الى احتواء «العوارض الاجتماعية» لوباء كورونا أنجزت وزارة الشؤون الاجتماعية خطة متكاملة تهدف إلى الاستجابة لاحتياجات الأسر الأكثر هشاشة وتأثراً بالأزمة الصحية والاقتصادية الطارئة، فما هي تفاصيل تلك الخطة؟

تقدّم الخطة المقترحة من وزارة الشؤون الاجتماعية تصوّراً كاملاً وآلية شاملة لمساعدة العائلات المصنفة أصلاً تحت خط الفقر، وتلك التي ساءت أحوالها بعدما فرض فيروس كورونا على أفرادها العاملين، خصوصاً المياومين منهم، الإقامة الجبرية في المنازل.

لكنّ هذه الخطة لم تفر بعد كرزمة متكاملة في مجلس الوزراء، بل يمكن القول انه يجري، حتى الآن، تطبيقها بالمفرّق وعلى القطعة، بينما يتطلب التصدي للتحدي الاجتماعي المفروض اعتماد استراتيجية شاملة تغطي كل الزوايا والتفاصيل.

وتعتبر مصادر رسمية مواكبة لهذا الملف أنّ المطلوب توزيع دقيق ومتناغم للدوار بين الجهات الرسمية المعنية بتقديم المساعدات، وكذلك إيجاد مرجعية واحدة تمسك بالدفة وتشرف على الإدارة والتنفيذ، إذ إنّ جهات عدة تتولى حالياً جمع الداتا المتعلقة بالمحتاجين ووضع آليات تطبيقية للمساعدة، حتى ضاعت الطاسة واختلط الحابل بالنابل الى حد كبير، بفعل كثرة الطباخين.

وتلقت المصادر إلى أنّ الازمة طويلة، وقد تستمر أشهراً، «ولذا يجب أن تتم برمجة التمويل وتنظيمه على قاعدة النفس الطويل، وعدم حرق المراحل واستهلاك الامكانيات في فترة قصيرة من دون التحسّب للاحتتمالات المستقبلية».

وتشدد على أنّ من شأن إقرار خطة رسمية وواضحة أن يوقف الاجتهادات في مقارنة هذا الملف الحيوي والانساني، ويسمح بالحصول على دعم من بعض المؤسسات والمنظمات الدولية التي لا يمكن أن تقدّم مساعدة مالية للبنان من دون وجود خطة ترتكز عليها.

وتنشر «الجمهورية» في ما يلي النص الكامل للخطة التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية:

### اولاً: الخلفية والاهداف

يكاد اللبنانيون أن ييأسوا من الحالة الاقتصادية والمعيشية التي تتخبّط فيها البلاد منذ واسط التسعينات (...). ومؤخراً، جاءت أزمة نقشيّ فيروس كورونا لتقضي على ما كان مؤملاً أن يساهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية والانمائية.

في ظل هذا الوضع المتردي، يأتي دور مؤسسات الدولة ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية في ادارة الاستجابة للأزمة وتوفير المتابعة والمساندة للأسر الأكثر هشاشة وتضرراً (...)

وقد يشكل التحدي الاكبر ليس تأمين المساعدات بشتى انواعها، سواء اكانت مالية او عينية او خدمات صحية او اجتماعية او غيرها فحسب، وإنما تحديد من هم بحاجة الى المساعدة والدعم من فئات المجتمع بأقل هامش من الخطأ، وفي وضع آلية اجرائية لضمان النزاهة والانصاف والشمول وتقادي الهدر في عملية توزيع المساعدات (بحيث لا تستفيد الاسرة ذاتها من اكثر من مساعدة خلال مدة زمنية معينة من اكثر من جهة او مصدر).

بناء عليه، تهدف خطة الاستجابة السريعة هذه الى تقديم منهجية العمل لإدارة الازمة واستهداف الأسر الأكثر حاجة وتضرراً، وتحديد المساعدات والخدمات المطلوب تقديمها للأسر المذكورة بالاولوية، وتوزيعها للأسر المذكورة خلال فترة ثلاثة اشهر قابلة للتمديد وفقاً للحاجة.

### ثانياً: منهجية العمل

١- قواعد الاستجابة للأزمة:

- أ - إعمال مبادئ التكاملية والتعاقد والمشاركة في الاستجابة والتنسيق لإدارة الأزمة (...)
- ب - إعمال مبادئ التكافل والتضامن بين مختلف القطاعات والمقيمين على الاراضي اللبنانية، والهيئات المانحة (...)
- ج - الاعتماد على نهج اللامركزية (...)
- د - إعمال مبدأ الفعالية في تحديد الأسر المستهدفة في الخطة بأكثر الآليات مرونة وسرعة (...)
- هـ - إعمال مبادئ الحياد وعدم التمييز (...)
- و - إنشاء قاعدة بيانات واحدة للأسر الفقيرة وبنك موحد للمساعدات المالية والعينية (إذا أمكن).
- ز - الاعتماد على التشاركية والتطوعية (افراد او مؤسسات).
- ح - مراعاة مبادئ حفظ السلامة، لجهة التأكيد على وجوب تقادي المقابلات في المنازل، والتجمعات على اختلافها، واحترام اجراءات الوقاية في النقل والانتقال والاتصالات والتواصل.

### ٢- الأسر المستهدفة:

سوف يتم توزيع المساعدات والخدمات على الأسر الفقيرة، وتلك التي تضررت نتيجة الازمة الاقتصادية التي تفاقمت منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٩، وتداعيات تفشي وباء كورونا، ويمكن تصنيفها على الوجه التالي:

#### اولاً - أسر ليس من الضرورة التحقق من حاجتها للدعم في المرحلة الاولى، وهي:

- أ - الأسر المصنفة، من خلال مشروع استهداف الأسر الأكثر فقراً، بأنها من الأسر في وضع فقر مُدقع وتحمل بطاقة «حياة»، باستثناء الأسر التي تستفيد من البطاقة الغذائية (الاسر من حملة بطاقة «حياة» يبلغ عددها حالياً ٢٨٠٠٠ أسرة يضاف إليها ١٥٠٠٠ أسرة من حملة بطاقة «حياة» والبطاقة الغذائية).
- ب - أسر الاطفال والمسنين وذوي الحاجات الخاصة وغيرهم ممن يبيتون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصوصاً المتعاقد منها مع وزارة الشؤون الاجتماعية (يتجاوز عددهم ٢٥٠٠٠ طفل ومُسَنّ وشخص من ذوي الاعاقة /الحاجات الخاصة).
- ت - أسر الذين يطبّقون إجراءات العزل او الحجر بناء على طلب من وزارة الصحة العامة.
- ث - أسر مصابي الالغام (ما يقارب ٤٣٠٠ أسرة).

ج - أسر سائقي السيارات والباصات العمومية.

ح - الأسر التي تقدمت بطلب لدى مشروع استهداف الأسر الأكثر فقراً للاستفادة من خدمات المشروع، والتي أجريت لها زيارات منزلية وتم تعبئة استمارة تقييم لقياس مستوى فقرها وتبين أنها تقع تحت خط الفقر الأعلى.

### ثانياً - أسر يقتضي التحقق من حاجتها للمساعدة:

أ - أسر صيادي الأسماك المسجلين لدى وزارة الزراعة اللبنانية.

ب - أسر السجينات والسجناء.

ت - أسر العاملين الذين تم تسريحهم من عملهم (...).

ث - الأسر التي تقدمت بطلب لدى مشروع استهداف الأسر الأكثر فقراً للاستفادة من المشروع، ولم يتم إجراء زيارات منزلية لها حتى هذا التاريخ (لا يتجاوز عددها ١٠٠٠٠٠٠ أسرة).

ج - كل أسرة تطلب مساعدة أو خدمة، شرط التحقق من أنها من الأسر المحتاجة.

لا بد من الإشارة أنّ عدد الأسر المذكورة أعلاه، باستثناء أسر العمال والاجراء الذين تم تسريحهم، يقارب ٢٠٠,٠٠٠ أسرة، مع التأكيد على انه يفضل إعطاء الأولوية للأسر التي يكون عدد الاطفال فيها دون سن الثامنة (طفولة مبكرة)، طفلين أو أكثر، والأسر التي يزيد عدد أفرادها على خمسة وكبار السن المستقلين بإقامتهم.

### ٣- ادارة الازمة:

هيئة ادارة الازمة: تنشأ في رئاسة مجلس الوزراء هيئة ادارة الازمة تتألف من رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة العمل - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة المالية، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الصحة العامة، الهيئة العليا للاغاثة، وممثل عن اتحادات ومجالس الجمعيات التي تعنى برعاية الاطفال والمسنين وذوي الاعاقة، الاتحاد العمالي العام، وممثل عن النقابات المعنية وارباب العمل (...).

### ٤- آلية التنفيذ:

أ - تحديد الأسر المحتاجة:

على الوزارات المعنية والتي تتوفر لديها بيانات اسماء وعناوين وارقام وهواتف حول «الاسر المستهدفة» التي ليس من الضرورة التحقق من حاجتها للدعم، ان تزود الهيئة بكافة المعلومات المتعلقة بها وفقاً لنموذج يحدد لهذه الغاية، على ان يتم توزيع جداول تلك الاسر على فرق العمل المحلية ليُصار الى تأمين الخدمات والمساعدات لها فور المباشرة بالتنفيذ (...).

- أسر يقتضي التحقق من انها بحاجة للمساعدة:

يمكن للأسرة التي ترى حاجة لمساعدتها ان ترسل على ارقام الهواتف المحددة لهذه الغاية في كل قضاء، وفي كل دائرة انتخابية من دوائر محافظة بيروت، رسالة نصية يحدد مضمونها مسبقاً (...). ليُصار الى الاتصال بالاسرة مرسله الرسالة (...)

٥- توزيع المساعدات والخدمات

### على الأسر المحتاجة:

مع الأخذ بعين الاعتبار في عملية توزيع المساعدات والخدمات بالاولوية الأسر التي يزيد عدد الاطفال فيها دون سن الثامنة عن اثنين على الاقل، وتلك التي يزيد عدد افرادها عن الخمسة، وتلك التي تتألف من مسنين مستقلين في الاقامة. تكلف القوى الامنية بقيادة الجيش اللبناني توزيع المساعدات، مع الالتزام بكافة إجراءات السلامة والحماية من كورونا المحددة من قبل وزارة الصحة العامة.

وفي إطار تفعيل نظام الحماية الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي، ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتكثيف وتفعيل الخدمات الاجتماعية المرتبطة بحماية الاسرة والطفولة لمواجهة المشكلات الاجتماعية المستجدة. يراقب تنفيذ كافة الاجراءات المذكورة أعلاه فريق المراقبة، ويرفع الاقتراحات المناسبة لتقويم وضمان حسن سير الخطة الى رئيس مجلس الوزراء.

٦- تأمين المساعدات المالية والعينية والخدماتية:

على الحكومة رصد المبلغ المناسب وفقاً لعدد الأسر المقرر مساعدتها، على ألا تتعدى الكلفة المقدرة للحصة الغذائية الشهرية لشخصين مع بعض مواد التنظيف والتعقيم المئة وعشرين الف ليرة لبنانية، كما التواصل بشكل مكثف مع الجهات المانحة من سفارات ووكالات الامم المتحدة المعنية، وجمعيات دولية... والطلب اليها تأمين:

أ - مواد ومستلزمات الوقاية من مخاطر العدوى.

ب - مساعدات غذائية ومالية للأسر (...).

ثالثاً - الخلاصة

إنّ هذه الخطة ضامنة للنتائج التالية:

- الحد من انتشار فيروس كورونا وتخفيض الفاتورة الصحية (...)

- التخفيف من آثار الفقر وسوء التغذية (...)

- توفير قاعدة بيانات وطنية عن الاسر المحتاجة التي قد يتجاوز عددها الاربعماية الف أسرة، مع الاشارة الى انّ مئتي الف اسرة على الاقل لا تحتاج في ظل الظروف الطارئة والازمة الى تدقيق بمدى حاجتها.

- التكافل والتضامن بين مختلف مكونات المجتمع.

- تعزيز ثقافة التطوع في لبنان.

- المساهمة في الحد من المخالفات والانحراف والتفكك والجرائم التي قد تتولد عن العوز والفقير.
- تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالدولة اللبنانية، الأمر الذي يدفعه والمنظمات الحكومية الاجنبية الى تقديم شتى أنواع الدعم والمساعدة للدولة، او على الاقل إعادة ترتيب الاولويات في برامج الحماية الاجتماعية الممولة من الخارج.

## هل بات لبنان مستعداً لاستقبال مغتريبه... ووفق أية آليات؟!

### سمر فضول

يمسك مجلس الوزراء بيد ملف المغتربين الراغبين بالعودة الى لبنان من البلدان الموبوءة بفيروس «كورونا»، وباليد الأخرى آليات واقتراحات متشعبة تساعد في تأمين العودة الآمنة لهم ولأهاليهم. وبدا الجميع مريباً بالتعامل مع هذا الملف نظراً للتعقيدات اللوجستية المرافقة، ولعامل الزمن الذي يقف عائقاً أمام أي خطة حكومية قد تُطرح، لأنّ غلبة التسرّع على السرعة قد ينتج منها تداعيات كبيرة.

تكثفت الضغوط السياسية لحلّ هذا الملف الذي تشوبه معوقات كثيرة لا يستهان بها، وعلى بُعد يوم واحد من إنعقاد الجلسة الحكومية المخصّصة لدرس وإقرار هذه الخطة، يقوم الوزراء، مستعينين بأخصائيين طبيين وتقنيين، بدراسة الملف من جوانب عدّة، ويبدو أنّ الدّفة تميل حتّى اللّحظة بحسب ما تؤكّد مصادر وزارية مواكبة للدراسات لـ «الجمهورية»، الى آلية تقضي بتقسيم العودة الى فئات:

- الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج ويرغبون في العودة الى وطنهم.

- من كان خارج الأراضي اللبنانيّة ولم يتمكّن من العودة مع إقفال المطار.

- المقيمون خارجاً ويفضّلون، في هذه الظروف الاستثنائية، العودة الى وطنهم الأم.

أو وفق آلية أخرى تقوم على دراسة القطاعات الطبيّة في عدد من البلدان، حيث ترجح الكّفة إجلاء اللبنانيين من البلدان الأفريقية أولاً، نظراً للخطورة على حياتهم في حال تفشي الوباء هناك.

أمّا عن المعوقات، فهي بحسب المصادر الوزارية عينها عديدة و«الشيطان» يكمن في تفاصيلها وأبرزها: عدم إمكانية البلدان التي يتفشى فيها الوباء إجراء الفحوصات لجميع الراغبين بالعودة. إذ بات إجراء فحص «الكورونا» يقتصر على من تظهر عليه عوارض المرض فقط، كما أنّ إرسال فريق طبيّ من لبنان ليقوم بإجراء فحص الـ PCR يتطلّب وقتاً لتظهر نتائج التحاليل، وبالتالي لا يمكن تحمّل مخاطر أن يكون أحد العائدين على متن الطائرة مصاباً مع ما يحمله من مخاطر. أضف أنّ إحصاءات عدد الراغبين بالعودة لم ينته بعد».

إنطلاقاً من كل ذلك، تبدي المصادر خشيتها من العودة المتسرّعة. وتلفت الى أنّ «الهدف هو إعادة المغتربين، ولكن بطريقة تكفل سلامتهم كما سلامة المواطنين على حد سواء».

وفي حين تشدد المصادر على أنّ «ما يصبّ في أولوية اللّجنة المكلفة دراسة الموضوع، هو ألا يكون أحد من العائدين مصاباً بالفيروس»، تشير «أنّ أعداد العائدين هو الذي سيحدّد ويحسم كلّ النقاط العالقة، وما إذا كنّا سنقوم بتأمين أماكن لحجرهم أم سنفرض الحجر المنزلي الإلزامي عليهم».

وعن الكلفة المادية التي ستتكبّدها الدولة لإعادتهم، قالت المصادر، إنّ «من بين العائدين من سيتكفّل بالنفقات، فيما لن يتمكن الآخرون من تكبّدها. وهذا أيضاً موضوع قيد الدرس».

وفي الختام أكّدت المصادر، أنّ «الحكومة في وضع لا تُحسد عليه، فأحلى الخيارات مرّ». وأمّلت ب «إبعاد الملف عن التجاذبات السياسية، لأنّ أحداً ليس غافلاً عن أهميته، لكن المسألة لا تُحلّ في المزايدات السياسية او الشعبوية».

### الصحة.. مستعدة

وتنتظر وزارة الصحة من جانبها، ما سيصدر عن مجلس الوزراء الثلاثاء ليُبنى على الشيء مقتضاه. وفي هذا السياق، تؤكّد مصادر وزارة الصحة لـ «الجمهورية»، «الجهوية لجميع الاحتمالات». وتشير، أنّ مسألة «إجراء الفحص للعائدين محسومة قبل وبعد عودتهم، ولا مجال للنقاش في هذا الموضوع».

وعن العزل والآلية التي ستُعمد، تقول المصادر، إنّهُ سيُطبّق على العائدين ما يُطبّق من إجراءات على اللّبنانيين، بالتعاون وبإشراف السلطات المحلية، وذلك لمن لديهم الإمكانيات لذلك، على ان يتمّ درس الاحتمالات الاخرى لمن ليس لديه منزل أو مكان للحجر».

### خطة إيطاليا.. جاهزة

وإيطاليا، التي تتصدّر قائمة الدول الأكثر إنتشاراً لفيروس «كورونا»، تؤكّد سفيرة لبنان هناك ميرا ضاهر لـ«الجمهورية»، أنّ «لا إصابات ضمن الجالية اللّبنانية في إيطاليا»، وتشير، أنّ «السفارة عمدت منذ اللحظة الاولى لتفشي الوباء الى تسجيل أسماء من يرغبون بالعودة الى لبنان منذ الأيام الأولى لإقفال المطار في لبنان».

وتوضح ضاهر، أنّ «إحدى المعوقات لعودة المغتربين هي عدم توفّر فحوصات الـ PCR للجميع، الامر الذي ترفضه إيطاليا كما لبنان».

وتطرقت ضاهر الى أزمة الطلاب الذين يعيشون في شمال إيطاليا، حيث البؤرة الرئيسية لتفشي الفيروس، مشيرة، أنّ «السفارة أبلغت الجميع منذ بداية الأزمة البدء بالحجر المنزلي، ولكن جاءت أزمة المصارف وصعوبة تحويل الأموال لهم، ما أثر سلباً على معنويات الطلاب، ولذلك باتوا يرغبون بالعودة السريعة في غياب أي إمكانية للعمل، وبالتالي تضاول قدرتهم على دفع أقساطهم».

وتضيف ضاهر، أنّ «غالبية الطلاب في إيطاليا لديهم إقامات موقّعة مرتبطة بإنهاء دراستهم، وهؤلاء يتراوح عددهم بين ٧٠٠ و ٨٠٠ ، ويرغب حوالي ١٥٠ منهم بالعودة الى بلدهم، لكنّ مدة الحجر طالت على طلاب



متوسط أعمارهم لا يزال فتياً، وبالتالي لا يمكنهم الصمود أكثر في هذه الظروف، فهم في بلد غريب، ولا أفق لنهاية الأزمة».

وتؤكد ضاهر، أنّ «السفارة تحوّلت الى خلية أزمة، مثنية على دور الدولة الايطالية التي لم تأل جهداً في المساعدة، كما على دور الأطباء اللبنانيين المتواجدين معهم».

وعن تفاصيل الخطة المُعدّة، أكّدت ضاهر «التواصل مع المعنيين في إيطاليا لإنجاز الأمور اللوجستية، من ضمنها عملية الإجلاء»، مشيرة في السياق، «أنّ السفارة جمعت الداتا الأساسية المتعلقة باللبنانيين، والطلاب يقومون مجدداً بتعبئة الإستمارات التي أرسلها الأمن العام اللبناني ووزارة الخارجية».

ودعت «الى ضرورة إعلام السفارة ببعض التفاصيل المرتبطة بالطائرات التي ستجلي الراغبين بالعودة، وفي اي مطار ستتواجد، لأنّ هذه الخطوات تساعدنا في وضع آلية لدرس اماكن التجمّع والتوقيت كما تقسيم الأعداد داخل كل طائرة بما يتناسب مع شروط الاختلاط المحدّدة لمكافحة هذا الفيروس».

## بعد عرض الأوضاع لحاملي «اليوروبوند»: أرقام تخلط الحسابات!

### د. سهام رزق الله

مع المبادرة اللافتة في التقديم المباشر عبر الانترنت للعرض الأول للحكومة اللبنانية إلى دائنيها حاملي «اليوروبوند»، أرقام كثيرة طُرحت للمرة الأولى وأعادت خلط أوراق عديدة وحسابات كثيرة في النظرة المستقبلية الى الخيارات الاقتصادية للبنان. ما هي أبرز الأرقام الملفتة في القراءة التي تمّ تقديمها من قبل وزارة المال الى دائنيها بشكل خاص بالعملة الأجنبية، وأي إشكاليات تحمل في انعكاساتها المنتظرة على الاقتصاد اللبناني ككل؟ الإجابات تصبح تساؤلات تتطلّب حسن التوقف عند أبرز الأرقام المذكورة، الاستفسار حول وقعها على الأفرقاء الاقتصاديين في الداخل والخارج، كما الإجراءات التي يمكن أن يتطلّبها التعامل معها في المرحلة المقبلة.

في أبرز الأرقام التي من شأنها أن تعكس إمكانية استدامة الدين العام، لا بدّ من التوقّف عند نسبة الدين العام / الناتج المحلي، التي تفرض المعايير المعروفة دولياً ألاّ تتخطّى حدود ٦٠ الى ٨٠ % لتمكين الاقتصاد من الخروج من استعادة الثقة بالقدرة على ايفاء ديونه وطمأنة دائنيه الى سبل الخروج من دوامة الاستدانة لتسديد فوائد الدين وتنامي المديونية ككرة الثلج... وهنا كانت المآخذ في قراءة الموازنات السابقة التي كانت تطرح أرقاماً طموحة لنسبة الدين العام/ الناتج المحلي، بالتوازي مع ازدياد العجز المالي والدين العام، وكأنّ الرهان كان على تكبير حجم الناتج المحلي المتوقع ببداية كل سنة، فيكون حصاد النتيجة مخيباً في نهايتها.

أما في العرض الذي قدّمته وزارة المال للدائنين، فجاء توقّع بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢% في العام ٢٠٢٠، بعد الانكماش الأول بنسبة ٦,٩% في العام ٢٠١٩، ليعيد النظر بمسار استدامة الدين ككل، ويطرح سيناريوهات جديدة لنسبة الاقتطاع من الدين العام، التي يمكن أن يحتاجها لبنان ليصبح على مسار الاستدامة على ضوء الانكماش المُرتقب للناتج المحلي.

وقد تبين من عرض وزارة المال، أنّ الحكومة تخطّط لإعادة هيكلة الدين بالدولار - على سندات اليوروبوند - ولكن أيضاً الدين بالليرة اللبنانية - على سندات الخزينة - من أجل جعلها أكثر استدامة واتساقاً مع خطة الإنعاش الاقتصادي قيد الإعداد. علماً أنّ الدين العام بالدولار يبلغ ٣١,٣١٤ مليار دولار. كما أنّ مقارنة إعادة هيكلة سندات اليوروبوند يُنتظر أن تعتمد بشكل كبير على مقدار الاحتياطيات بالعملة الأجنبية التي ستكون بتصرّف الدولة والمصرف المركزي وما ستؤمّنه من هامش تحرك.

كما تمّت الإشارة الى شمول إعادة الهيكلة للدين بالليرة، الذي يعادل ٥٧,٠٧٢ مليار دولار، وهي ستعتمد على الموارد التي ستكون ممكنة بالليرة اللبنانية وبشكل أدق على الفائض الأولي المرتقب على المدى المتوسط، أي الرصيد بدون احتساب خدمة الدين (الفوائد على الدين العام)

في العام ٢٠٢٠ وحده ، كان على لبنان سداد ٤,٧ مليارات دولار على شكل كوبونات وسندات يوروبوند الرئيسية. «بدأنا بسداد القسائم لشهري تشرين الاول وت ٢ ، والتي تمثل حوالى ١٠٠ مليون دولار. لن يتمّ سداد المبلغ المتبقي ٤,٥٨ مليارات دولار حتى يتمّ التوصل إلى اتفاق. ومن المتوقع أن يسدّد لبنان ما يعادل ١٠,٣ مليارات دولار من سندات الخزينة في عام ٢٠٢٠.

وقد تمّت الإشارة الى أنّ دينامية الدين / الناتج المحلي الإجمالي ستكون على أساس ثلاثة معايير:

(١) تكلفة إعادة التمويل التي تطلبها الحكومة للسنوات القادمة،

(٢) توقعات النمو مع مراعاة الوضع في لبنان والمنطقة والعالم،

(٣) الفائض الأولي الذي ستتحج الحكومة في تحقيقه.

وقد أظهر العرض أنّ الاحتياطيات النقدية لمصرف لبنان في انخفاض مطرد في السنوات الأخيرة. وقد أعلن أنّ احتياطيات المصرف المركزي تبلغ حوالى ٢٢ مليار دولار أميركي، منها ١٨ ملياراً كإحتياط الزامي على الودائع المصرفية (يساوي ١٥% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية، والتي كانت مقدّرة بحوالى ١٢٠ مليار دولار)، علماً أنّ الودائع المصرفية تراجعت منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٩ ، حيث سجّل انخفاض بحوالى ٥ مليارات دولار في كانون الأول ٢٠١٩.

هذا العرض يمكن أن يوحي أنّ ما تبقى فعلياً لدى المصرف المركزي، كفارق بين مجموع الاحتياطي بالعملات الأجنبية والاحتياطي الالزامي على الودائع هو ٤ مليارات دولار، ولكن في الواقع ثمة ٥٢,٢ مليار دولار كتوظيف للمصارف لدى المصرف المركزي، على شكل شهادات إيداع، بمرودود بين ٧ و ٨ % ، ما يرفع التزامات المصرف المركزي تجاهها الى حوالى ٧٠ مليار دولار أميركي. وهنا تُطرح علامات إستفهام حول هامش التحرك الحقيقي الذي سيُعتمد لبناء الخيارات المستقبلية عليه، لجهة إعادة هيكلة الدين بالعملة الأجنبية والإصلاح المالي الاقتصادي الشامل الموعود.

في حين تُظهر إحصاءات جمعية المصارف توقّع انكماش في إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقلّ ٥ %، وتسجيل الدين العام اللبناني زيادة ملحوظة ناهزت ٦,٥ مليارات دولار، ليصل إلى نحو ٩٢ مليار دولار في

نهاية العام ٢٠١٩، بارتفاع ٧,٦ %، على خطٍ موازٍ، كان من الملفت التشديد على أهمية إصلاح القطاع المصرفي، الذي طالما مثلّ العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، وهو يتميز بأهم المؤشرات عالمياً، منها نسبة الأصول / الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٢٢%... إلا أنّ أزمة القطاع المصرفي، المُطالب طبعاً، بالمشاركة أكثر في تمويل الاقتصاد، تكمن في نسبة انكشافه على الدين السيادي، والذي لا يقتصر على الدين العام، ومنه حوالي ١٤ ملياراً بالدولار الأميركي، إنما أيضاً بتوظيفات المصارف التي ذكرناها في المصرف المركزي وتحديداً الـ ٧٠ ملياراً بالدولار الأميركي.. وهنا السؤال عن كيفية تصوّر اعتماد النهوض في القطاع، الذي سينتخبّ بدوره أعباء إعادة الهيكلة، التي يبدو أنّها ستطاول جميع مكونات الدين العام بالدولار وبالليرة اللبنانية وأكثرها محمول من الجهاز المصرفي (المصارف التجارية والمصرف المركزي).

كما من الملفت أيضاً الرقم المتوقع للتضخّم عام ٢٠٢٠ الذي سيصل إلى ٢٧,١ %، وهو يعكس عملياً تضخماً مزدوجاً. تضخم «مستورد» ناتج من اضطراب المؤسسات المستوردة الى شراء الدولار من السوق الموازي لدى الصرافين، للتمكّن من تحويله الى الخارج واستيراد المنتجات، مما يعيد النظر بفوائد التمسكّ بنثبيت سعر الصرف الرسمي، تحت راية تفادي تدهور القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود بالليرة اللبنانية، طالما لا إمكانية للمستوردين لشراء الدولار من المصارف على أساسه ولا لتحويله عبرها للاستيراد، وإبقاء الأسعار على مستوياتها السابقة حفاظاً على القدرة الشرائية. معدّل التضخّم يبرهن أنّ المستوردين والموزعين والتجار يضطرون الى التعامل بسعر دولار السوق الموازي لاستيراد المنتجات، ويعكسون أسعارها على المستهلكين تدهوراً واضحاً بقدرتهم الشرائية، ولا يجدون ملاذاً لهم بسعر الصرف الرسمي...

أما اختيار المنتجات اللبنانية فهو أيضاً لا يحمي المستهلكين من ارتفاع الأسعار، كون معظم هذه المنتجات، وفق الصناعيين اللبنانيين تعتمد على استيراد موادها الأولية، وبالتالي تدفع كلفة إنتاجها مع شراء الدولار من السوق الموازي، فينعكس هذا الارتفاع زيادة في أسعارها...ولا تتأثر بثبات سعر الصرف الرسمي. وقد أقرّ عرض وزارة المال بانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بحكم الواقع بأكثر من ٦٧ % في سوق الصرف الموازي... ويبقى السؤال حول إمكانية أن تشمل المقاربة الإصلاحية إعادة النظر أيضاً بخيارات سياسة القطع، على ضوء مقارنة تكاليفها المتزايدة وفوائدها غير المنظورة حالياً، مع تدهور القدرة الشرائية للمواطنين بفعل «التضخّم المستورد» وطغيان سعر صرف السوق الموازي، الذي بات المكان الوحيد لتأمين الدولار للمستوردين (خارج مجال الأدوية والمواد الطبية والمحروقات والطحين المؤمّنة بالسعر الرسمي للدولار).

وأبعد من مسألة تقييم الفوائد/ التكاليف في سياسة سعر الصرف، ومسألة احتساب ما تبقى من إحتياطي بالعملات الأجنبية للدفاع عن استمراريتها، يبقى السؤال: الى أي مدى يمكن أن تتماهى مع وضع ميزان المدفوعات الذي يشهد تزايداً في عجزه منذ العام ٢٠١١ (ما عدا استقطاب بعض الرساميل بالدولار للمساهمة في الهندسات المالية عام ٢٠١٦)، مع صعوبة استقطاب رساميل تعوّض عن العجز التقليدي في الميزان التجاري...وهنا يبقى القول، إنّ بالرجوع الى الثلاث المستحيل Triangle des incompatibilites

الذي يؤكّد في علم الاقتصاد على استحالة اعتماد في الوقت نفسه استقلالية في السياسة النقدية للمصرف المركزي، تثبيت سعر الصرف وحرية حركة الرساميل في آن معاً. بل فقط اثنان من الثلاثة.

وبعد أن كان ذلك معروفاً علمياً وثبت في لبنان حتى بالتجربة، هل يكون الاختيار بدل الخيار وقع على الاحتفاظ بالتمسك بتثبيت سعر الصرف، ولو في غياب عمليات التحويل المصرفي بين العملات، والتخلّي في المقابل عن حركة الرساميل؟ وهل هكذا خيار قابل للحياة في بلد يعيش في حرية حركة الرساميل منه واليه، لدوره كصلة وصل في مختلف القطاعات الخدمائية؟ أم هنالك رؤية لدور إقتصادي جديد للبلد، ووفق أي معايير وأي دراسة نتائج؟

## هل سنضطر الى بيع احتياطي الذهب؟

### انطوان فرح

قبل كارثة كورونا، كان هناك نقاش في محاولة لاستشراف ما سيجري في حال لم تتجح المفاوضات مع الدائنين في الخارج، بعد إعلان لبنان تعليق دفع قروض اليوروبوندرز، تمحورت النقاشات حول مصير احتياطي الذهب، على اعتبار أنه الثروة التي يملكها البلد، والتي يمكن التحويل عليها في مرحلة الخروج من الافلاس.

قبل الوصول الى مرحلة تجميد دفع الديون وبعدها، دارت نقاشات حول الحصانة التي تتمتع بها احتياطات البنك المركزي وموجوداته، وبرز رأي قانوني يؤكد أنّ الذهب في أمان، لأنه لا يجوز قانوناً المسّ بالذهب الذي يعتبر من ضمن ممتلكات مصرف لبنان. في المقابل، برز رأي قانوني آخر، يُبدي تخوّفاً من أن تعمد المحاكم الاميركية الى الاجتهاد لجهة إثبات وجود ترابط بنيوي بين الدولة والبنك المركزي، وأن يُصار الى مصادرة الذهب لدفع حقوق المُقرضين.

الى جانب النقاشات القانونية، ظهرت نقاشات من نوع آخر، في شأن وجود الذهب خارج لبنان، بما يُعتبر برأي المعارضين نقطة ضعف تمسّ السيادة اللبنانية أولاً، على اعتبار أنّ هذه الثروة ينبغي أن تبقى في لبنان، لأنّ مكان وجودها برأي هؤلاء مفصلي في تقرير مصيرها. بمعنى أنّ لبنان يستطيع أن يحتفظ بالذهب، وأن يتمتع عن تنفيذ أي قرار صادر عن محكمة اميركية بمصادرة الذهب، في حين انه عاجز عن ذلك، عندما يكون الذهب موجوداً في الولايات المتحدة نفسها!

من حق اللبنانيين أن يقلقوا على مصير الذهب، الذي يصل حجمه إلى ٢٨٦،٨ طناً (نحو ١٠ ملايين و١١٦ الفاً و٥٧٢ أونصة) بقيمة إجمالية تبلغ اليوم حوالي ١٦ مليار دولار. والمفارقة أنّ لبنان الذي أغلق أبوابه المالية وبات في مرحلة إنفاق ما لديه من احتياطي بالدولار في مصرف لبنان، سيضطرّ الى إنفاق ما تبقى من ودائع على صورة احتياطي في مصرف لبنان (حوالي ١٨ مليار دولار)، خصوصاً في ظل الضغط الاضافي الذي تسبّب به فيروس كورونا. وبالتالي، قد يكون الذهب كل ما سيبقى من موجودات بعد انقشاع غبار المفاوضات والدعاوى القضائية وبدء خطة الانقاذ، في حال بدأت.

لكنّ الواقعية تفترض الاعتراف بأنّ الإبقاء على الذهب مُجمّداً لا ينفذ الاقتصاد والودائع، وبيعه واستخدام أمواله لا يحلّ المشكلة. وتكرار الأخطاء، من خلال التصويب على مكامن لا علاقة لها بالخلل الذي يتسبّب بالأزمات، لن يجدي.

في هذا السياق، لا بد من مراجعة التجربة الفنزويلية قبل التجربة اليونانية لاستخراج الدروس والعبر، خصوصاً لمن يعتقد انه بمجرد تحويل الاقتصاد من ريعي الى منتج، تنتهي الأزمة.

في العام ٢٠٠٩ كان معدّل الدخل الفردي في فنزويلا ١٣ الف دولار، وكان تصنيفها في هذا الإطار في المرتبة ٨٥ عالمياً، وهي مرتبة أكثر من جيدة، وتعني أنّ مستوى عيش المواطن الفنزويلي كان مرتفعاً. وشكّلت الصناعة حوالي ١٧ % من الدخل القومي (GDP) وهي نسبة جيدة أيضاً قياساً بدولة نفطية، بما يعني أنّ الدولة كانت تمتلك قطاعاً صناعياً منتجاً ولم يكن اقتصادها مجرد اقتصاد ريعي.

في المجال النقدي، كوّنّت فنزويلا احتياطياً كبيراً من الذهب، بحيث شكّل ٦٠ % من الاحتياطي العام في مصرفها المركزي. وأصبح حجم احتياطي الذهب لديها يساوي ثمانية أضعاف معدل امتلاك دول أميركا اللاتينية من الذهب. وقد تمّ تخزين هذا الذهب في لندن.

في العام ٢٠١١، اعتبر الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز أنّ وجود الذهب خارج بلاده هو انتقاص من سيادتها، وأنّ فرض السيادة الفنزويلية على ذهبها، يفترض إعادته من الخارج. وفي ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١ وصلت طلائع السبائك الذهبية الى كاراكاس، وسط بهجة واحتفالات ارتدّت الطابع الوطني، لدى قسم كبير من المواطنين الفنزويليين الذين اعتبروا أنّ ثروتهم الذهبية كانت في خطر، وأصبحت اليوم آمنة في الوطن. في ذلك التاريخ، كان ذهب فنزويلا يساوي حوالي ١١ مليار دولار.

في العام ٢٠١٣ أصبحت البلاد بلا أيّ تغطية ذهبية. إذ لم يستغرق الحكومة الفنزويلية وقتاً طويلاً لكي تنفق إيرادات الذهب الذي جرى تسييله لدعم الاحتياطات وتمويل الانفاق.

قبل هذه الفترة، عرفت فنزويلا حقبة ذهبية مع بدء تصديرها النفط، وكانت دولة طليعية وعضواً مؤسساً لمنظمة «أوبك». وبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد لديها حالياً، ٧٩،٧ مليار برميل. وبلغ احتياطي الغاز حوالي ٤٨٣٨ مليار متر مكعب.

ولا بد من التذكير أنّ أزمة فنزويلا المالية الاولى في العصر الحديث حصلت في العام ١٩٨٠ وامتدت في التسعينات، وصولاً الى اليوم حيث تبدو الأزمة أقرب الى كارثة حقيقية في مستويات الفقر العام، وعجز الدولة عن الوقوف مجدداً على رجليها، رغم الثروة النفطية والغازية والثروات الطبيعية التي يتمتّع بها هذا البلد الذي كان في يوم من الأيام مقصداً للأميركيين من الدول اللاتينية، وحتى لعدد كبير من الأوروبيين الذين قدموا إليه للعمل، بسبب فرص العمل المهمة، ومعدّل الدخل المرتفع.

نقطة أخيرة تستحق الذكر، تتعلق بقرار فرض قيود على الاموال والرساميل (Capitals control) اعتمده شافيز في العام ٢٠٠٣ لمنع هروب الرساميل، الأمر الذي أدى الى ظهور سوق سوداء للدولار رديفة للسوق الرسمي، حيث أصبح يتم تداول الدولار ب٦ أضعاف سعره الرسمي...

الحكومة اللبنانية ضلّت الطريق، والطريقة التي تتمّ فيها مقارنة ملف التعيينات المالية، كذلك الطريقة التي اعتمدت لإسقاط مشروع الكابيتال كونترول، تعني عملياً سقوط الآمال المُعلّقة على الحكومة للانقاذ. هذا الواقع يقود الى الاستنتاج بأننا سننفق الـ٢٢ مليار المتبقية في مصرف لبنان، ومن ثمّ سنقول للناس إنه لم يبق معنا ما نسدّ به رمق الجوع، وتحت بند «الضرورات تبيح المحظورات»، نستدعي الذهب (إذا لم يكن مُجمداً بقرار قضائي خارجي) ونُنْفقه، بعد إسقاط قانون منع بيعه. عندها، نكون قد انتهينا من محاولات فاشلة للتشبه بالتجربة اليونانية، وانضممنا رسمياً، ومع مرتبة شرف، الى التجربة الفنزويلية التي لم تنته فصولاً بعد.

## قراءة في الكابيتال كونترول... تعسف وانحياز

عماد محمد رمّال

مشروع قانون القيود المصرفية (كابيتال كونترول) انطلق بأفكار من صنع النظام المصرفي ولمصلحته فقط، على نحو غير متساوٍ مع مصلحة المودعين وعملاء المصارف ولا يفيد القطاع المالي للدولة اللبنانية بأيّ إضافة، بل على العكس يستعمل مظلة الدولة وحمائيتها من المطالبات القانونية لأصحاب الحقوق بشكل أحادي لا يوحي بالمسؤولية.

إذا عدنا الى الوراء قليلاً لوجدنا مشروع القانون المقترح من الحكومة قبل سحبه اخيراً من التداول على طاولة مجلس الوزراء هو في جزء كبير منه، سبق أن صدرَ بموجب تعميم من مصرف لبنان أو بقرارات من جمعية المصارف، كما سبق أن وضعت هذه القيود التعسفية في حق المودعين او التسهيلات للقطاعات الاقتصادية والتي تمّ تجميدها من دون اي وجه حق، وهي في كل الاحوال ما زالت غير قانونية لتاريخه.

من ناحية ثانية، إنّ هذا المشروع يساوي بين المصارف المتعثّرة التي استثمرت في سندات الخزينة بالعملة المحلية أو سندات اليوروبوندرز بالعملة الاجنبية وبمبالغ تفوق رأسمالها بعدة أضعاف، واستعملت أموال المودعين ضمن مخاطر عالية نتيجة الطمع بتحقيق ارباح خيالية وعالية من فوائد هذه السندات. وهنا لا يجوز للدولة إعادة تعويم هذه المصارف من خلال حجز اموال المودعين لفترات طويلة بدون عائد، أو تحويلها الى أسهم في مصارف متعثّرة ورأسمال وهمي. لذلك يجب على القطاع المالي العام وضع يده على هذه المصارف وإجراء التدقيق المُحاسبي الصحيح والشفّاف، وتمكّن هذه المصارف لضمان الحقوق الخاصة للمودعين، وإعادة رسملة هذه البنوك أو تصفيتها، حسب واقع كل مصرف وموجوداته وقدرته على الاستمرار ومحاسبة كل من أهدر أو أخطأ في ادارة هذه الاموال.

أما المصارف غير المتعثرة، والتي لديها القدرة على الاستمرارية، فيجب إعادة رسمتها من أموال أصحابها والمساهمين فيها الذين ورّعوا الأرباح بمبالغ تقدر بمليارات الدولارات على مدى ٢٠ عاماً.

في الختام، تقع رسمة بعض المصارف على عاتقها ومن أموالها، وليس من أموال المودعين وجنى عمر الناس وتعيب الاجداد والآباء والابناء، بالإضافة الى أنّ رسمة مصارف أخرى تقع مسؤوليتها على عاتق من أخطأ واستثمر الاموال في غير مكانها الصحيح. وبالتالي، تبقى اموال الناس حقاً مقدّساً، وعلى النظام المالي العام، كما أسلفنا، وضع يده عليها وتملّكها لضمان إعادة هذه الاموال لأصحابها، إذ ليس هناك من وجه حق ان تقوم الدولة بحماية طرف قوي ومتحكّم على حساب صاحب الحق الوجيه. من المؤكد، وفي حال تشريع هذه القيود القاسية، أن تكون العدالة التشريعية قد مُستت في صميمها ومساواة المواطنين، وقد أطلقت عليها الرصاصة الأخيرة، لا سيّما أنّ اي قانون للقيود والضوابط المالية لا يلحظ اعادة ضخ الاموال في القطاعات الاقتصادية ليحمي الاستثمار الداخلي وينهض به، إفساحاً في خلق فرص عمل جديدة يبقى قانوناً ناقصاً وغير مُستدام، بحيث تؤجّل الأزمة الى تاريخ لاحق ولا يأتي بالحل المطلوب والمنشود.